كفاءة نظرية الإختيار العقلاني في تفسير مبررات الإختيار الزواجي لدى الفتيات: دراسة حالة على عينة من الفتيات في بيئات متباينة بمحافظة الجيزة

د. منى حسني أحمد زيادة مدرس علم الإجتماع- كلية التربية – جامعة عين شمس

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى اختبار صلاحية مقولات نظرية الإختيار العقلاني (العقلانية- تحليل التكلفة والعائد- تعظيم المنفعة-التفضيلات- القيود- التحسين) في تفسير مبررات الإختيار الزواجي لدى الفتيات. نظراً لأهمية الزواج باعتباره حجر الزاوية في البنية المجتمعية، وتبدأ به تكوين الأسرة وهي الوحدة الاجتماعية الأساسية والنواة التأسيسية للمجتمع، ونظراً لما شهده من تحولات ملحوظة في السنوات الأخيرة من هنا جاءت أهمية الدراسة ببحث أثر هذه التحولات على الاختيار الزواجي ومبرراته لدى الفتيات. واعتمدت الباحثة في دراستها الميدانية على الأسلوب الوصفي بتطبيق أداة دراسة الحالة؛ حيث يتناسب هذا المنهج لجمع البيانات الكيفية العميقة عن الظاهرة موضوع البحث، وتم اختيار ٢٠حالة بطريقة كرة الثلج من الفتيات غير المتزوجات؛ بأعمار مختلفة ومستوى اقتصادي وتعليمي متباين.

وتوصلت النتائج إلى كفاءة مقولات نظرية الاختيار العقلاني في تفسير مبررات الاختيار الزواجي لدى الفتيات: فالفتيات لديهن القدرة على الموازنة بين فوائد وتكاليف كل مبرر من مبررات اختياراتهن الزواجية بحسب مستوياتهن الإقتصادية والتعليمية ومحل إقامتهن؛ وتؤدي بهن عملية الموازنة إلى أن يلجئن إلى تأجيل وتأخر سن الزواج حتى يحصلن على الفرصة المناسبة، وأن الفتيات لديهن تفضيلات في عملية الاختيار وهذه التفضيلات تخضع لعوامل مثل التعليم والعمل والتوفر الديموغرافي؛ حيث تفضل الفتيات العازبات الزواج من شركاء محتملين بناءً على بعض سمات رأس المال البشري المثالية مثل التعليم والثقافة والعمل، وحسن الخلق والالتزام بعلاقة أحادية الزواج. وأن هناك عددا من القيود المادية مثل تجهيزات الزواج، والأسرية مثل تعارض رأي الأباء مع

الفتيات في شروط الاختيار، والاجتماعية مثل الرغبة في الإستقلال بسكن الزوجية، والثقافية مثل استكمال التعليم والاحتفاظ بالوظيفة والتي تواجه الفتيات أثناء عملية الإختيار ويتفاوت رد فعل الفتيات تجاه هذه القيود وفقاً لمستوياتهن التعليمية والثقافية والاقتصادية ومحل إقامتهن.

Abstract:

The present study aims to test the validity of the statements of rational choice theory (rationality - cost-benefit analysis - maximizing benefit - preferences - limitations - improvement) in explaining the justifications for marital choice among girls. In view of the importance of marriage as the cornerstone of the societal structure, and begins with the formation of the family, which is the basic social unit and the founding nucleus of society, and in view of the remarkable transformations it has witnessed in recent years, hence the importance of the study to examine the impact of these transformations on the marital choice and its justifications among girls.

In her field study, the researcher relied on the descriptive method by applying the case study tool, as this approach is suitable for collecting deep qualitative data on the phenomenon in question, and 20 cases were selected in a snowball manner from unmarried girls, with different ages and different economic and educational level.

The results found the efficiency of the rational choice theory in explaining the justifications for marital choice among girls: girls have the ability to balance the benefits and costs of each justification for their marital choices according to their economic and educational levels and place of residence; Potential based on some ideal human capital traits such as education, culture, work, good manners and commitment to a monogamous relationship.

There are a number of physical constraints such as marriage facilities, family such as parents' conflicting opinion with girls on the conditions of choice, social such as the desire for independence in marital housing, and cultural such as completing education and retaining a job. Which the girls face during the selection process. Girls' reaction to these restrictions varies according to their educational, cultural, economic and place of residence.

كفاءة نظرية الإختيار العقلاني في تفسير مبررات الإختيار الزواجي لدى الفتيات: دراسة حالة على عينة من الفتيات في بيئات متباينة بمحافظة الجيزة

د. منى حسني أحمد زيادة مدرس علم الإجتماع- كلية التربية – جامعة عين شمس

المقدمة:

الزواج هو حجر الزاوية في البنية المجتمعية وقد شهد تحولات ملحوظة في السنوات الأخيرة، ففي حين كانت التوقعات التقليدية تفضل الزواج المبكر، أصبح في العقود القليلة الماضية هناك اتجاه بارز يتمثل في تأخير الزواج حتى مراحل لاحقة من الحياة بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم خاصة لدى الفتيات ربما بسبب السعي الأكاديمي أو المهني؛ حيث تتم أكثر من نصف حالات الزواج بعد سن الثلاثين. وفي مصر تشير تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة المتأخرات عن الزواج من الإناث اللاتي تخطين سن ٣٥ عاما في ازدياد؛ حيث كشفت بيانات المركزى عن اتجاه متوسط سن الزواج الأول لكل من الذكور والإناث إلى الارتفاع خلال الفترة من "٢٠١٠-٢٠٢٣" حيث إرتفع للإناث من ٢٣,٨ سنة عام ٢٠١٠ إلى ٣٠,٣ سنة عام ٢٠٢٣. وقد سجلت أعلى نسبة زواج بين الفتيات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٣١,٤٪ من إجمالي عقود الزواج، وقد بلغ معدل الزواج في الحضر ٨,٦ في الألف مقابل ٩,٥ في الألف في الريف. وقد بلغ أعلى معدل زواج ١٦,٥ في الألف بمحافظة أسوان، بينما أقل معدل زواج ٥,٩ في الألف بمحافظة الجيزة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٣) (https://www.capmas.gov.eg/) وقد أثار هذا الاتجاه اهتمام العلماء، نظراً لأهمية منظومة الزواج للفرد والمجتمع على حد سواء، فقد أدت التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكنتيجة لتغيير منظومة القيم الفردية والمجتمعية، حيث أصبح للفتيات حقهن في التعليم والعمل واتخاذ القرار بوصفهن فاعلون عقلانيون لديهن القدرة على صنع قراراتهن بأنفسهن في ضوء ما هو متاح لهن

من معلومات. تلك العوامل التي تترك آثارها على المنظومة ككل بمختلف النظم المتفرعة من حيث العمر وأسلوب الاختيار والسكن وغيرها. مما أدى إلى انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج بين الشباب والشابات؛ حيث يعكس قرار الزواج تفاعلًا معقدًا بين التطلعات الفردية والأعراف الثقافية والعوامل الهيكلية، فتغيرت المواقف والإتجاهات والآراء حول الزواج، وأصبحت قضية الإختيار الزواجي لدى الفتيات قضية معقدة بحاجة الى تفسير للكشف عن الحد الذي تصبح فيه الفتاة صاحبة قرار قادرة على المفاضلة بين الخيارات المتاحة في ضوء ما تحققه من فوائد، وما تتكبده من تكاليف، ومدى توافق أو تعارض اختيار الفتيات مع الأعراف الاجتماعية. فضلاً عن تقدير كل من البدائل والعواقب المترتبة على هذه الاختيارات والقيود التي قد تواجهها أثناء اتخاذ هذه الخيارات سواء كانت قيود مادية أو مؤسسية.

أولاً: موضوع الدراسة

الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية والنواة التأسيسية للمجتمع، وتمثل الحاضنة لأفرادها الذين يبحثون عن معاني السكن والرحمة والألفة والرابطة، وتبدأ الأسرة في تكوينها بالزواج، وهو ليس فقط رباط تعاقدي بين الزوج والزوجة، انما هو اللبنة الأساسية للمجتمع وأمنه واستقراره. وهو واجب اجتماعي وديني، والتزام أساسي، فهو مهم من وجهة نظر المجتمع وكذلك الفرد. بشكل عام، تربى الفتيات على الاعتقاد بأن الزواج هو قدر المرأة؛ فهو مهم وضروري، فالحالة الزوجية مرغوبة والأمومة إنجاز عزيز. ومع ذلك، فإن أهداف الزواج تشهد تغيرات خاصة بالنسبة للقطاعات الحضرية والمتعلمة من السكان. يتم استبدال المفاهيم القديمة المتعلقة بالأسرة كبيرة الحجم بتفضيل الأسرة صغيرة الحجم. كما أصبح الزواج من أجل تحقيق الذات وليس في المقام الأول من أجل الإنجاب أو الرفاهية المجتمعية. وتحول اختيار الزوج من النمط التقليدي المبني حول القرابة والأهداف المجتمعية إلى نمط أكثر فردية يعتمد على الحب والاختيار الذاتي (Smith, D.J. (2007, p.1001)، خاصة للنساء المتعلمات.

وكانت أبرز التغييرات التي طرأت على المجتمع خلال العشرين عامًا الماضية أن العمر عند الزواج الأول آخذ في الازدياد؛ فالزواج الذي كان بمثابة الخطوة الأولى نحو مرحلة البلوغ. الآن غالبا ما يكون الأخير. لقد كان هناك تحول ملحوظ في أولويات الفتيات؛ حيث اتجه التركيز على التعليم والعمل، والطموح وتحقيق الذات مما يجعل الزواج خيارًا لاحقًا للحياة.((Marriage Trends in the Middle East;(2017)). حيث تمنح الفتيات حريتهن الكاملة للموافقة على الزواج في ضوء مجموعة الخيارات المتاحة لهن للمفاضلة بينها، إلا أن التوقعات العاطفية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية وغيرها غالبًا ما تلعب دورًا كبيرًا في قرار الزواج، ويصعب تمييزها. وبهذه الطريقة، فإن العديد من الزيجات على الرغم من كونها اختيارًا عقلانيًا، قد تكون نتيجة لمجموعة خيارات مقيدة بشدة، بل وربما تكون "لا اختيار لها". مما يتطلب فهم مبررات ومحدات الاختيار الزواجي والديناميكيات الاجتماعية التي قد تتدخل في هذه الخيارات.

وكشفت عن ذلك بعض الدراسات مثل دراسة (Harkness, G. (2020), p.150.) الذي أشار فيها أن النساء المتعلمات أصبح لهن توقعات معينة حول الزواج لا يلبيها الرجال بسهولة وهو ما قد يدفعهم إلى أن يكون لهم صوت أقوى في تحديد توقيت زواجهم ، ودراسة .(Windsow,P,Li et al, 2013, p.34)،التي وجدت أن الزواج المبكر يعيق التطور الوظيفي والاستقلال الاقتصادي لأحدهما أو كلا الأفراد في الزواج. علاوة على ذلك، نموذج الأسرة الممتدة بدأت تختفي تدريجياً، لصالح الأسرة النووية المكونة من والدين وأطفالهما؛ لذلك، أظهرت قيم الأسر المصرية بعض الاختلافات في مواقفهم. أدت هذه العوامل إلى تغيير تفضيلات المرأة للزواج المبكر وتفضيل حجم عائلي صغير. وقد تغيرت الأنماط الديموغرافية لحالة الزواج بشكل كبير في العقود الأخيرة، وانخفض الزواج المبكر بشكل حاد في أجزاء من العالم العربي وزاد معدل العزوبة وخاصة العزوبة الإختيارية بشكل كبير.(Rashad, H., et al. (2005).)

لقد عرف الزواج نظرة جديدة عن تلك التي كانت سائدة من قبل فقد كان الزواج نظام اجتماعي والآن صار عبارة عن علاقة تبادلية تقتضي التوافق والانسجام بين المعنيين بمشروع الزواج كمشروع اقتصادي مع مصالح تقنع الطرفين وهذا تغير هام في نسق الزواج، اهتم بالبحث في واقعه كثير من الباحثين مثل "بيرجيس" الذي عرض في دراسة له التحولات في النظرة للزواج في الولايات المتحدة الأمريكية وأثبت كيف تغيرت النظرة للزواج عن سابق عهدها بحيث صار الأفراد ينظرون للزواج بمنظور آخر وأهداف ودوافع أخرى تختلف عما كانت عليه من قبل وفي هذا السياق نجد أن بعض الباحثين قد فضلوا تفسير هذا التغير بفكرة الانتقال من نمط الزواج التسلطي إلى الشكل الديمقراطي وتبرير ذلك خلال التغير في القيم المصاحبة للزواج. فالمجتمع لم يعد يمارس ضغوطا على الأفراد خاصة الشباب للزواج المبكر بل صار مؤشر العزوف والامتناع عن الزواج لا يشكل مشكلة لدى كثير من الشباب ولا يلومهم أحد في ذلك.

هذا الشكل الديموقراطي للزواج أخذ فيه الاختيار للزواج عند الفتاة مسار الإختيار بين بدائل قد يكون بعضها غير مستساغ؛ فتقوم بالتنازل عن حق واحد في حرية الاختيار في الزواج من أجل حماية حقوق أخرى أي أنها تفاضل بين أكثر الخيارات منفعة. حتى تصل إلى ذلك الخيار الذي يعمل على تعظيم رفاهتهم.

لقد أصبح الزواج بالنسبة للفتيات خياراً عقلانيا يتيح لهم المزيد من الوصول إلى الموارد. حيث بدأت الفتيات في التعامل مع نسق الزواج في ضوء ما يحققه من عائد وما يحتاجه من تكاليف؛ فهناك من يكون لهم الزواج وسيلة لإنجاب أطفال أو على أمل أن يحملوا اسم العائلة. وأخرى ترى فيه وسيلة للخروج من منزل الوالدين. أو يعمل الزواج أيضًا كوحدة اقتصادية أساسية. (Stark, R. (1998, p.364) وفي العصر الحديث يتزوج معظم الناس من أجل الحب. أو من أجل المال والعمل. "(Hecht, 1, 2012). علاوة على ذلك، يتزوج الناس للحصول على شركة لن يحصلوا عليها إذا كانوا عازبين. لا أحد يريد العودة إلى بيت فارغ، وهو ما يحدث إذا لم يكن المرء متزوجًا، والأكثر من

ذلك أن الزواج يوفر وسيلة آمنة لتكوين علاقة أسرية دافئة. فهو يعطي إحساسًا بالأمان العاطفي والقيمة الشخصية. يمكن أن يلعب الشعور بالوحدة أيضًا دورًا كبيرًا في رغبة الشخص في الحصول علي الزواج؛ يرى البعض أنها طريقة للحصول على رفيق مدى الحياة حيث يخشون أن يكبروا بمفردهم.

ثانياً مشكلة الدراسة

أخذ زواج الفتيات مسارات مختلفة عن ذي قبل في ظل التغيرات الهيكلية والتحولات الثقافية والبنائية الحالية التي صاحبت التطور التكنولوجي والتسارع المتلاحق في وتيرة الحياة؛ فأصبحت الفتيات يُمنحون حريتهم الكاملة للموافقة على الزواج في ضوء مجموعة الخيارات المتاحة لهم للمفاضلة بينها، إلا أن التوقعات العاطفية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية وغيرها غالبًا ما تلعب دورًا كبيرًا في قرار الزواج، ويصعب تمييزها. وبهذه الطريقة، فإن العديد من الزيجات على الرغم من كونها اختيارًا عقلانيًا، قد تكون نتيجة لمجموعة خيارات مقيدة بشدة؛ قد تكون قيودا أسرية أو اجتماعية أو عاطفية أو ثقافية فأصبحت هناك مبررات ومحددات مختلفة للاختيار الزواجي وديناميكيات االجتماعية التي قد تتدخل في هذه الخيارات فأصبحت قضية اختيار "الشخص المناسب" للزواج بمثابة مشكلة يمكن أن تسبب صراعًا شديدًا وارتباكًا كبيرًا في ذهن الشاب والفتاة.

إن عملية الاختيار للزواج هو الخطوة الأولى التي يقوم بها الشخص الراغب في الزواج ويقوم بهذه العملية بشكل تلقائي وبالطبع تتدخل العوامل الشخصية والنفسية والاجتماعية التي تعتبر المحرك الأساسي للاختيار. فالمحددات التي يفرضها المجتمع قد تكون مسؤولة عن جودة الاختيار الذي يقوم به الفرد وهذا قد يبرر أنواع الاختيار التي تبدو خارجة عن المألوف. كما أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في اختيار شريك الحياة والتي قد لا يشارك فيها الفرد، مثل فقدان أحد الوالدين، والإطار الثقافي والاجتماعي للفرد. أو تعلقهم العاطفي بوالديهم ويجدون صعوبة في قطع الروابط المنزلية. كما أن حركات

تحرير المرأة خلقت الوعي بأن هناك أشياء كثيرة يمكن أن تمنح المرأة إشباعًا غير الزواج. ولكن هناك متغيرات حديثة أصبحت هي المسيطرة على أسس الاختيار مثل الجوانب المادية والمستوى الاجتماعي الأعلى الذي يرغب فيه الأدنى، والمخاوف بشأن الأمن المالي والاستقلال الشخصي الذي قد يسبب التأخير في الزواج. أو عزوف الشباب عن الزواج. (Gomana Mohammed Ramadan(2020),)

أصبحت الحاجة ماسة إلى معرفة هذه القيود التي تواجه الفتيات في خيار الزواج وهل يستطيعن في ظلها من ممارسة سلطتهم في الاختيار مهما واجهتهم وأنهم ليسوا مجرد ضحايا سلبيين للهياكل الاجتماعية السائدة في مجتمعهم. وهل تلعب "طبقة المرأة، ومكانتها التعليمية والتوظيفية، إلى جانب الاختلافات بين الأجيال في النظرة المستقبلية، ومكانة المرأة داخل شبكات المجتمع...، والحصول على الدعم والخدمات المناسبة، دوراً لتشكيل قدرة المرأة في مواجهة الأعراف والتوقعات الاجتماعية، وتجربة الضغط والقيود.

كان هناك انخفاض ملحوظ في عدد حالات الزواج في جميع أنحاء العالم على مدى عقود، لا سيما في المناطق المتقدمة اقتصاديًا مثل أوروبا والولايات المتحدة كما بين ذلك دراسة(.(Ghislandi, S, et al. (2020). حيث ينجم تأخر الزواج عن مختلف الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية للفرد. ترتبط التحولات المهمة في الهياكل الاجتماعية مثل النمو في التحصيل العلمي، والتحضر، وتجسيد الوظائف الحديثة للإناث العازبات بزيادة سن الزواج. وأشارت دراسة أخرى أن الظروف الاقتصادية لأسرة الفرد تلعب دورًا حاسمًا في تحديد فترة الحياة التي سيتزوج فيها هذا الفرد. كما أن سن الزواج الأول يعتمد على نوع المنطقة التي يعيش فيها الأفراد. فالذكور والإناث الذين يعيشون في المناطق الريفية لديهم احتمالية أكبر للزواج في سن مبكرة مقارنة بالذكور والإناث في المناطق الحضرية. ومن الممكن أيضًا أن تكون لدى النساء الحضريات فرص أكبر للتسجيل في برنامج تعليمي.(Monica Sharma(2020) في ضوء هذه المتغيرات أصبحت عملية الإختيار تستغرق وقتًا

أطول اليوم مما كانت عليه في الماضي مما قد يسبب تأخير الزواج؛ فقد أظهرت دراسة استقصائية وطنية لجيل الألفية (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٣ عاما) دعما واسع النطاق للزواج المتأخر. وقد اتفق معظمهم على أن الزواج المتأخر يشير إلى أن الزوج والزوجة سيكونان أكثر نضجاً، وأكثر احتمالاً لأن يكونا زوجين صالحين، وأكثر احتمالاً لتحقيق أهدافهما الشخصية دون ندم في حياتهما المستقبلية. (Gündoğdu, A. H., & Bulut, S. (2022)

كما ان التغييرات الديناميكية التي حدثت في المجتمع منذ نهاية العصر الصناعي في الستينيات. من حيث الاقتصاد، التنشيط المهني للفئات المستبعدة سابقًا، والتقدم العلمي، والحركات الاجتماعية الجديدة، والثورة النسوية أو الأيديولوجيات الجديدة بشكل عام فضلا عن العولمة ونمط الحياة الاستهلاكية قد غيرت النموذج التقليدي للأسرة وقوضت مؤسسة الزواج. وتم استبدال الترتيبات التقليدية للحياة بمعايير التحسينات الفردية. Slany, K. (2022)). وفي ظل هذه التحولات الثقافية وما حصلت عليه الفتيات من قسط وافر من التعليم والعمل؛ تحاول صنع قرار زواجها بنفسها باعتبارهم صناع قرار عقلانيون فيقومون بتحسين عملية الاختيار هذه بأن تحرص الفتاة على اختيار البديل الأفضل مع الأخذ في الاعتبار تفضيلاتها ومعتقداتها والقيود التي قد تتعرض لها. حيث تقوم بتعظيم المنفعة، وتقليل التكلفة. حتى يتم اتخاذ القرار السليم. ويستغرق هذا بعض الوقت فيؤدي الى تأخير الزواج. حيث تقول سوير: "تتزوج النساء في جميع أنحاء العالم في وقت لاحق، ويرجع جزء من ذلك إلى زيادة تعليم النساء واستثمارهن في حياتهن المهنية"، مشيرة إلى زيادة نسبة النساء المتعلمات في الجامعات إلى الرجال المتعلمين في الجامعات. "لقد استثمروا الكثير من الوقت والمال في الكلية، لذا فهم يحصلون على وظيفة ويؤخرون الزواج إن لم يختاروا الانسحاب تمامًا.(.(2021) Kristen Walsh)"

قالت حوالي ٤٤٪ من النساء المستجوبات في الصين إنهن لا يخططن للزواج، مقارنة بحوالي ٢٥٪ من الرجال. وأجرى الاستطلاع مركز الأبحاث التابع للجنة المركزية

لعصبة الشبيبة الشيوعية وشمل سكان المدن غير المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٦ عاما. في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى زيادة معدلات المواليد، يساور العديد من الشباب الشكوك حول تكوين أسر. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن ما يقدر بنحو ٨ ملايين تزوج عام ٢٠٢٠ ، مقابل ١٣ مليون عام ٢٠١٣ ، بانخفاض نسبته ٣٩٪.(Survey. Du XinyuFang Yun.2021) وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالاستناد إلى أحدث بيانات مكتب الاحصاء الامريكي الصادرة عام ٢٠٢١ وجد مركز بيو أن النسب المتزايدة من النساء أصبحت عازبات؛ حيث أن نسبة النساء في عمر ٤٠ عاما ولو يسبق لهن الزواج زادت من ٦٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٢١، في حين كانت ٤١٪ من النساء تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٢٩ عامًا و ٢٤٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ و ٣٤ عامًا لم يتزوجن مطلقًا في عام ٢٠٠٧ (مكتب الإحصاء الأمريكي، الملخص الإحصائي للولايات المتحدة، ٢٠٢١).

وتضاعف عدد العربيات اللواتي دخلن مرحلة العزوبية من عمر 35 سنة فأكثر الى ما نسبته 4 أضعاف ما كان خلال فترة ما بين 10 الى 20 عاما الماضية في أغلب الدول العربية، (AL Arabiya Institute for Studies, 2014) وفي مصر من بين المصريين المولودين عام ١٩٤٠، كان متوسط العمر عند الزواج الأول ٢٥ عامًا للرجال و ١٧ عامًا للإناث ؛ بينما في مجموعة المواليد ١٩٧٠، ارتفع هذا العمر إلى ٢٨ للرجال و ٢٠ للنساء (Assaad, R., Binzel, C., and Gadallah, M. (2010). وفي تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة أشار الى ارتفاع نسبة الذين لم يتزوجوا أبدا لكل من الذكور والإناث في الفئة العمرية (٣٥ فأكثر) حيث النسبة ٤٧,٨٪ للذكور مقابل ٣٦,٣ % للإناث. وارتفاع متوسط سن الزواج ٣٠,٦ سنة للذكور و٢٤,٩ سنةالاناث عام ٢٠١٩، وعلى مستوى محافظات الجمهورية، تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة من لم يسبق لهم الزواج من ٣٥ سنة فأكثر في المحافظات الحضرية بشكل عام حيث بلغت ٦,٩٪، لكل من محافظات القاهرة والإسكندرية وبلغت ٦,٥٪، و٥,٧٪،

و٥,٤٪ لكل من بورسعيد وأسوان والسويس على الترتيب، وعلى العكس كانت أقل المحافظات على الإطلاق في تلك النسبة هي محافظة بني سويف وبلغت ١,٦٪، كما تنخفض النسبة أيضا بشكل عام في محافظات الحدود وخاصة في شمال سيناء والوادى الجديد.

وما يثير الأهتمام أنَّ هذه الظاهرة لا تُعتبر مجرد ظاهرة بسيطة أو مشكلة يمكن التغاضي عنها وعدم الإهتمام بها؛ وإنما تُعتبر ظاهرة مجتمعية خاصة بعد انتشار مفهوم العزوبية الإرادية التي تزيد من حجم المشكلة ومقدار خطورتها، فبعد أن كان عزوف الشباب والشابات عن الزواج نتيجة للظروف المختلفة المحيطة بهم والأوضاع الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص والتي تُجبرهم على البقاء عازبين، حيث أصبحت ظاهرة العزوبية قراراً إرادياً فرديا يأخذه الفرد وحده، فهو أمر متعلق بحرية الفرد وخصوصيته، وعاطفته ولا يُسمح لأي فردٍ من الأفراد التدخل فيه . (Abu Saleh, 2013) ولأن الزواج هو السياق الوحيد المقبول اجتماعيًا لاستقلال السكن وإنجاب الأطفال، كان من الضروري بحث هذه المشكلة للتعرف على المحددات التي تضعها الفتاة لإختيار الشريك ومبرراتها في ذلك.

ومن هنا تدور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيس مؤداه: ما مبررات الفتيات في الاختيار الزواجي وفقا ل**فوائد وتكاليف تأخر سن الزواج؟ وما هي القيود المادية والمؤسسية التي تواجهها الفتيات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار الزواجي؟ وكيف تقوم الفتيات بعملية تحسين الاختيار؟**

ثالثاً: أهمية الدراسة:

١-الأهمية النظرية

أ- تتضح أهمية هذه الدراسة في إضافة رصيد جديد للنظرية الإجتماعية؛ وذلك بالإستعانة بمقولات نظرية الاختيار العقلاني في تفسير محددات (مبررات) الإختيار الزواجي عند الفتيات خاصة بعد أن أوضحت الأدبيات ارتفاع سن

الزواج الأول نظراً للإتجاه المتزايد لدى الفتيات نحو تأخير الزواج ورغم إهتمام الباحثين بهذه القضية، إلا أن الأبحاث حول دور النظرية في تفسيرها لازالت قليلة.

ب- نظراً لمكانة الزواج في المجتمع؛ حيث تبدأ الأسرة في تكوينها بالزواج، فهو حجر الزاوية في البنية المجتمعية، وبالتالي لابد وأن يكون الاختيار الزواجي مبني على أساس صحي وسليم. وحيث ان الدراسات السابقة لم تتطرق إلى دراسة وتحليل التغيرات الطارئة على محددات الإختيار الزواجي كنتيجة للمتغيرات الثقافية والإجتماعية والاقتصادية المختلفة، فهذا ما يميز الدراسة الراهنة عن سابقاتها.

ت- في ضوء الإهتمام الزائد بقضايا المرأة مؤخراً ما يؤكد على أهمية دورها المستقبلي في المجتمع وبالتالي ضرورة معالجة الظواهر الطارئة التي قد تضر بمستقبل الأسرة والمجتمع مثل ظاهرة تأخر سن الزواج الذي قد يكون مدخلاً للأمراض الإجتماعية التي تصيب جسد المجتمع وتهدد استقراره. قد تفيد هذه الدراسة في تفسير مبررات الإختيار الزواجي لدى الفتاة التي قد تسبب تأخر سن الزواج لديها وما يترتب عليه من مشكلات.

٢- الأهمية التطبيقية

أ- توفير بيانات حول المحددات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعائلية وغيرها التي تحددها الفتيات كمبررات للاختيار الزواجي، وما قد يترتب علي هذه المبررات من ظواهر، وما يواجههم من تحديات في تعاملهم مع ما يستجد من متغيرات قد تؤثر على هذه المحددات.

ب- محاولة توفير بيانات تساعد على تعزيز محددات الإختيار الزواجي الإيجابية، ومواجهة المحددات السلبية التي قد تعرض كيان الأسرة للخطر خاصة في ظل المتغيرات التي طرأت على المجتمع خلال العشرين عامًا الماضية.

ت- قد تفيد هذه الدراسة في التوصل إلى العديد من المقترحات للتعامل مع مشكلة تأخر سن الزواج الذي قد يكون انعكاساً لمبررات ومحددات الإختيار الزواجي التي تتبناها الفتيات في العقدين الأخيرين.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١- اختبار صلاحية مقولات نظرية الإختيار العقلاني في تفسير مبررات الإختيار الزواجي لدى الفتيات.
٢- استكشاف دور الفتيات في الموازنة بين **فوائد وتكاليف** كل مبرر من مبررات اختياراتهم الزواجية **من أجل تعظيم المنفعة**.
٣- استنتاج كيف تقوم الفتيات **ك**فاعلون عقلانيون باختياراتهم الزواجية بناءً على **تفضيلاتهم** والمعلومات المتاحة لهم.
٤- تحديد **القيود المادية والمؤسسية** التي تواجهها الفتيات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار الزواجي.
٥- استخلاص الكيفية التي تستطيع من خلالها الفتيات كصناع قرار عقلانيون القيام بعملية التحسين إما بتعظيم المنفعة، أو تقليل التكلفة حتى يتم اتخاذ القرار السليم؟

خامساً: تساؤلات الدراسة:

١- ما مدى كفاءة مقولات نظرية الإختيار العقلاني في تفسير مبررات الإختيار الزواجي لدى الفتيات؟
٢- هل لدى الفتيات القدرة على الموازنة بين فوائد وتكاليف كل مبرر من مبررات اختياراتهم الزواجية من أجل تعظيم المنفعة؟
٣- كيف تقوم الفتيات كفاعلون عقلانيون باختياراتهم الزواجية بناءً على تفضيلاتهم والمعلومات المتاحة لهم؟
٤- ما هي القيود المادية والمؤسسية التي تواجهها الفتيات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار الزواجي.

٥- هل تستطيع الفتيات كصناع قرار عقلانيون القيام بعملية التحسين إما بتعظيم المنفعة، أو تقليل التكلفة حتى يتم اتخاذ القرار السليم؟

سادساً: مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم الاختيار الزواجي (Marital Choice):-

يعرف الاختيار الزواجي بأنه الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج، وهو سلوك اجتماعي يتضمن فرداً ينتقي من عدد من المعروضين. ويعرف أيضاً أنه عملية اختيار فرد ما والرضا بالإرتباط به ليكون شريك وفقاً للمعايير والخصائص التي يراها القائم بالإختيار مناسبة له.(إياد محمد فياض عماوي: (٢٠١٨)، ص٢٣) ويعرف أيضاً أنه عملية اختيار الشريك المكونة من ثلاثة عناصر رئيسة وهي، أسس ومجالات وأساليب الإختيار، والتي يتم تحديدها واعتمادها بناءً على طبيعة المجتمع وثقافته. (بن السايح مسعودة، ٢٠١٨، ص٧١٦). ويعد الاختيار الزواجي سلوكاً اجتماعياً لا يتحدد فقط برغبات الشخص؛ بل وفق معايير المجتمع، سواء كانت هذه المعايير واضحة جلية مثل التحريم والإباحة، أو مستترة في شكل توقعات في الاختيار للزواج. ويعرف أيضاً بأنه استجابة سلوكية ثنائية تشتمل على التوفيق في الاختيار للزواج والاستعداد لمسئوليات الزواج والتشابه في القيم، والاحترام المتبادل والتعبير عن المشاعر والاتفاق المالي وتربية ألابناء.(الحسين بن حسن السيد،(٢٠١٥)، ص٢٢) ويشير Kaiponanea T. Matsumura أن الاختيار الصحيح للزواج يجب أن يعزز الاستقلالية من خلال إظهار الموافقة على الحقوق والالتزامات القانونية المرتبطة بالزواج. ولأداء هذه المهام، يجب أن يكون الفعل ذو الصلة؛ وهو عملية الإختيار؛ قابلاً للقياس بشكل موضوعي وواضح للزوجين وللقانون. لأن هذه العملية هي التي يتم من خلالها الزواج من عدمه. ومن الناحية النظرية، فإن الاختيار ينقل الشخص عبر هذه العتبة القانونية. فالحق في الزواج هو "مقدمة" لفعل الاختيار: "الحق في الاختيار الشخصي فيما يتعلق بالزواج متأصل في مفهوم الاستقلال الفردي". وبالتالي، فإن اختيار

الزواج يجب أن يستلزم قيام كلا الزوجين بعمل أو أفعال طوعية تظهر موافقتهما على تولي مجموعة من الواجبات الأساسية المرتبطة بالزواج.(Kaiponanea T. Matsumura (2017),) ويعرف اختيار شريك الحياة بأنه درجة التواصل الفكري والوجداني والعاطفي والجنسي بين الجنسين بما يحقق لهما اتخاذ قرارات توافقية تساعدهما في الارتباط وتحقيق أقصى قدر معقول من السعادة والرضا.(محمد بيومي خليل(١٩٩٠))

ويشير مفهوم أساليب الاختيار الزواجي إلى الطريقة التي يعتمدها الفرد المقبل على الزواج عند شروعه في عملية الاختيار لشريك الحياة المناسب بالكيفية التي يرتضيها الفرد والمجتمع.((Monica Sharma(2020))

ويقصد بمحددات الاختيار الزواجي مجموعة القيود التي يتم فرضها على عملية الاختيار الزواجي سواء من قبل المجتمع بوجه عام أو الأسرة بوجه خاص، ومن تلك القيود؛ قيود السن والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من القيود.(محمد جلال حسين(٢٠١٩)

وبناءً على ما سبق فان مفهوم الإختيار الزواجي يشير إلى:-

١- أنه هو الخطوة الأولى والأساسية في عملية الزواج، وهو الطريقة التي يتحول بها الفرد من أعزب إلى متزوج.

٢- أنه سلوك اجتماعي للإختيار بين عدد من المعروضين يتحدد برغبات الشخص، ووفق معايير المجتمع.

٣- أنه يعزز الاستقلالية من خلال إظهار الموافقة على الحقوق والالتزامات القانونية المرتبطة بالزواج، كما يشمل على التوفيق والاستعداد لمسؤوليات الزواج وتربية الأبناء بين الطرفين.

التعريف الإجرائي للإختيار الزواجي:-

هو الطريقة التي تعتمدها الفتاة المقبلة على الزواج للإختيار بين عدد من المعروضين بالطريقة التي تتوافق مع رغباتها وتفضيلاتها من جهة ومع معايير المجتمع من جهة أخرى، وبما يعزز استقلاليتها، ويساعدها على الإستعداد الكافي لمسؤوليات الزواج.

٢- مفهوم الفتاة (The Girl):-

يشير مفهوم الفتاة إلى الأنثى الشابة غير متزوجة". وقد يُستخدم بشكل أكثر عمومية للإشارة إلى "امرأة (بغض النظر عن عمرها)".(Maria Curie-Skłodowska: (2015),) بينما أشارت "جان ميلز" أن مفهوم الفتاة يستخدم للإشارة إلى الأنثى العاملة كعاملة منزلية، أو عاملة خارج المنزل، مثل السكرتيرة أو مساعدة المتجر كما تم استخدامه في القرن العشرين.((1989) ;Jane Mills)

وبناءً على ما سبق فإن مفهوم الفتاة يشير إلى:- الأنثى الشابة غير المتزوجة أو المرأة بغض النظر عن عمرها.

التعريف الإجرائي للفتاة:- هي الأنثى في سن الزواج؛ التي يبلغ متوسط عمرها عند الزواج الأول ٣٠,٣٪ سنة فما فوق وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢٣.

سابعاً الدراسات السابقة

المحور الأول: دراسات تناولت التكلفة والعائد لقررات الاختيار الزواجي:-

دراسة Gündoğdu, A. H., & Bulut, S (2022) التي تناولت العوائد المترتبة على مبررات الفتيات أثناء اتخاذ قرار الزواج التي قد تؤدي إلى تأخير قرار الزواج؛ وتتمثل هذه العوائد في تحقيق التمكين الإقتصادي في حياتهم، فضلا عن اختيار الوقت المناسب للنمو الشخصي، وفرص التعليم والعمل الجيدة، والصحة العقلية الجيدة، ولكن سيكون لذلك بعض التكلفة؛ مثل معدل المواليد، والخلاف بين الزوجين، وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتتفق معها دراسة Kelani Karamat. (2016)

التي بحثت في تصورات البالغين المتزوجين في كوالالمبور حول الآثار الإيجابية والسلبية لتأخر الزواج الناتج عن مبررات خاصة بالجنسين أثناء الاختيار؛ حيث تكونت العينة من ١٣٢ من الذكور و ١٣٠ من الإناث من الموظفين المتزوجين وطلاب الدراسات العليا من ثلاث جامعات عامة في كوالالمبور. تم استخدام استبيان للحصول على معلومات من المستجيبين باستخدام طريقة أخذ العينات الهادفة. تكشف النتائج عن العائد من مبررات الاختيار الزواجي هي بعض الانعكاسات الإيجابية مثل (النضج في العلاقة الزوجية، جودة الشريك، الاستقرار الزواجي) ولا يوجد فرق بين الجنسين في تصورات المستجيبين من الذكور والإناث حول ذلك. كما توصلت الدراسة إلى بعض التكلفة لتأخر الزواج مثل العقم، والمعاشرة قبل الزواج، والتأثير النفسي والاجتماعي وتأثير التوتر. ولم تجد أي اختلاف في تصورات الذكور والإناث حول تلك الآثار السلبية لتأخر الزواج. وأكدت النتائج أن الآثار السلبية تضر بالفرد والمجتمع. وبهذا المعنى، ينبغي أن تكون هناك توعية مستمرة للناس بشأن الآثار السلبية لتأخر الزواج. ومن ناحية أخرى أجرت سحر الجوهري (دراسة حول "المتغيرات الشخصية للفتاة الجامعية المرتبطة بمشكلة البطالة وتأخر الزواج؛ (٢٠٢٠، Al-Jawhari, Sahar Ali Abbas) حاول فيها حل مشكلة تأخر الزواج الناتج عن مشكلة الاختيار الزواجي وذلك بعمل موازنة بين التكلفة والعائد عند اتخاذ قرار الزواج. والتي هدفت إلى التعرف على أهم المتغيرات الشخصية نفسية كانت أو مادية أو ذهنية أو إجتماعية المرتبطة بمشكلة البطالة وتأخر سن الزواج من وجهة نظر الطالبات من أجل التعرف على أهم المقترحات للتعامل مع هذه المشكلة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات منها: تعديل اتجاهات وسلوك الفتيات نحو الزواج، وفي مقدمتها التنازل عن بعض تطلعات الزواج، وتعديل مواقف الشباب وسلوكياتهم تجاه الزواج، وفي مقدمتها التواضع. الرضا بقليل من الجمال والمال في الفتاة ما دامت مقتضيات الدين مستوفاة، وتعديل مواقف الأسر تجاه الزواج، بما في ذلك الاعتدال في أمور الخطوبة والمهر والنفقات والزواج وتصميم

الدورات والندوات ومحاضرات في الجامعات والمراكز البحثية تتعلق بمسألة تأخر سن الزواج. في غضون ذلك، وضعت الحكومة برنامجا وطنيا لتقديم الخدمات اللازمة للمجتمع.

دراسة Bhawna Vijay (2024) استكشاف ديناميكيات الزواج المتأخر، وهدف الى استكشاف دور التعليم في تشكيل توقيت الزواج. من خلال دراسة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتنوعة، يستكشف كيف تؤثر عوامل مثل الاستقلال الاقتصادي، وتغيير أدوار الجنسين، والتطلعات الشخصية على قرار الأفراد بتأخير الزواج. وسلطت النتائج الضوء على العوامل المؤثرة في تأخير الزواج والدور التربوي للزواج المتأخر وتشكيل توقيت الزواج. وأجرى دراسة نوعية من خلال التحقيق في مشكلة البحث من مراجعة الأدبيات، والأوراق البحثية، والمجلات المختلفة، وتوصلت النتائج أن فوائد قرارات الفتيات بالاختيار الزواجي تتمثل في: تعزيز النضج العاطفي والاستعداد للالتزام بشراكة مدى الحياة. كذلك؛ التنمية الشخصية والسعي لتحقيق التطلعات الفردية؛ وذلك بالتركيز على النمو الشخصي، ومتابعة التعليم، والطموحات المهنية، واستكشاف الاهتمامات الشخصية قبل الالتزام بالزواج. فضلاً عن الاستقرار المالي والتأسيس الوظيفي؛ مما يوفر أساسًا أقوى لعائلاتهم المستقبلية. وتحسين فهم توافق الشركاء وأهداف الحياةأما عن تكاليف قرارات الاختيار الزواجي وما يترتب عليه من زواج متأخر أو مؤجل فتتمثل: في انخفاض معدل المواليد الناتج عن انخفاض معدلات الخصوبة وصغر حجم الأسرة. والفجوة بين الأجيال بين الآباء والأبناء: عندما يتزوج الآباء في سن متأخرة، يمكن أن يكون هناك فرق كبير في العمر بينهم وبين أطفالهم. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف مستويات التفاهم وأساليب التواصل والاهتمامات بين الوالدين والأطفال، مما قد يشكل تحديات في العلاقات الأبوية والأسرية.

المحور الثاني: دراسات تناولت المنفعة أو التفضيلات التى قد تبرر الاختيارات الزواجية:-

اختبر(2003) Kwabena Asomanin Anaman تحليل الاختيار الزواجي للمرأة في مجتمع حضري في بندر سري بيغاوان. تم تحليل العوامل المؤثرة على اختيار شركاء الزواج من قبل النساء المتزوجات. وامتد التحليل إلى التعرف على سمات الأزواج المحتملين التي ترغب فيها الإناث العازبات. تم عمل مقابلات منزلية باستخدام استبيان. وتم اختيار حجم عينة عشوائية من الأسر على أساس عدد سكان الأسر باستخدام المعلومات المقدمة من رؤساء القرى. وهو ١٢٠ أسرة من إجمالي ١٣٤٢ أسرة في موكيم منتيري. تم إجراء المقابلات المنزلية الفعلية باستخدام طريقة أخذ العينات العنقودية. وافقت ١٥١ امرأة تبلغ أعمارهن ١٨ عامًا أو أكثر على المشاركة في الاستطلاع. وأكدت نتائج التحليل أن الإناث العازبات يفضلن الشركاء المحتملين من فئتهن العمرية ولكن ليس بالضرورة من الطبقة الاجتماعية الخاصة بهن.

اختبر(2004) Julie Zissimopoulos تفضيل النساء العاملات ارتفاع العمر عند الزواج الأول بين مجموعة واسعة من سكان الولايات المتحدة. لانه يزيد من أجر الساعة للنساء بنحو أربعة بالمائة عن كل عام يتأخرون فيه. بينما توقيت الزواج ليس له تأثير على أجور الرجال. والخيط المشترك الذي يمر عبر الأدبيات الاقتصادية حول الزواج هو فكرة أن الأفراد يؤخرون الزواج عندما تنخفض التكلفة النسبية لبقاء العزباء وتزيد المنفعة. ببساطة، فإن تحقيق الأهداف المهنية لشخصين متزوجين أكثر صعوبة في المتوسط من تحقيق الأهداف المهنية لشخصين غير متزوجين. إذاً، فإن الزواج المبكر يمكن أن يؤثر سلبًا على الأرباح طويلة المدى، خاصة بالنسبة للأفراد الذين تكون عائداتهم إلى التنقل والتطوير الوظيفي عالية. ونتائج سوق العمل النسائية يجادل أن تقديرات المربعات الصغرى لتأثير الزواج والخصوبة على أجور الإناث تميل إلى أن تكون منحازة إلى أسفل، كلاهما لأن المرأة التي تختار الزواج وإنجاب الأطفال لها

خصائص مختلفة غير ملحوظة من النساء اللواتي لا يفعلن ذلك. دراسة Claudia Geist (2017) التي تسعى إلى تحسين فهمنا لكيفية تشكيل ظروف الاقتصاد الكلي والعلاقات بين الجنسين وأنظمة السياسة لمعدلات الزواج بين الجنسين وتوقيته، وكيف تغيرت هذه الآليات بمرور الوقت. وتقدم الدراسة مساهمتين رئيسيتين. أولاً، يرسم اتجاهات تكوين الزواج في مجموعة واسعة من البلدان الصناعية المتقدمة على مدى أربعة عقود من التغيير السريع، ويتوسع في دراسة كالميجن لعام ٢٠٠٧ التي غطت عقدًا واحدًا فقط. نظرًا لأن البلدان تشترك في العديد من أوجه التشابه، فمن المثير للاهتمام فهم الاختلافات الموجودة في أنماط الزواج. هذه خطوة أولى أساسية لتقييم أوسع لكل من الوضع الحالي ومستقبل الزواج. ثانيًا، يدرس بشكل منهجي العلاقة المتغيرة بين السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأنماط تكوين الزواج. يدرس أربعة عقود من الاتجاهات في أنماط تكوين الزواج في ٢٢ دولة أوروبية والولايات المتحدة باستخدام تحليلات السلاسل الزمنية المقطعية. تم تحليل تكوين الزواج من عام ١٩٦١ إلى عام ٢٠٠٥ لقد درست معدلات الزواج في ٢٣ دولة، وكذلك متوسط العمر عند الزواج الأول للنساء في ٢٠ دولة، تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومكتب الإحصاءات التابع للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وتشير النتائج إلى أن كلاً من بطالة الذكور والناتج المحلي الإجمالي المرتفع في السنوات الأخيرة مرتبطة بتأخير الزواج، وبغض النظر عن السياق الاقتصادي، فإن مجموعات السياسات مهمة لفهم تكوين الزواج؛ ففي معظم البلدان، بلغت معدلات الزواج ذروتها في أواخر الستينيات إلى أوائل السبعينيات وانخفضت بشكل حاد إلى حد ما بعد ذلك. كان متوسط العمر عند الزواج الأول للمرأة حوالي ٢٣ عامًا، نسبيًا اختلاف بسيط عبر الدول. بمرور الوقت، ارتفع إلى متوسط عمر حوالي ٢٨ عامًا، مع تباين أكبر عبر البلدان مرة أخرى،

الارتفاع الذي يمكن رؤيته في عام ١٩٨٩ هو متوسط العمر عند الزواج الأول في السويد، في نفس الوقت الذي شهد فيه هذا البلد أيضًا زيادة هائلة في معدلات الزواج بسبب حافز الزواج لفترة محدودة. لا يوجد ارتفاع مماثل في النمسا، مما يشير إلى أن أولئك الذين تزوجوا في عام الذروة لم يكونوا مختلفين بشكل كبير عن هؤلاء الذين دخلوا في الزواج في سنوات أخرى وأن المنفعة هي السبب الاساسي في اتخاذهم قرار الزواج. في السويد، ومع ذلك، يبدو أن التغيير في قوانين المعاشات التقاعدية حفز مجموعة مختلفة جدا من السويديين على الزواج؛ يفترض أولئك الذين كانوا أكبر سنا وكانوا يفضلون العيش مع شركائهم دون نية الزواج لولا الحافز المالي تغيير السياسة. وتختلف معها دراسة Rania Salem (2016) التي تناولت الفروق بين الجنسين في محددات توقيت الزواج، بما في ذلك تاريخ التوظيف، وخصائص الوظيفة، والتعليم، والإقامة الحضرية. واختبرت عددًا من الفرضيات بناءً على الادعاءات الموجودة في الأدبيات حول توقيت الزواج. تُستخدم البيانات المأخوذة من موجتين من مسح سوق العمل المصري الممثل على المستوى الوطني لإجراء تحليلات المخاطر النسبية. تم استخدام خصائص المستجيبين الذين لم يتزوجوا مطلقًا في الموجة الأولى في عام ١٩٩٨ للتنبؤ بخطر الزواج من خلال الموجة الثانية في عام ٢٠٠٦. تشير النتائج إلى أنه، إلى حد ما، يتزوج الرجال غير المتزوجين الذين لديهم تجارب مواتية في سوق العمل في وقت مبكر. التجارب نفسها لا علاقة لها بتوقيت زواج المرأة. بالنسبة للرجال، يعتبر العمل والحصول على وظيفة في القطاع العام من الشروط الاقتصادية الهامة للزواج.

عينة هذه الدراسة تتألف من ٧٣٧٤ مستجيبًا (٤٦٪ كانوا نساء و ٥٤٪ رجال)، متوسط العمر عند الزواج في عينة التحليل ٢٨,٧ للرجال و ٢٣,٣ للنساء. بالنسبة للنساء، لا يؤثر الوضع الوظيفي في عام ١٩٩٨ ولا العمل قبل الزواج على توقيت الزواج اللاحق. وفيما يتعلق بالتعليم، فإن التواجد في المدرسة يمنع زواج الرجال والنساء في ذلك العام، ولكن بمجرد أن يظل الالتحاق بالمدارس ثابتًا، لا يرتبط مستوى التعليم بتشكيل النقابات.

يرتبط السكن الحضري بالزواج المتأخر للرجال في هذه النماذج، ولكن ليس له تأثير صاف على النساء. يبدو أن الحصول على وظيفة في القطاع العام (وربما أيضًا وظيفة جيدة) يضمن للرجال مصدرًا ثابتًا للعمل في المستقبل، مما يؤهلهم للزواج وتولي دور العائل الأساسي في أسرهم الجديدة. فيما يتعلق بالمرأة، توصلت الدراسة انه لا يوجد أي دليل على أن المرأة العاملة تستخدم استقلالها الاقتصادي لتأخير الزواج أو التخلي عنه. الاستنتاج القائل بأن عمل المرأة المصرية لا يرتبط بالزواج المعجل أو المتأخر تعززه النتيجة التي تفيد بأنه من بين النساء اللاتي تم توظيفهن في الموجة الأولى من الدراسة الاستقصائية، لا ترتبط خصائص الوظيفة بخطر الزواج. بشكل عام، تشير نتائج غالبية النماذج التي تم اختبارها إلى أن فرضيات سوق العمل التي اقترحتها الأدبيات لا تنطبق إلى حد كبير على المرأة المصرية.

اختبرت(2017) Amena Zehra Al دراسة الاتجاهات المتغيرة في اختيار شريك الحياة المحتمل. أُجري هذا البحث لدراسة الاتجاهات في خصائص تفضيل الشريك المحتمل لدى السكان الباكستانيين. ولتحقيق الهدف تم إجراء بحث أرشيفي. حيث تم جمع البيانات من أقسام الزواج يوم الأحد في اثنتين من الصحف الأكثر قراءة على نطاق واسع (ديلي جونغ وديلي دون). تم استخلاص البيانات بالكامل لمدة ٣ عقود (أي ١٩٨٠-٢٠٠٩). تمت الإشارة إلى المتطلبات الخاصة بالعروس والعرسان. وأظهرت النتائج أنه في كلتا الصحيفتين، كانت الجاذبية الجسدية في العرائس هي أهم السمات المطلوبة خلال ثلاثة عقود، في حين أن العمل أو التعليم كان أكثر السمات المطلوبة للعرسان. بينما تقدر النساء الاستقرار المالي والتعليم والثقة بالنفس والذكاء والهيمنة والمكانة الاجتماعية الأعلى من وضعهن.

المحور الثالث: دراسات تناولت القيود التي تواجه الشباب أثناء اتخاذ قرار الاختيار الزواجي:-

أجرت رهام جميل(٢٠١٥) دراسة عن العوامل المؤثرة في عزوف الشباب الأردني عن الزواج هدفت إلى التعرف على القيود والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقف وراء عزوف الشباب عن الزواج في المجتمع الأردني وتؤثر على اختياراتهم الزواجية، والتعرف إلى الآليات اللازمة لتيسير الزواج عند الشباب .ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام حزم التحليل الإحصائية spss للعلوم الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المحددات الاقتصادية لعبت دورا بارزا في عزوف الشباب عن الزواج، وتمثلت هذه المحددات :غياب فرص عمل حقيقية للشباب، وعدم القدرة على تأمين مسكن الزوجية، وانخفاض الأجور، وارتفاع متطلبات الزواج، وتردي الأوضاع المادية للأسرة، كما وتمثلت المحددات الاجتماعية بتدخل الأسرة في اختيار الزوجة وبناء علاقات عاطفية بديلة عن الزواج ومواصلة التعليم وتراتبية زواج الأبناء داخل الأسرة كمحددات اجتماعية ساهمت في تأخير واقصاء الشباب وعزوفهم عن الزواج .كما وتوصلت الدراسة إلى أن عادات التفاخر في متطلبات الزواج وتكاليفها، والبحث في إيجاد المواصفات المثالية للزوجة واختلاف نمط تفكير الأخر وعدم القدرة على خلق ثقافة زوجية مشتركة والنظر إلى الزواج على انه يقيد حرية الفرد وفرض التزامات ومسؤوليات مثلت محددات ثقافية في عزوف الشباب عن الزواج. واتفقت معها في الهدف رغم اختلاف العينة دراسة منال الغزاوي(٢٠٢٠) عن ظاهرة العزوبية من منظور جندري واستهدفت الدراسة تعرّف ظاهرة العزوبية في المجتمع الأردني، وتوضيح أهم الأسباب والقيود التي تُسهم في انتشار هذه الظاهرة، بالإضافة الى الكشف عن أهم الاثار المترتبة على العزوبية على مستوى الفرد والمجتمع والأسرة .ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، حيث تم إجراء مقابلة مع 15 عازبة، 15 عازبا جرى اختيارهم بالطريقة القصدية ممن تجاوزوا السن 35 سنة فأكثر دون زواج.

وتوصلت الدراسة الى أن العزوبية تمثل لكلا الجنسين الحرية والإستقلال والخلو من الإلتزامات والمسؤولية بالإضافة إلى الإستقرار النفسي، كما أكَّدت نتائج الدراسة وجود مجموعة من العوامل اسهمت في انتشار ظاهرة العزوبية، تضمنت وبينت العوامل الإقتصادية، والإجتماعية، والشخصية، والنفسية، والثقافية وبينت الدراسة وجود الكثير من الآثار الاجتماعية والنفسيّة المُترتبة على ظاهرة العزوبية على الفرد والمجتمع، حيث أن النظرة السلبية للمجتمع تجاه العازب والشعور بالوحدة هما من أبرز الآثار الاجتماعية للعزوبية سواء عند الإناث أو الذكور، بينما أفادت الغالبية العظمى من عينة الدراسة وجود أثر إيجابي للعزوبية من الناحية النفسية يتمثّل بزيادة اعتمادهم على أنفسهم . وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها العمل على اعداد دورات وورش متخصصة تقدم الإرشاد النفسي للعازبين من الذكور والإناث لتخليصهم من النظرة السلبية تجاه الزواج، واجراء المزيد من الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالجوانب الفكرية والنفسية لتعزيز فكرة الزواج لدى الشباب من كلا الجنسين. وذهبت دراسة (Wrekat)، ٢٠٠٦) على أن هناك سلوكيات إيجابية نحو رفض الزواج الحديث وهي: الزواج المبكر، الزواج المدبر، الزواج المتأخر، لكن تدخل الأسرة في عمليات الاختيار تعد من القيود الأسرية التي تواجة الفتيات عنذ اتخاذ قرار الزواج حيثي تدخل الأهل في اختيار الشريك المناسب وذلك من الأسباب التي تُسهم في تأخر سن الزواج.

تناولت دراسة الجلبانة (.(Al-Jalbana, M. (2017) تأخر سن الزواج وآثاره على العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في المجتمع الأردني (مدينة عمان نموذجًا). هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص المحددة للشباب في سن الزواج المتأخر، لمعرفة تمثيلات واتجاهات الأردنيين تجاه ظاهرة تأخر سن الزواج، لمعرفة أسباب تأخر سن الزواج لدى الشباب في المجتمع الأردني، ومعرفة تداعيات تأخر سن الزواج على العلاقات بين الجنسين، وتم جمع البيانات باستخدام طريقة الملاحظة والاستبيان (الاستمارة) ، وتكونت عينة الدراسة من الشباب فوق سن (٣٥) سنة، حيث عين العينة

(٣٥١) ذكور واناث. ووجدت الدراسة أن الظروف الاقتصادية التي يعيشها الشباب في المجتمع الأردني جعلتهم يؤخرون زواجهم، والتي تتكون من مجموعة من المعوقات: رواتب متدنية، أجور، إيجار مرتفع للشقق، تكاليف بناء، بطالة، قلة فرص عمل ملائمة، بالإضافة إلى وجود قيود تتعلق بالظروف الاقتصادية للزواج، منها: ارتفاع قيمة المهر الذي لا يتناسب مع المستوى المعيشي للأسر، ونفقات ما بعد الزواج، وارتفاع المصاريف، والنفقات الباهظة للزواج، وأن هناك علاقة بين الفتاة التي تتعلم وتعمل خارج المنزل من جهة وتأخر زواجها من جهة أخرى.

اختبر Menelaos Apostolou (٢٠٢٠) أسباب العزوبية للأفراد: دليل تجريبي من منظور تطوري هناك عدد كبير نسبيًا من الناس في المجتمعات الغربية غير متزوجين. أي أنهم لا يشاركون في أي علاقة رومانسية. في هذه الدراسة، حاولنا التحقق من أسباب العزوبية بسؤال العزاب أنفسهم. صنفت عينة أخيرة من ٦٤٨ عازبًا أمريكيًا (٣٠٧ منهم من النساء) ٩٢ سببًا محتملاً للعزوبية. تم تصنيف هذه الأسباب إلى ١٨ عاملاً واسعًا وأربعة مجالات عامة. من بين الأسباب الأكثر أهمية ضعف مهارات المغازلة، والحرية، والخوف من التعرض للأذى، ووجود أولويات مختلفة، والانتقاء الشديد. تم العثور على تأثيرات كبيرة على الجنس والعمر عبر عوامل ومجالات مختلفة. وبشكل أكثر تحديدًا، كان الرجال أكثر احتمالًا من النساء للإشارة إلى أنهم عازبون من أجل أن يكونوا أحرارًا في المغازلة ، ولأنهم لم يكونوا في تكوين الأسرة ؛ بينما كانت النساء أكثر عرضة للإشارة إلى أنهن عازبات من أجل تجنب التعرض للأذى، ولأنهن يعتبرن أنفسهن غير مرغوبات كأزواج. كان الأشخاص الأصغر سنًا أكثر عرضة للإشارة إلى أنهم عازبون لأن لديهم مهارات مغازلة ضعيفة، لأنهم لم يروا أنفسهم رفقاء مرغوب فيهم، ولأنهم لم يحبوا الالتزام. في حين كان من المرجح أن يشير كبار السن إلى أنهم كانوا عازبين ليكونوا أحرارًا في فعل ما يريدون. تم فحص النتائج ومناقشتها باستخدام النظريات التطورية المتعلقة باختيار الشريك وعدم التطابق التطوري. وقد بحثت **Huda A**

Alhajjaj (2021) تصورات المجتمع الأردني تجاه سن الزواج المتأخر لدى الشباب وآثاره وهدفت الدراسة إلى الكشف عن التصورات الاقتصادية والاجتماعية لتأخر سن الزواج لدى الشباب في المجتمع الأردني والكشف عن الآثار الاجتماعية حسب المتغيرات (الجنس، العمر، الأصل الجغرافي). تكونت عينة الدراسة من (٣٨٥) فرداً، وتم تطبيق استبيان تم إعداده خصيصاً كأداة لجمع البيانات. أظهرت نتائج الدراسة أن الأسباب الاقتصادية من وجهة نظر أفراد العينة جاءت بدرجة عالية، وأظهرت النتائج أن الأسباب الاجتماعية للعينة جاءت بدرجة متوسطة، وكذلك الآثار الاجتماعية. بحثت Aleksandra Rabenda (2022) سبب تأجيل الشباب في عالم ما بعد الحداثة لقرار الزواج. من خلال تقديم أسباب هذا الوضع على أساس الدراسات الاستقصائية التي أجريت مع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٥ سنة قديمة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد استخدمت طريقة المسح وتقنية الاستبيان المقابلة. وتكونت عينة البحث من ٢٨ الأشخاص في الفئة العمرية للشباب. وتوصلت النتائج إلى أنه من بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ عامًا؛ يمكن تقسيم أسباب تأجيل الزواج إلى أسباب نفسية اجتماعية تتعلق بضغط المجتمع للقيام بمهام تنموية وأدوار اجتماعية؛ فضلا عن التركيز الاقتصادي والثقافي حول التغيرات الثقافية والمعايير الاقتصادية للشباب. حيث يرى الشباب عواقب تأجيل قرار الزواج، لكن يبدو أنه تغيير في الظروف الثقافية والاجتماعية لما بعد الحداثة. وهدفت دراسة Amnh Awad (2020) التعرف على أسباب وآثار السن المتأخر للزواج بين الفتيات في مدينة عجلون من وجهة نظرهن، واستخدم في هذا البحث المنهج النوعي المناسب لأهداف هذا البحث، وبلغت عينة البحث (٨) فتيات لم يتزوجن من قبل، وتم اختيار العينة بطريقة القصد، واستخدمت الباحثة في جمع الاستبيان من خلال المقابلة، وحاولت الإجابة على سؤال أسباب تأخر سن الزواج عند الإناث، والعواقب الاجتماعية والنفسية للزواج المتأخر؟ وتوصلت الدراسة أن الاسباب والعواقب هي: عدم التقارب في

المستوى الفكري والتعليمي والاجتماعي، واختلاف منطقة السكن، وعدم قبول والد مقدم الطلب، ورغبة الزوجة. على الفتاة استكمال تعليمها، وتأخر الفتيات في سن الزواج اللاتي يعانين من مشاكل نفسية واجتماعية تتركز بفعل مشاعر الندم والقلق النفسي، وأظهرت الدراسة أن السن المناسب للزواج يتراوح بين ٢٤-٢٨ سنة.

تعقيب على الدراسات السابقة:-

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن تحديد بعض جوانب الاستفادة والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:-

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها موضوع الظاهرة محور الدراسة، لكنها تختلف عنها في المنطلقات، والأهداف، والعينة، فبينما تجاهلت الأبحاث السابقة إلى حد كبير رؤية الاختيار الزواجي ومبرراته من منظور النوع الاجتماعي؛ حيث ركز بعضها على كيفية اختيار شريك الحياة، ومعايير الاختيار، واتجاه الشباب نحو الزواج وقضاياه، وبعضها ركز على آراء الطلاب الجامعيين نحو الزواج من الأقارب، في حين ناقش بعضها العوامل الاجتماعية التي تعوق الزواج، واتجاهات الشباب نحو عادات الزواج، ومظاهره. فقد اختلفت الدراسة الحالية في أهدافها واطارها النظري عن الدراسات السابقة حيث ركزت على تفسير مبررات الاختيار الزواجي لدي الفتيات في ضوء مقولات نظرية الاختيار العقلاني. واختارت للدراسة عينة من الفتيات من بيئات مختلفة ومستويات تعليمية وثقافية واقتصادية مختلفة بسبب التغيرات التي طرأت على هذه النواحي وذلك لرصد أثر هذه التغيرات في قرارات الفتيات عند اختيار الشريك. كما هدفت إلى بناء قائمة أكثر شمولاً من شأنها أن تمكننا من إجراء تصنيف أكثر دقة لمبررات الاختيار الزواجي عند الفتيات وتقييم أهميتها النسبية. ورغم اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فإن الباحثة قد استفادت منها في تحديد مفاهيم البحث ومؤشرات قياسها، وتصميم أدوات جمع البيانات، وساعدت في إثراء الأدبيات الخاصة بالدراسة.

ثامناً: النظرية المفسرة لموضوع الدراسة:-

بشكل عام، توفر نظرية الاختيار العقلاني إطارًا مفيدًا لفهم السلوك الاجتماعي وصنع القرار في سياقات مختلفة. وهي إطار يفترض أن الأفراد يتصرفون وفقًا لمصلحتهم الذاتية ويتخذون القرارات بناءً على تعظيم فوائدهم الشخصية وتقليل تكاليفهم الشخصية. في علم الاجتماع، غالبًا ما تُستخدم نظرية الاختيار العقلاني لتفسير الظواهر الاجتماعية المختلفة، مثل الحركات الاجتماعية، والجريمة، والدين، والعمل الجماعي، والتبادل الاجتماعي. وتوفر نظرية الاختيار العقلاني أيضًا أساسًا لإجراء تحليل التكلفة والعائد، وهو طريقة لتقييم مزايا وعيوب مسارات العمل المختلفة. ويساعد تحليل التكلفة والعائد علماء الاجتماع على فهم سبب اختيار الناس لسلوكيات أو نتائج معينة على سلوكيات أو نتائج أخرى، وكيف يزنون تكاليف وفوائد اختياراتهم.

١- **افتراضات ومبادئ نظرية الاختيار العقلاني:**

تعتمد نظرية الاختيار العقلاني على فكرة أن الأفراد هم فاعلون عقلانيون لديهم تفضيلات وأهداف ومعتقدات، ويقومون باختيارات تزيد من فائدتهم المتوقعة. والمنفعة هي مقياس للرضا أو السعادة التي يستمدها الفرد من الاختيار أو النتيجة. وتفترض النظرية أن الأفراد لديهم معلومات كاملة ومتسقة حول البدائل والعواقب المترتبة على اختياراتهم، وأنهم يستطيعون ترتيب تفضيلاتهم حسب ترتيب التفضيل. وتشير إلى أن الأفراد مهتمون بذواتهم ومستقلون، وأنهم لا يأخذون في الاعتبار تأثيرات اختياراتهم على الآخرين أو على المجتمع ككل. وفيما يلي أهم افتراضات النظرية:

أ- **الفاعلون العقلانيون**: تفترض نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد هم فاعلون عقلانيون يقومون باختياراتهم بناءً على تفضيلاتهم والمعلومات المتاحة لهم. وهذا يعني أن الأفراد لا يتأثرون بالعواطف أو التحيزات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على حكمهم. فهم صناع قرار عقلانيون يقومون بتقييم جميع الخيارات المتاحة بعناية قبل اتخاذ القرار.(,(2004)Paul Milgrom)

ب- **معلومات كاملة:** تفترض النظرية أن الأفراد لديهم معلومات كاملة عن الخيارات المتاحة لهم وعواقبها؛ فهم يقومون بتقييم إيجابيات وسلبيات كل خيار واختيار الخيار الذي يوفر أكبر قدر من الفوائد. كما أن لديهم كمية محدودة من الموارد، مثل الوقت والمال والطاقة. ولذلك، يجب عليهم اتخاذ خيارات تتوافق مع مواردهم.(https://fastercapital.com/topics/applications-of-rational-choice-theory-in-society.html)

ت- **التفضيلات المتسقة** : تفترض النظرية أن الأفراد لديهم تفضيلات ثابتة توجه عمليات صنع القرار الخاصة بهم والتي يرتبونها، والتفضيلات هي التقييمات الذاتية التي يمتلكها الأفراد على البدائل المختلفة. من المفترض أن تكون التفضيلات كاملة ومتعدية ومستمرة. الاكتمال يعني أنه يمكن للأفراد مقارنة أي بديلين وترتيبهم من حيث التفضيل. وتعني العبورية أنه إذا كان الفرد يفضل Aعلى Bو Bعلى C، فإنه يفضل أيضًا Aعلى C.والاستمرارية تعني أن التغييرات الصغيرة في البدائل لا تؤدي إلى تغييرات كبيرة في التفضيلات.(,(2022) **Karlyna**)

ث- **المعتقدات**: هي الاحتمالات الذاتية التي يعينها الأفراد لحالات أو نتائج مختلفة من العالم. ويفترض أن تكون المعتقدات متوافقة مع المعلومات والأدلة المتاحة. ويمكن تحديث المعتقدات باستخدام قاعدة بايز، وهي صيغة توضح كيفية مراجعة المعتقدات السابقة بناءً على معلومات جديدة.

ج- **تعظيم المنفعة:** تفترض نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد يتخذون خيارات تزيد من منفعتهم أو مصلحتهم الذاتية. ويعني هذا الافتراض ضمناً أن الأفراد يزنون تكاليف وفوائد كل خيار ويختارون الخيار الذي يعمل على تعظيم رفاهتهم بشكل عام. ومع ذلك، فإن تحديد المنفعة وقياسها أمر شخصي للغاية ويختلف بين الأفراد. على سبيل المثال، قد تختلف المنفعة المستمدة من شراء سيارة فاخرة بشكل كبير بين الشخص الذي يقدر المكانة والهيبة والشخص الذي يعطي الأولوية للاستدامة البيئية.

ولذلك، فإن افتراض تعظيم المنفعة يبالغ في تبسيط تعقيدات التفضيلات والقيم البشرية . يمكن اعتبار المنفعة مقياسًا للرضا أو السعادة التي يستمدها الفرد من خيار معين. على سبيل المثال، قد يختار الشخص شراء سيارة فاخرة لأنها تمنحه إحساسًا بالمكانة والإنجاز، مما يزيد من فائدته الإجمالية.((Michael Hechter(1997),

ح- تحليل التكلفة والعائد: عند الاختيار، يقوم الأفراد بموازنة فوائد وتكاليف كل خيار. وتشير الفوائد إلى النتائج الإيجابية التي تنتج عن اختيار معين، في حين تشير التكاليف إلى النتائج السلبية. تفترض نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد يختارون الخيار الذي يحقق أعلى فائدة صافية، وهو الفرق بين إجمال الفوائد والتكاليف؛ على سبيل المثال، يختار الناخب العقلاني المرشح الذي يقدم أكبر قدر من الفوائد بأقل التكاليف، مثل خفض الضرائب، أو تحسين الخدمات العامة، أو المزيد من الحرية الشخصية . سيختار المستهلك العقلاني المنتج الذي يوفر أكبر قيمة مقابل أقل سعر، مثل الجودة أو المتانة أو الوظيفة. ويمكن أيضًا تصنيف التكاليف والفوائد على أنها مباشرة أو غير مباشرة، وملموسة أو غير ملموسة. على سبيل المثال، التكلفة المباشرة لشراء سيارة هي سعر السيارة، بينما التكلفة غير المباشرة هي مصاريف الصيانة والوقود. إن الفائدة الملموسة من شراء سيارة هي راحة النقل، في حين أن الفائدة غير الملموسة هي المكانة أو المكانة المرتبطة بامتلاك سيارة.(Debra (Satz and John Ferejohn (1994),

خ- **القيود**: هي القيود التي يواجهها الأفراد عند اتخاذ القرارات. يمكن أن تكون القيود مادية، مثل الوقت أو المال أو الموارد؛ أو مؤسسية، مثل القوانين أو القواعد أو المعايير. ويمكن أن تؤثر القيود على مجموعة البدائل الممكنة التي يمكن للأفراد الاختيار من بينها، فضلا عن التكاليف والفوائد المرتبطة بكل بديل يمكن أن تكون القيود خارجية أو داخلية، اعتمادًا على ما إذا كانت مفروضة من البيئة أو تحددها

اختيارات عوامل أخرى. تفترض نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد يأخذون القيود كما هي ولا يحاولون تغييرها.(,(2010)Alison Karasz, et al)

د- **التحسين**: التحسين هو عملية اختيار البديل الأفضل من المجموعة الممكنة، مع الأخذ في الاعتبار تفضيلات الفرد ومعتقداته وقيوده. يمكن إجراء التحسين عن طريق تعظيم المنفعة، وهو تمثيل عددي للتفضيلات؛ أو عن طريق تقليل التكلفة، وهو تمثيل عددي للقيود. يمكن أن يخضع التحسين لمعايير مختلفة، مثل المنفعة المتوقعة، والتي تأخذ في الاعتبار عدم اليقين والمخاطر التي ينطوي عليها اتخاذ القرار؛ أو العقلانية المحدودة، والتي تأخذ في الاعتبار القيود المعرفية والمعلوماتية لصانعي القرار البشري(,(2022)Helen McCabe).

٢- إطار نظري تصوري مفسر للظاهرة موضوع الدراسة:

أ- في سياق الزواج، فإن الفتيات يُمنحون حريتهم الكاملة للموافقة على الزواج في ضوء مجموعة الخيارات المتاحة لهم للمفاضلة بينها، إلا أن التوقعات العاطفية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية وغيرها غالبًا ما تلعب دورًا كبيرًا في قرار الزواج، ويصعب تمييزها. وبهذه الطريقة، فإن العديد من الزيجات على الرغم من كونها اختيارًا عقلانيًا، قد تكون نتيجة لمجموعة خيارات مقيدة بشدة، بل وربما تكون "لا اختيار لها". وهو ما استدعي في ضوء مقولة العقلانية؛ فهم مبررات ومحددات الاختيار الزواجي والديناميكيات الاجتماعية التي قد تتدخل في هذه الخيارات.

ب- نحاول في ضوء مقولة القيود معرفة ما إذا كانت الفتيات في خيار الزواج يمارسون سلطتهم مهما واجهتهم من قيود مادية أو مؤسسية، وأنهم ليسوا مجرد ضحايا سلبيين للهياكل الاجتماعية السائدة في مجتمعهم. وهل تلعب "طبقة المرأة، ومكانتها التعليمية والتوظيفية، إلى جانب الاختلافات بين الأجيال في النظرة

المستقبلية، ومكانة المرأة داخل شبكات المجتمع...، والحصول على الدعم والخدمات المناسبة، دوراً لتشكيل قدرة المرأة في مواجهة الأعراف والتوقعات الاجتماعية، وتجربة الضغط والقيود.

ت- في مسار الاختيار للزواج قد تحاول الفتاة الإختيار بين بدائل قد يكون بعضها غير مستساغ؛ فتقوم بالتنازل عن حق واحد في حرية الاختيار في الزواج من أجل حماية حقوق أخرى أي أنها تفاضل بين أكثر الخيارات منفعة. وبالتالي نحاول في ضوء مقولة تعظيم المنفعة وتحديد التكلفة والعائد توضيح كيف تقوم الفتيات بالموازنة بين تكاليف وفوائد كل خيار ويختارون الخيار الذي يعمل على تعظيم رفاهتهم. بشكل عام نحاول تفسير ما إذا كان الزواج بالنسبة للفتيات خياراً عقلانيا يتيح لهم المزيد من الوصول إلى الموارد.

ث- عندما يكون لدى الفتاة عدد أقل من الخيارات المجدية اقتصاديًا للبقاء على قيد الحياة باستثناء الزواج، لا سيما عندما تكون أقل احتمالًا أن تكون قادرة على العثور على عمل خارج المنزل، أو عندما تكون فرصتها في التملك محدودة أو التعليم والعمل محدودة، مما يجعل الزواج طريقها الوحيد إلى الاحترام الاجتماعي والحفاظ على السلامة ويصبح الزواج الخيار الأكثر عقلانية بالنسبة للعديد من الفتيات. وهنا تلعب **مقولة التحسين** دورها في الاختيار الزواجي؛ حيث تحرص الفتاة على اختيار البديل الأفضل مع الأخذ في الاعتبار تفضيلاتها ومعتقداتها والقيود التي قد تتعرض لها. ويمكن إجراء التحسين عن طريق إما تعظيم المنفعة، أو تقليل التكلفة. حتى يتم اتخاذ القرار السليم.

تاسعاً:- الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- منهج الدراسة :

أ- **الأسلوب الوصفي**: اعتمدت الباحثة في دراستها الميدانية على الأسلوب الوصفي وأداة دراسة الحالة؛ حيث يتناسب هذا الأسلوب لجمع البيانات الكيفية العميقة عن

الظاهرة موضوع البحث، وتم اختيار عشرون حالة بطريقة كرة الثلج من الفتيات غير المتزوجات؛ بأعمار مختلفة ومستوى اقتصادي وتعليمي متباين كما سيتضح في خصائص عينة البحث.

ب- **المنهج المقارن:**استخدمت الباحثة المنهج المقارن حيث تم سحب حالات من بيئات متباينة بين ريف وحضر فضلاً عن أن المبحوثات مختلفات في المستوى الاقتصادي والتعليمي ومحل الاقامة وتأثير كل ذلك على مبرراتهم في عملية الاختيار للزواج.

٢- **أداة جمع البيانات:**

أ- **دليل دراسة حالة**: تم الاستناد إلى دليل دراسة حالة في موقف مقابلة متعمقة بما يتناسب مع موضوع البحث بغرض جمع البيانات الكيفية عن مبررات الفتيات في اختياراتهم الزواجية.

ب- **الملاحظة:** تم استخدام أداة الملاحظة والتي ساعدت في جمع مزيد من البيانات عن المبحوثات ساعدت في استخلاص نتائج البحث؛ حيث لاحظت الباحثة في سلوكيات كثير من الفتيات العازبات خاصة العاملات منهن إنشغال معظمهن بعمل ذمة مالية مثل اقتناء المصوغات أو العقارات وإرجاء فكرة الزواج جانباً. حتى الفتاة غير العاملة أصبحت تفكر كثيراً قبل اتخاذ قرار الزواج فلم تجد في الزواج ما يشجعها على ترك منزل الأسرة حيث الحياة الخالية من المسؤولية، فضلا عن عدم وجود نماذج زواج ناجحة تشجع الفتاة على اتخاذ هذا القرار.

٣- **دليل دراسة الحالة وأقسامه:** يتكون الدليل من أربعة محاور أساسية بالإضافة إلى المحور المتعلق بالبيانات الأساسية:

أ- **<u>أقسام الدليل: المحور الأول</u>**: موازنة الفتيات **بين فوائد وتكاليف تأخر سن الزواج كنتيجة للمفاضلة بين المعروض من الخيارات الزواجية من أجل تعظيم المنفعة: المعروض من الخيارات وهي:**(الزواج أو التقدم في الحياة المهنية- الزواج أو البحث عن نمو الذات-البحث عن وضع مالي واجتماعي محترم أو القبول بفكرة الزواج

بعد الانتهاء من التعليم مباشرة خوفا من الوصم بالعنوسة، أو الرغبة الفطرية بتحقيق حلم الأمومة)، **فوائد تأخر الزواج** في رأي المبحوثة: (تعزيز النضج والاستعداد للالتزام بمسؤوليات الزواج- التنمية الشخصية والسعي لتحقيق التطلعات الفردية- الإستمرار في التعليم والاستقرار المالي والتأسيس الوظيفي- تحسين فهم توافق الشركاء وأهداف الحياة). **تكاليف تأخر الزواج في نظر المبحوثة**: (الوصمة الإجتماعية بالعنوسة- توتر العلاقات الاجتماعية للفتاة- انخفاض معدل المواليد- الفجوة بين جيل الآباء والأبناء). **المحور الثاني:-تفضيلات الفتيات ك**فاعلون عقلانيون **في اختياراتهم الزواجية بناءً على المعلومات المتاحة لهم. من وجهة نظر المبحوث (الفتاة)** من الأفضل عند اختيار شريك الحياة أن يكون: (من نفس الطبقة الاجتماعية أو طبقة أعلى- من نفس المستوى العلمي والوظيفي أو أعلى- الفروق العمرية سواء أصغر أو أكبر أو من نفس العمر- الشخص الذي سيوفر لها دخلاً شخصيًا منتظمًا خاصة اذا كانت تعمل وأراد لها ان تترك العمل- شخص يتوفر فيه حسن الخلق والالتزام بعلاقة أحادية الزواج (لم يتزوج من قبل). **المحور الثالث**: **تناول هذا المحور القيود المادية والمؤسسية التي تواجهها الفتيات عند اتخاذ قرار الاختيار الزواجي.** وهل هي **قيود اقتصادية** (ضعف الوضع المادي للفتاة أو الشريك)-**قيود أسرية** (سلطة الأسرة ورفض الآباء من لم يتناسب مع مستوى العائلة -رغبة الأهل في زواج الفتاة حتى لو لم يتوفر الشريك المناسب خوفا من التقدم في العمر-رغبة الأهل في زواج الأقارب حتى لو لم يتوفر منهم الشريك المناسب-تدخل الأهل في الاختيار وفرض آرائهم المغايرة لآراء أبنائهم ما يؤدي إلى تأخر الزواج حتى إيجاد حل يرضي الطرفين. **قيود اجتماعية: (**عدم الرغبة في السكن مع أهل الزوج ابتغاءً للاستقلالية – الخوف من الزواج بسبب عدم وجود نماذج جيدة للزواج، وانتشار الخلافات، وكثرة حالات الطلاق والعنف وغياب الاستقرار والمودة في البيوت**)** **قيود ثقافية:** (طول مدة التعليم-الانشغال بالوظيفة-الرغبة في تحقيق

الذات أولاً حتى لو توفرت فرص زواج مناسبة خوفاً من أن تعرقل مسؤوليات الزواج مسيرة تحقيق الذات-الاصرار على الزواج من شباب مماثل في المستوى التعليمي والمهني-التطور التكنولوجي وحدوث تغير في بعض العادات والتقاليد انعكست على عادات وتقاليد الزواج وهو ما لا يتفهمه الأهل)، **المحور الرابع:- يتناول دور الفتيات كصناع قرار عقلانيون في القيام بعملية التحسين (إما بخفض التكلفة أو تعظيم الفائدة) في الاختيار الزواجي وتحديد توقيت الزواج؛** وقد تم استطلاع من وجهة نظر المبحوثة (الفتاة): (في حالة وجود بعض السلبيات والايجابيات في الفرص المعروضة من الزواج؛ أيهما الأفضل لتحسين فرصة الاختيار الزواجي وإتمام الزواج تخفيض الضرر وتقليل السلبيات أو محاولة تعظيم المنفعة وزيادة الإيجابيات؟). في حالة القيود المادية: (في حالة انخفاض المستوى المادي للشريك مع توافر حسن السمعة والخلق: هل تحاول الفتاة بتقليل السلبيات المتمثلة في ضعف المستوى الاقتصادي بالتقليل من متطلبات الزواج المفروضة على الشريك مقابل ما فيه من ايجابيات). وفي حالة القيود الاجتماعية والثقافية: (في حالة عدم توافر التوافق الاجتماعي والتعليمي والمهني مع توفر الجانب العاطفي مثلا: هل تتمسك الفتاة بالارتباط العاطفي كجانب ايجابي وتتغاضى عن التوافق الاجتماعي او تحاول اقناع الشريك بتطوير مستواه العلمي والمهني من باب تعظيم المنفعة). وفي حالة القيود العاطفية: (في حالة عدم توفر ارتباط عاطفي بين الشريكين مع توفر الجانب المادي والتوافق الثقافي والاجتماعي هل تقلل الفتاة من السلبيات بتغاضيها عن الارتباط العاطفي مع الشريك في مقابل توفر الايجابيات المتمثلة في توفر الجانب المادي والاجتماعي والثقافي)

ب- مراحل صياغة الدليل : لقد مر الدليل في صياغته بعدد من المراحل والتي من أهمها مرحلة الصياغة المبدئية في ضوء أهداف الدراسة ، ثم مرحلة التحكيم ،

ثم التعديل بعد التحكيم بإضافة بنود ، وحذف أخرى وتفسير الصياغات غير الواضحة وتجريب الدليل للتأكد من صلاحيته ثم التطبيق الفعلي.

٤- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: تم اختيار الفتيات جميعا من محافظة الجيزة حيث تجمع المحافظة بين قرى ومراكز متنوعة بين مناطق حضرية وأخرى ريفية لتحقيق التنوع المطلوب لضبط ودقة النتائج.

ب- المجال الزماني: تم إجراءالدراسة الميدانية في الفترة من سبتمبر ٢٠٢٤ الى أكتوبر ٢٠٢٤ .

ت- المجال البشري: تنحصر الحدود البشرية للدراسة الحالية في عينة من الفتيات العازبات من مستويات اقتصادية، وتعليمية وثقافية وبيئية متفاوتة، وينصب موضوع الدراسة حول مبررات هؤلاء الفتيات في عملية الإختيار الزواجي.

٥- <u>خصائص حالات الدراسة:</u>

تم تطبيق الدراسة الميدانية من خلال مقابلات أجريت على عينة قوامها عشرون حالة من الفتيات غير المتزوجات، تم سحبها بطريقة كرة الثلج. وجاءت خصائص عينة البحث كالتالي: بواقع ١٠ فتيات ممثلين للمناطق الحضرية موزعين كالتالي(٣ فتيات من مركز أطفيح بأقصى جنوب الجيزة، و٣ فتيات من مركز البدرشين من وسط الجيزة، و٤ فتيات من مركز أوسيم بشمال الجيزة)، و١٠ فتيات من ريف الجيزة موزعين كالتالي(٣ فتيات من قرية الرقة القبلية بمركز العياط، و٤ فتيات من قرية المرازيق بمركز البدرشين، ٣ فتيات من قرية برطس بمركز أوسيم شمال الجيزة. وجاءت باقي الخصائص كالتالي:

أ- السن:

جدول رقم (١)
توزيع الحالات وفقاً للسن

السن	الحالات	%
من ٢٥ لأقل من ٣٠	٥	٢٥
من ٣٠ لأقل من ٤٠	١٠	٥٠
من ٤٠ فأكثر	٥	٢٥
المجموع	٢٠	١٠٠

بلغت حالات الدراسة (٢٠) فتاة من مستويات تعليمية واقتصادية واجتماعية متباينة، وجاءت أعمارهن متنوعة وغلبت الفئة العمرية ممن تخطت متوسط سن الزواج الأول بخمس سنوات علي مفردات العينة وخاصة الفئة العمرية من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة بلغت (عشرة حالات) بنسبة ٥٠٪ يليها بالتساوي الفئتين العمريتين من بداية بلوغ متوسط سن الزواج الاول ٢٥ لأقل من ٣٠، والفئة التي يزيد عمرها عن ٤٠ سنة العمرية حيث بلغت كل منهما (خمس حالات) بنسبة ٢٥٪ لكل من الفئتين. وبالتالي تغطي الدراسة مختلف الفئات العمرية من الفتيات في سن الزواج ولديهن مبررات لعملية الإختيار الزواجي.

ب- الحالة التعليمية:

جدول رقم (٢)
توزيع الحالات وفقاً للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الحالات	%
تعليم متوسط وتحت متوسط	٥	٣٥
مؤهل جامعي	١٠	٥٠
مؤهل فوق جامعي	٥	١٥
المجموع	٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن أغلب مفردات العينة التى تم التطبيق عليهن من الحاصلات على مؤهل جامعي بنسبة ٥٠٪ أو أميات بنسبة٢٥٪ أو فوق الجامعي بنسبة ٢٥٪ .

ج- ظروف العمل:

جدول رقم (٣)
توزيع الحالات وفقاً للحالة المهنية (العمل)

الحالة التعليمية	الحالات	%
تعمل	١٣	٦٥
لا تعمل	٧	٣٥
المجموع	٢٠	١٠٠

د-المستوى الاقتصادي:

جدول رقم (٤)
توزيع الحالات وفقاً للمستوى الاقتصادي

الحالة التعليمية	الحالات	%
منخفض	٣	١٥
متوسط	١٢	٦٠
مرتفع	٥	٢٥
المجموع	٢٠	١٠٠

عاشراً: مناقشة النتائج بالنظر إلى تساؤلات الدراسة:

المحور الأول:-موازنة الفتيات **بين فوائد وتكاليف تأخر سن الزواج كنتيجة للمفاضلة بين المعروض من الخيارات الزواجية من أجل تعظيم المنفعة:**

قد تجد الفتاة نفسها في حاجة إلى المفاضلة بين فوائد وتكاليف كل خيار من الخيارات المعروضة عليها؛ فقد تكون لدى الفتاة الرغبة في الاستمرار في التعليم حتى تحقق نمو وتطوير ذاتها لتعزيز نضجها واستعدادها للالتزام بما يتطلبه الزواج من مسؤوليات حتى لو لم تسعى للعمل، أو قد تتمثل رغبتها في العمل والتقدم في الحياة المهنية، أو في تحقيق وضع مالي أو مركز إجتماعي مرموق. بينما فرص الزواج المتاحة يرفض فيها الشريك كل ذلك وهنا تجد الفتاة نفسها حائرة بين احتياجاتها الذاتية المتمثلة في تحقيق الذات أو تطوير الوضع المهني او المادي او الاجتماعي وبين رغبتها في الزواج إما خوفا من الوصم الاجتماعي بالعنوسة أو الرغبة الفطرية بتحقيق حلم الأمومة. وهنا تقوم الفتاة

بعملية الاختيار بحسب ما يترتب على كل خيار من فوائد وما يستنفذه من تكاليف، وتأخذ هذه الموازنة بين فوائد كل خيار وتكاليفه وقتاً حتى تحصل الفتاة على الفرصة المناسبة؛ ويصل الأمر بالفتاة في النهاية إما القبول بأي فرصة زواج متاحة خوفا من نظرة المجتمع لها في حال تأخرها في الزواج، ورغبة في تحقيق حلم الامومة، أو الاصرار على انتظار الشريك الذي يوافق على تحقيقها لذاتها مهنيا واجتماعيا حتى لو كلفها ذلك الانتظار تأخير سن زواجها. وهذا يتطلب منا الوقوف على فوائد وتكاليف تأخر سن الزواج كنتيجة طبيعية لمحاولة الموازنة بين تكاليف وفوائد خيارات الزواج المتاحة.

١-فوائد تأخر سن الزواج الناتج عن الموازنة بين تكاليف وفوائد خيارات الزواج **المتاحة ومبررات الفتيات في المفاضلة بينها:**

تلجأ بعض الفتيات إلى رفض المعروض عليها من خيارات الزواج وتأجيل فكرة الزواج نفسها؛ وتبرر لذلك بوجود عدد من الفوائد التي قد تترتب على هذا التأجيل؛ منها أنها تتمكن من نمو ذاتها بما يساعدها على تحمل مسؤوليات الزواج، أو تحقيق تطلعاتها المهنية والمادية والاجتماعية أو تجد الشريك المناسب وفقا لإحتياجاتها، فتصبح فوائد تأجيلها لفكرة الزواج هي كالتالي:

أ-الفائدة الأولى: تعزيز النضج والإستعداد للإلتزام بمسؤوليات الزواج: وقد رجحتها أكثر من نصف العينة ١١ فتاة (٥٥٪ من العينة) حيث يتيح تأجيل الزواج للفتاة أن تنضج عاطفياً وأن يكون لديها استعداداً بشكل أفضل للإلتزام بشراكة مدى الحياة. وتعبر عن ذلك إحدى الحالات (ف-أ، ٣٨ سنة، تعليم جامعي، لا تعمل، ريف، المستوى الاقتصادي متوسط) بقولها "مهم جدا ناخد وقتنا في الاستعداد للزواج وتحمل مسؤولياته بأننا نثقف نفسنا ونقرأ كتير عن معاملة الزوج وتربية الأبناء خاصة في الزمن ده اللي زادت فيه جدا حالات الطلاق أنا عندي أتأخر في الزواج ولا اني أفشل وأتطلق زي ما بسمع بنات كتير حواليا يقولولي اتجوزي وخلفي طفل حتى لو هتطلقي بدل ما يقولوا عانس بس يعني لقب مطلقة يفرق ايه عن لقب عانس.." وقالت حالة أخرى: (ن-ع، ٤٥ سنة، تعليم

فوق جامعي، تعمل أستاذ جامعي، حضر، مستوى اقتصادي مرتفع)"الأهم من الزواج اني استعد له باني اشتغل على نفسي دايما واطورها واحقق ذاتي وزي ما بنجهز نفسنا وبنكتسب مهارات معينة لما نيجي نقدم على وظيفة، الجواز كمان له مهارات للتعامل مع مسؤولياته لازم نكتسبها قبل ما نخوض التجربة حتى لو هنتأخر في الاختيار"

ب-الفائدة الثانية لتأخر سن الزواج والتي اختارتها(٦ فتيات ٣٠٪ من العينة) هي: التعليم والاستقرار المالي والتأسيس الوظيفي: حيث ترى الفتيات أن تأخير الزواج يتيح متابعة التعليم، والطموحات المهنية، واستكشاف الاهتمامات الشخصية قبل الالتزام بالزواج؛ وهنا يلعب التعليم دورًا حاسمًا في تشكيل توقيت الزواج من خلال تشكيل عقلية الفتيات وأهدافهن وظروفهن الاجتماعية والاقتصادية. فمتابعة التعليم العالي غالباً ما يدفع الفتاة إلى إعطاء الأولوية للتقدم الوظيفي والنمو الذاتي قبل الدخول في الزواج ومسؤولياته. كما يرتبط التعليم عادةً بإمكانات تحقيق مكاسب أعلى. ولذلك، قد تؤجل الفتاة الزواج حتى تشعر بالاستقرار المالي الكافي يجعلها صاحبة قرار. فتجد في الرجل أحياناً عبئا كبيرا عليها ومنغصا ليومياتها، لذلك هي تفضّل البقاء مع والديها، تعيش تفاصيل حياتها كما تريد مما يتسبب في ارتفاع سن الزواج لدى الفتيات، فأغلب من تتزوجن اليوم يتراوح سنهن بين الثلاثين فما أكثر، حيث تدرس الفتيات ثم تعملن ما يعطيهن استقلالية مادية. وهو ما أكدته عدد من الحالات؛ حيث قالت الحالة (د-ز، ٤٣سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل طبيبة، حضر، مستوى اقتصادي مرتفع):"أنا استمر في تعليمي وتقدمي المهني أهم من الزواج خاصة اني مستقلة مادياً؛ لأن فكرة الزواج بالنسبالي مش هتكون مهمة لو هتؤدي لفشلي مهنياً خاصة ان معظم الشباب مش بيحبوا ان الفتاة تكون أعلى منهم تعليمياً أو مهنيا ومقابلتش حتى الان الشاب اللي يشجعني على استمرار مسيرتي المهنية ومبقتش بخاف من نظرة المجتمع للمتأخرة في الزواج لأن نظرتهم اتغيرت كتير عن زمان وبقوا يؤمنوا بتعليم البنت وتقدمها المهني".

ت-الفائدة الثالثة لتأخر سن الزواج والتي وافقت عليها عدد(٢ فتاة ١٠٪ من العينة) وهي: تحسين فهم توافق الشركاء وأهداف الحياة: والتي تعني أنه مع المزيد من الخبرة الحياتية، يكون الأفراد الذين يؤخرون الزواج مجهزين بشكل أفضل لتقييم التوافق مع الشركاء المحتملين وفهم أهداف حياتهم، مما يعزز الزيجات ويجعلها أكثر نجاحاً. وقد قالت الحالة: (ن-ز، ٣٠ سنة، فوق جامعي، تعمل مُدرسة، حضر، مستوى اقتصادي فوق متوسط) "مهم جدا بالنسبالي اني افهم التوافق الزواجي صح لان كتير فاهمين ان التوافق انه الزوج يكون اكبر من الزوجه في السن وأعلى في التعليم والعمل والماديات لكن بالنسبالي التوافق الفكري أهم من كل ده وموصلتش للمعنى ده للتوافق غير لما كبرت وفكرت كويس فكل لما نتروى في موضوع الزواج ونأجله بنفهمه أكتر وبالتالي هنختار صح"

ث-الفائدة الرابعة لتأخر سن الزواج والتي اختارتها عدد(١ فتاة ٥٪ فقط من العينة). وهي: التنمية الشخصية والسعي لتحقيق التطلعات الفردية: والتي ترى أنه مع الزواج تزداد المسؤوليات؛ ولذلك لا يستطيع بعض الناس التركيز على نموهم الشخصي، في العصر الحديث أصبح نمو الشخصية أكثر أهمية من ذي قبل لأن العديد من الناس بدأوا في إعطاء أهمية لمهنهم وكذلك شخصياتهم. خاصة وأن النساء اللائي يتزوجن مبكرًا ويضعن الولادة لا يستطعن التركيز على نمو شخصيتهن بسبب مسؤولياتهن الأخرى؛ ولذلك يتيح تأخير الزواج للفتيات على وجه الخصوص فرصة التركيز على النمو الشخصي. وقد قالت الحالة (ش-م، ٤٧ سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل أستاذ جامعي، حضر، مستوى اقتصادي مرتفع) "أنا عندي أني أحقق ذاتي وأطور شخصيتي أهم من اني اتعجل بالزواج أو اني اتزوج أصلا، لأن ممكن الشخص اللي ارتبط به قبل ما انمي شخصيتي يحس اني هكون افضل منه فيعرقل رغبتي في نمو ذاتي وساعتها الزواج هيفشل وانا عندي ماتجوزش خالص ولا اني أفشل في الزواج ولو على الأمومة فمؤسسات الاحتضان متوفرة واقدر ابني طفل في اي وقت".

وقالت أخرى:(م-ح، ٢٧ سنة، فوق جامعي، تعمل معيدة، حضر، مستوى اقتصادي متوسط)"التعليم والمهنة عندي أهم من الزواج خاصة لو الزوج هيكون أقل تعليميا أو مهنياً لان لما يكون أنا أعلى منه هيأثر سلبياً عليه وده هيسبب خلافات وفشل؛ وده حصل معايا كنت مخطوبة لشاب كل ما يعرف اني هذاكر يحاول يرن عليا علشان يعطلني وكنت بحس في كلامه ان مش مهم أنا احقق هدفي المهم هو لانه هو اللي هيفتح البيت".

نستنتج من ذلك: أن الفتيات يلجئن إلى تأجيل وتأخر سن الزواج حتى يحصلن على الفرصة المناسبة (ينطبق ذلك على الفتيات اللائي حصلن على قسط وافر من التعليم ويقطن الحضر أكثر من الفتيات متوسطي التعليم اللائي يقطن الريف)؛ حيث تختبر الفتيات الزواج قبل خوض التجربة؛ فيؤخرونه لحين ظهور النتائج وهو ما يتعارض مع قواعد ومفاهيم مؤسسة الزواج المتعارف عليها والقائمة على محاولة خلق بيئة أسرية مثالية وبناء علاقة صحية وناجحة قائمة على الرضا والود دون تقييدها بشروط، او بفترات زمنية واختبارات تعيق نجاحه. وقد بررت الفتيات ذلك بأن تأخر سن الزواج له فوائده لهن وهي بترتيب اختيارهن لها: -تعزيز النضج والاستعداد للالتزام بمسؤوليات الزواج. -والاستمرار في التعليم والاستقرار المالي والتأسيس الوظيفي. -تحسين فهم توافق الشركاء وأهداف الحياة . -التنمية الشخصية والسعي لتحقيق التطلعات الفردية. وهو ما يتفق ودراسة Bhawna Vijay (2024) التي توصلت أن فوائد تأجيل الفتيات للزواج تتمثل في: تعزيز النضج العاطفي والاستعداد للالتزام بشراكة مدى الحياة. كذلك؛ التنمية الشخصية والسعي لتحقيق التطلعات الفردية؛ وذلك بالتركيز على النمو الشخصي، ومتابعة التعليم، والطموحات المهنية، واستكشاف الاهتمامات الشخصية قبل الالتزام بالزواج. فضلاً عن الاستقرار المالي والتأسيس الوظيفي؛ مما يوفر أساسًا أقوى لعائلاتهم المستقبلية. وتؤكده مقولة **أن الأفراد هم** فاعلون عقلانيون يقومون باختياراتهم بناءً على تفضيلاتهم والمعلومات المتاحة لهم. وهذا يعني أن الأفراد لا يتأثرون بالعواطف أو

التحيزات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على حكمهم. فهم صناع قرار عقلانيون يقومون بتقييم جميع الخيارات المتاحة بعناية قبل اتخاذ القرار

٢-تكاليف تأخر سن الزواج الناتج عن الموازنة بين تكاليف وفوائد خيارات الزواج **المتاحة ومبررات الفتيات في المفاضلة بينها:**

ينتج عن تأجيل الفتيات لفكرة الزواج نتيجة لمفاضلتهم بين تكاليف وفوائد كل اختيار لحين الحصول على الفرصة المناسبة لها بعض التكاليف كالتالي:

أ-التكلفة الأولى: لتأخر سن الزواج هي: توتر العلاقات الاجتماعية للفتاة: أجمعت النسبة الأكبر من العينة ٧ فتيات، بنسبة ٣٥٪ أن أهم تكلفة تواجههم نتيجة لتأخر سن الزواج هو توتر علاقاتهم بالآخرين سواء الآباء الذين يرغبون في تزوجيهم للإطمئنان عليهم، أو الأقارب والأصدقاء حيث تخشى كل فتاة متزوجة منهم على زوجها من أن يفكر في الزواج من قريبتها أو صديقتها غير المتزوجة خاصة اذا كانت تعمل ومكتفيه ذاتياً، ومع ما يصوره الإعلام من وجود مثل هذه النماذج، أو مع وجود هذه النماذج بالفعل في محيطهم الاجتماعي. حيث قالت إحدى الحالات: (ه-ه، ٣٩سنة، تعليم جامعي، تعمل مُدرسة، ريف، مستوى اقتصادي متوسط) "صاحبتي قللت اتصال بيا جداً بعد ما اتجوزت ورفضت تديني تليفون البيت ولو حبيت أزورها بتتحجج دايما انها مش فاضية تقريبا خايفة على جوزها مني". وقالت أخرى: (د-أ ٤٠ سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل أخصائية علاج طبيعي، حضر، مستوى اقتصادي مرتفع) "مبقتش احضر مناسبات اجتماعية للعيلة خاصة الأفراح الا قليل جدا وبقيت اكتفي بالاتصال التليفوني؛ لأن كتير من الاقارب خاصة الفتيات المتزوجات بيتجنبني بيحسوا اني خطر عليهم وعلى حياتهم الاسرية".

ب-التكلفة الثانية: الوصمة الإجتماعية بالعنوسة: حيث ذهبت ٥ فتيات، ٢٥٪ من العينة أن أكثر ما تتكلفه نتيجة لتأجيل فكرة الزواج حتى الحصول على الشريك المناسب هو الوصمة الاجتماعية بالعنوسة خاصة أننا نعيش بمجتمع شرقي عربي للزواج وتكوين

أسرة فيه مكانة كبيرة؛ حيث قالت إحدى الحالات (م-ع، ٤٤ سنة، تعليم تحت متوسط، لا تعمل، ريف، مستوى اقتصادي مرتفع)"أكتر حاجة تعبتني في تأخر جوازي هي كلام الناس ونظراتهم لأننا عايشين في ريف والبنت يوم ما بتتأخر في الجواز بتوصل لعشرين، خمسة وعشرين سنة انما أنا عديت الأربعين وكمان ماكملتش تعليمي ولا بشتغل يعني مفيش حجة بس أنا ذنبي أيه اخواتي اللي كانوا بيرفضوا أي حد يتقدم علشان ورثي ميروحش لحد زي ما بيقولوا".

وقالت أخرى:(أ-ع، ٤٦ سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل مهندسة، حضر، مستوى اقتصادي متوسط)"رغم اني بشتغل في وظيفة كويسة ومكتفية ماديا لكن مفيش فرصة تجمع عائلي الا ومعظم أفراد العيلة يسألوني عن الزواج ويقولوا ان البنت مهما وصلت لمكانة أو وظيفة أو تعليم فالزواج أهم واني لازم الحق فرصة زواج قبل فوات الاوان".

ت-التكلفة الثالثة التي اتفق عليها ٢٥٪ من حجم العينة هي: القضاء على حلم الأمومة أو انخفاض معدل المواليد: حيث يؤدي تأجيل الزواج في كثير من الأحيان إلى انخفاض عدد الولادات، حيث يكون لدى الزوجين سنوات أقل للحمل وتربية الأطفال. وهذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة وصغر حجم الأسرة. قالت الحالة: (و-ح، ٣٥سنة، تعليم جامعي، تعمل محامية، ريف، مستوى اقتصادي متوسط)"مش متضايقة من تأخير الزواج غير من اني مبقتش أم لحد دلوقتي، أينعم الأطفال رزق وكان ممكن اتجوز وما اخلفش بس هي دي اكتر حاجة مزعلاني من تأخر الزواج لكن أنا بعوض الاحساس ده مع ولاد اخواتي"، وقالت اخرى (س-أ، ٤٨ سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل طبيبة، حضر، مستوى اقتصادي مرتفع) "أنا عايشة كويس من غير زواج الحاجة الوحيدة اللي أثرت عليا فترة من الفترات هي رغبتي إني أكون أم لكن بما اني خلاص عديت سن الإنجاب مبقاش الموضوع يزعلني زي الأول خاصة اني أخدت قرار الاحتضان وماشية في الإجراءات".

ث-التكلفة الرابعة: الفجوة بين جيل الآباء والأبناء: وهي التكلفة المترتبة على تأخر سن الزواج والتي أيدتها نسبة ١٥٪ من العينة؛ فعندما يتزوج الآباء في سن متأخرة، سيكون هناك فرق كبير في العمر بينهم وبين أطفالهم. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف مستويات التفاهم وأساليب التواصل والاهتمامات بين الوالدين والأطفال، مما قد يشكل تحديات في العلاقات الأبوية والأسرية. قالت الحالة (خ-ع، ٣٦ سنة، تعليم جامعي، تعمل أخصائية تخاطب، ريف، مستوى اقتصادي متوسط) "السبب الوحيد اللي كان نفسي أقابل الشخص المناسب بدري علشانه هو ان فرق السن بيني وبين ولادي لو خلفت ميكونش كبير بحب جدا فرق السن الصغير بين الأم وولادها علشان أقدر افهمهم وميحصلش بينا مشاكل". وهو بينته دراسة (Nagaraj، 2019). أن الزواج المتأخر هو سبيل لهذه الفجوة بين الأجيال، وهناك خلافات كثيرة بين الأبناء والأهل بسبب هذه الفجوة؛ على سبيل المثال، تتحدث الأجيال المختلفة أحيانًا لغات مختلفة على الرغم من أنها تتحدث نفس لغة الآباء أيضًا، نادرًا ما يتسامح الآباء مع أخطاء أطفالهم بسبب نظرتهم للعالم.

نستخلص من ذلك أنه في ضوء تبرير الفتيات بأن تأجيل الزواج لحين الحصول على فرص مناسبة لطموحاتهن له بعض الفوائد كما أسلفنا، فإن له في الوقت نفسه بعض التكاليف إلا أنهم يوازنون بينها وبين العوائد ويختارون أعلى فائدة صافية. وهذه التكاليف بحسب ترتيب الفتيات لأكثرها أثراً هي: توتر العلاقات الاجتماعية للفتاة (تعاني منها المتعلمات العاملات أكثر من متوسطي التعليم غير العاملات)، والوصمة الإجتماعية بالعنوسة (تعاني منها الريفيات أكثر من الحضريات)، وانخفاض معدل المواليد، والفجوة بين جيل الآباء والأبناء. وهو ما يتفق ودراسة كلا من: Kelani Karamat. (2016 ،Gündoğdu, A. H., & والتي أشارت كلاهما إلى العوائد والتكاليف لتأخر الزواج والتي تتمثل في: العوائد: تحقيق التمكين الإقتصادي، فضلا عن اختيار الوقت المناسب للنمو الشخصي، وفرص التعليم والعمل الجيدة، والصحة العقلية الجيدة، والنضج في العلاقة الزوجية، جودة الشريك، الاستقرار

الزواجي. والتكاليف وهي؛ معدل المواليد، والخلاف بين الزوجين، وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والعقم، والتأثير النفسي والاجتماعي وتأثير التوتر. وهو ما تؤكده مقولة تحليل التكلفة والعائد: التي تؤكد أنه عند الاختيار، يقوم الأفراد بموازنة فوائد وتكاليف كل خيار. وتشير الفوائد إلى النتائج الإيجابية التي تنتج عن اختيار معين، في حين تشير التكاليف إلى النتائج السلبية. وأن الأفراد يختارون الخيار الذي يحقق أعلى فائدة صافية، وهو الفرق بين إجمال الفوائد والتكاليف.

٣- مبررات الفتيات في الموازنة بين الفوائد والتكاليف:

فيما يتعلق بمبررات الفتيات في الموازنة بين فوائد وتكاليف التأخر في الزواج نجد اتجاه معظم العينه ٥٥٪ إلى فائدة تأخر سن الزواج في تعزيز النضج والاستعداد للالتزام بمسؤوليات الزواج لدى الفتاة بينما لم تبالي سوى ٢٥٪ من العينة بنظرة المجتمع للفتاة غير المتزوجة ووصمها بالعنوسة، وكان الأهم بالنسبة لها هو توتر علاقاتها بغيرها من الفتيات المتزوجات سواء من الأهل أو الأصدقاء٣٥٪؛ وبررت ذلك بأن توتر علاقاتها بأصدقائها وجيرانها وأقاربها سيجعلها تلجأ للعزلة والوحدة وهو ما يؤثر على نفسيتها وتعاملاتها مع الآخرين، بينما وصمها بالعنوسة فهي تعالج ذلك بانهماكها في عملها وتطوير ذاتها بما لا يشعرها بأنها ينقصها شيئ يستدعى الوصم أو النظرة الدونية من الآخرين. وانشغلت النسبة الأكبر ٣٠٪ من العينة بكيفية الاستمرار في التعليم وتحقيق الاستقرار المالي والوظيفي، أكثر من انشغالهم بتحقيق حلم الأمومة وانخفاض معدل المواليد ٥٪ ، أوالفجوة التي قد يسببها تأخر سن الزواج بينها وبين الأبناء ٣٪ ؛ وكان مبررهم في ذلك أن وجود مؤسسات الإحتضان قد وضع حلا لهذه المشكلة، وأصبح كثير من الأهالي يتقبلون فكرة (single mother).

نستنتج من ذلك أن الفتيات يؤجلون فكرة الزواج عندما تزيد المنفعة عن التكلفة لبقائهم عزباء وهن من يحددن ذلك في ضوء ما يتوفر لديهن من معلومات كاملة عما هو متاح لديهن من خيارات، وما لديهن من موارد، حيث يقع اختيارهن على ما يتناسب مع ما

لديهن من موارد. وهو ما يتفق مع دراسة Julie Zissimopoulos (2004_؛ أن الأفراد يؤخرون الزواج عندما تنخفض التكلفة النسبية لبقاء العزباء وتزيد المنفعة. ببساطة، فإن تحقيق الأهداف التعليمية والمهنية لشخصين متزوجين أكثر صعوبة في المتوسط من تحقيق الأهداف المهنية لشخصين غير متزوجين. حيث أن المرأة التي تختار الزواج وإنجاب الأطفال لها خصائص مختلفة غير ملحوظة من النساء اللواتي لا يفعلن ذلك. وتؤكده مقولة **المعلومات الكاملة:** حيث تفترض النظرية أن الأفراد لديهم معلومات كاملة عن الخيارات المتاحة لهم وعواقبها؛ فهم يقومون بتقييم إيجابيات وسلبيات كل خيار واختيار الخيار الذي يوفر أكبر قدر من الفوائد. كما أن لديهم كمية محدودة من الموارد، مثل الوقت والمال والطاقة. ولذلك، يجب عليهم اتخاذ خيارات تتوافق مع مواردهم. ومقولة **تعظيم المنفعة:** التي تفترض أن الأفراد يتخذون خيارات تزيد من منفعتهم أو مصلحتهم الذاتية. فهم يزنون تكاليف وفوائد كل خيار ويختارون الخيار الذي يعمل على تعظيم رفاهتهم بشكل عام. فالمنفعة هي مقياسًا للرضا أو السعادة التي يستمدها الفرد من خيار معين.

المحور الثاني:-تفضيلات الفتيات كفاعلون عقلانيون في اختياراتهم الزواجية بناءً على المعلومات المتاحة لهم.

تقوم النساء بتقييم مؤهلاتهن للزواج (المستوى التعليمي، الموارد الاقتصادية، الطبقة والمكانة الاجتماعية، ..وغيرها) ويبحثن عن شركاء تتطابق أصولهم أو مؤهلاتهم مع أصولهن أو مؤهلاتهن في ضوء التفضيلات التي تتوافق مع طموحاتهمن في الزواج بناءً على ما يتوافر لديهن من معلومات. إن هذا النمط من التبادل بين الرجال والنساء يفترض وجود درجة عالية من الاختيارات الإيجابية الانتقائية أو التجانس الزوجي. إن هذه التفسيرات القائمة على التفضيلات للاختيار الزواجي تفترض توازن سوق الزواج (أي أن الطلب على الزواج يتوازن مع العرض من شركاء الزواج المناسبين) لأن نقص المعروض على الفتيات من الشركاء المناسبين للزواج في ضوء تفضيلاتهن يؤدي إلى

زيادة في طول الوقت الذي تبحث فيه الفتاة عن شريك زواج مناسب لتفضيلاتها في الاختيار، على افتراض أن تفضيلاتها في خصائص الشريك تظل دون تغيير؛ يمكن أن يؤدي إلى تأخير الزواج أو حتى عدم الزواج.

إن تفضلات الفتيات في الشريك تتباين بين مستوى تعليمي ومهني، ومستوى أخلاقي، ومستوى اجتماعي ومادي؛ فنجد أن ٣٠٪ من الحالات يفضلن أن يكون الشريك من نفس المستوى العلمي والوظيفي أو أعلى لأن الأصل هو التبادل المتكافئ القائم على التوافق في الزواج وأصل التوافق هو التوافق العلمي والثقافي والوظيفي. لذلك تميل الفتيات المتعلمات تعليماً عالياً إلى اختيار الرجال المتعلمين تعليماً عالياً من فرص الاختيار المعروضة عليهن. **حيث قالت إحدى الحالات:(ن-ز ٤٨ سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل، حضر، مستوى اقتصادي مرتفع): "أهم شرط لازم يتوفر في الشريك انه يكون في مستوى تعليمي ووظيفتي أو أعلى لأنه مش بعد مشواري الطويل في التعليم والعمل اتزوج حد أقل مني حتى لو مش هتزوج تماما"، بينما قالت أخرى: (أ-ي، ٣٨ سنة، تعليم جامعي، لا تعمل، حضر، مستوى اقتصادي مرتفع) "مهم جدا لو تزوجت انه يكون في مستوى دراستي أو أعلى علشان هو ميكونش حاسس بالنقص وانه اقل مني وبالتالي يعوض النقص ده بالتطاول عليا والانتقاص مني"**

كما أفادت النتائج أن معظم الفتيات لم يرغبن في أن يصبحن زوجة ثانية. ويفضلن في الاختيار شخص خلوق وملتزم لم يتزوج من قبل وقد اختارت هذا التفضيل ٢٥٪ من الفتيات حيث يجدن أن الفتاة التي تبدأ حياتها زوجة ثانية خاصة لشخص لديه أسرة وأبناء تكون منتقصة الحقوق وتكون في مرتبة ثانية عند الزواج وسهل التضحية بها في حال تعارض وجودها مع رغبات الزوجة الأولى فهي حياة في مهب الريح ومحكوم عليها بالفشل على حسب تعبير العينة. حيث قالت الحالة:(م-ع ٤٣ سنة، تعليم متوسط، لا تعمل، ريف، مستوى اقتصادي مرتفع): "رغم اني اتأخرت في الزواج جدا خاصة اني مش بشتغل وعايشة في الريف لكن مع ذلك ماقبلش أبدا أكون زوجة تانية؛ لان كل

الجوازات التانية اللي صادفتني فشلت للأسف يعني ممكن في الآخر ابقى مطلقة، يبقى خلينا من غير زواج أحسن". بينما وافقت على ان تكون زوجة ثانية الحالة التي كانت تعاني أسرتها من الفقر وهي غير متعلمة تعليم كافي يؤهلها للعمل؛ وقالت الحالة: (س-ع، ٤٩ سنة، تعليم تحت متوسط، لا تعمل، ريف، مستوى اقتصادي منخفض): "عندي استعداد اكون زوجة تانية، أو اتجوز واحد مطلق، أو أرمل، ومعاه أولاد، أو واحد كبير في السن، أنا موافقة بكل الظروف المهم اتخلص من كلام الناس ومن نظرتهم لأني كبرت أوي وفقرنا الشديد مخلاش حد يتقدملي خالص".

وفضلت ٢٠٪ من العينة الشخص الذي سيوفر لهم دخلاً شخصيًا منتظمًا خاصة إذا كانت تعمل وأراد لها أن تترك العمل؛ حيث تجد الفتاة في وظيفتها ملاذها الآمن في حالة فشل حياتها الزواجية وبالتالي فالتنازل عن الوظيفة يحتاج إلى التأني في الاختيار أو الحصول على تأمين بديل لها. حيث قالت الحالة: (خ-ع، ٣٦ سنة، تعليم جامعي، تعمل، ريف، مستوى اقتصادي متوسط): "انا بشتغل وبصرف على نفسي وبساعد والدي في المصاريف وشايفة ان وظيفتي هي مصدر أماني فلو اتقدملي شخص عايزني أسيب الشغل لازم يكون في تعويض مادي بديل منه يعوضني عن وظيفتي، حتى لو الجوازة فشلت يبقى في فلوس اعيش منها لحد ما الاقي وظيفة تانية بدل اللي سيبتها"

وكانت العوامل الأقل أهمية من حيث التفضيلات التي أخذتها الفتيات العازبات في الاعتبار عند اختيارهن للذكور المؤهلين هي: الطبقة الاجتماعية المتشابهة؛ حيث اختارتها ١٥٪ من أفراد العينة، والفروق العمرية سواء أصغر أو أكبر أو من نفس العمر حيث كانت من تفضيلات ١٠٪ فقط من أفراد العينة. حيث قالت الحالة:(ش-ع، ٤٤ سنة، جامعي، تعمل، حضر، مرتفع): "مش مهم يكون الشريك نفس الطبقة لأني مش هقبل غير بشريك يوافق أننا نعيش في المكان اللي يناسبنا احنا الاثنين بغض النظر هو ينتمي لأي طبقة، أو نشأ في أي بيئة، ومش مهم سنه يكون أكبر مني المهم يكون متقارب سواء في نفس سني أو اكبر أو اصغر لأن النضج مش بالسن".

نستخلص من ذلك أن الفتيات العازبات أكثر اهتمامًا بالزواج من شركاء محتملين بناءً على بعض سمات رأس المال البشري المثالية مثل التعليم والثقافة والعمل، وحسن الخلق والالتزام بعلاقة أحادية الزواج. وفي عملية الاختيار ذهبت معظم أفراد العينة أن زواج الصالونات يتيح فرصة الاختيار العقلاني أكثر من الزواج العاطفي(الحر). ومن المفترض أن التعليم العالي بين الشابات يعزز الاستقلال الاقتصادي وبالتالي يدعم عملية البحث عن الزواج (ولذلك نلاحظ ازدياد تأخر الزواج لدى الفتيات المتعلمات اللائي يقطن الحضر عن متوسطي التعليم أو الحاصلات على تعليم مرتفع ويقطن الريف حيث يساعد الإستقلال الإقتصادي للفتاة فضلاً عن الاقامة الحضرية على انتظار الشريك المناسب أكثر من الاقامة الريفية). وتستطيع هؤلاء النساء البحث لفترة أطول عن زوج متعلم مثلهن ولكن إذا كانت المنطقة المحلية تفتقر إلى الأزواج المناسبين، فإن احتمالات الزواج تتضاءل إذا تم الالتزام الصارم بقاعدة التوافق التعليمي. وبالتالي فإن تحقيق التفضيلات الزوجية يخضع للتوافر الديموغرافي للأزواج المفضلين بحيث إذا لم تتوافر هذه التفضيلات في الشركاء المتوافرين في المحيط المكاني سيؤدي ذلك إلى زيادة صعوبة الحصول على فرصة زواج مناسبة في ضوء ما لدى الفتيات من تفضيلات، وبالتالي تساهم في تأخير الزواج.

أي أنه إذا حافظت الفتيات على تفضيلات معينة بشأن الخصائص المرغوبة في شريك الحياة، فإن نقص هذه السمات في السكان الذكور المحليين من شأنه أن يقلل من فرص الزواج (أو يزيد من سن الزواج). وهنا قد تلجأ الفتاة إلى التنازل أو التقليل من التفضيلات التي تبحث عنها في الشريك. والموافقة على الزواج من أزواج غير متماثلين أو الزواج من رجال من مكانة أدنى. أو التخلي عن فكرة الزواج تماما والبقاء بغير زواج. **وهو ما يتفق ودراسة** Kwabena Asomanin Anaman (2003) التي أكدت أن الإناث العازبات يفضلن الشركاء المحتملين من فئتهن العمرية ولكن ليس بالضرورة من الطبقة الاجتماعية الخاصة بهن.

ودراسة Rania Salem (2016) التي توصلت انه لا يوجد أي دليل على أن المرأة العاملة تستخدم استقلالها الاقتصادي لتأخير الزواج أو التخلي عنه. وأن عمل المرأة المصرية لا يرتبط بالزواج المعجل أو المتأخر.

ودراسة Amena Zehra Al (2017) التي أظهرت أن الفتيات تقدر الاستقرار المالي والتعليم والثقة بالنفس والذكاء والهيمنة والمكانة الاجتماعية الأعلى من وضعهن.

وتؤكده مقولة **التفضيلات**: أن الأفراد لديهم تفضيلات ثابتة توجه عمليات صنع القرار الخاصة بهم والتي يرتبونها، والتفضيلات هي التقييمات الذاتية التي يمتلكها الأفراد على البدائل المختلفة. من المفترض أن تكون التفضيلات كاملة أي يمكن للأفراد مقارنة أي بديلين وترتيبهم من حيث التفضيل. ومتعدية ومستمرة أي أن التغييرات الصغيرة في البدائل لا تؤدي إلى تغييرات كبيرة في التفضيلات.

المحور الثالث:-القيود المادية والمؤسسية التي تواجهها الفتيات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار الزواجي.

تتدخل عدداً من العوامل في عملية اختيار الفتاة للشريك؛ وتكون هذه العوامل بمثابة القيود التي تتداخل فيما بينها وتتنوع بين قيود عائلية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبحسب مردود كل قيد من هذه القيود يترتب على ذلك اختيار الفتاة كالتالي:

١-القيود المادية(الاقتصادية): وتتعلق بالظروف الاقتصادية لأسرة الفتاة؛ وخاصة ما يتعلق بمستلزمات الزواج المطلوبة من الفتاة حيث تلعب دورًا حاسمًا في تحديد الوقت الذي ستتزوج فيه الفتاة، فالرغبة الملحة لدى الفتاة في أن تبدأ الحياة الزوجية بسكن متكامل من كل الأساسيات والكماليات مع ما يرتبط بعادات المجتمع المصري من مشاركة الفتاة في تجهيز مسكن الزوجية فضلا عن الظروف الاقتصادية الصعبة للشباب اما من البطالة او ضعف الرواتب كل ذلك أدى إما الى التأخر في سن الزواج حتى تعمل الفتاة وتستطيع مساعدة أسرتها في تجهيز مسكن الزوجية كما ينبغي خاصة في حال ضعف المستوى الإقتصادي للأسرة، أو عزوف الفتاة تماما عن الزواج لعدم قدرة الاسرة

بما لا يساعد في مساهمة الفتاة في تجهيز المسكن وهو ما يمثل قيد أساسي من القيود التي تواجه الفتاة في عملية الاختيار. وقد أشارت ٣ حالات (١٥٪) من العينة إلى تعطل الزواج بسبب تعجل الشريك بالزواج وعدم قدرة أسرتها على تجهيزها: قالت الحالة: (ف-أ، ٣٨ سنة جامعية، لا تعمل، مستوى اقتصادي منخفض، ريف) "السبب الأساسي لعدم زواجي حتى الآن رغم تقدم عدد كبير من الخطاب إني عارفة ان اهلي مش هيقدروا يجهزوني لاننا في ريف وفي الريف البنت بتشارك بجزء كبير من الجهاز، بس مكونتش بقول السبب ده وبقول أي سبب تاني للرفض علشان ماجرحش أهلي"

نستنتج من ذلك أن هناك قيوداً مادية اقتصادية تواجه الفتاة عند اتخاذ قرار الزواج؛ تتمثل في تجهيز بيت الزوجية حيث تشارك أسرة الفتاة بنصيب كبير في التجهيز مما يعرقل عملية الزواج ويتسبب في تأخر سن الفتاة عند الزواج، خاصة في الريف المصري الذي ينتشر به عادات التفاخر في تكاليف الزواج. وهو ما يتفق ودراسة رهام جميل (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن المحددات الاقتصادية لعبت دورا بارزا في عزوف الشباب عن الزواج، وتمثلت هذه المحددات بالنسبة للفتاة في عادات التفاخر في متطلبات الزواج وتكاليفها. وهو ما يتفق ومقولة **القيود** التي يواجهها الأفراد عند اتخاذ القرارات. يمكن أن تكون القيود مادية، مثل الوقت أو المال أو الموارد؛ أو مؤسسية، مثل القوانين أو القواعد أو المعايير.

٢-القيود الأسرية: تتعدد القيود الأسرية التي تواجه الفتاة عند اتخاذ قرار الزواج؛ حيث أن هيكل الأسرة وحجمها وانتمائها الطبقي والاجتماعي وما يترتب على ذلك من عادات وتقاليد قد يسهم في فرض بعض القيود على قرار الفتاة في عملية الزواج، ومن هذه القيود الأسرية التي اختارتها ٤ حالات (٢٠٪ من العينة): (سلطة الأسرة ورفض الآباء من لم يتناسب مع مستوى العائلة -رغبة الأهل في زواج الفتاة حتى لو لم يتوفر الشريك المناسب خوفا من التقدم في العمر-رغبة الأهل في زواج الأقارب حتى لو لم يتوفر منهم

الشريك المناسب-تدخل الأهل في الاختيار وفرض آرائهم المغايرة لآراء أبنائهم ما يؤدي إلى تأخر الزواج حتى إيجاد حل يرضي الطرفين).

أ-**وتتمثل أهم هذه القيود في:** الضغط الاجتماعي للحفاظ على مكانة مرموقة في الأسرة والدائرة الاجتماعية يجعل الآباء يبحثون عن رفيق يلبي المعايير العالية؛ فترفض الأسرة أي خاطب لا يتناسب مع مستوى العائلة مما يؤثر على توقيت الزواج لدى الفتاة. قالت الحالة (م-ع، ٤٣ سنة، تعليم متوسط، لا تعمل، ريف، مستوى اقتصادي مرتفع) "انا متجوزتش بسبب أهلى خوفهم على الميراث خلاهم يرفضوا أي حد يتقدملي حتى لو كان غني كانوا بيتهموه بالطمع، ده حتى حرموني أكمل تعليمي خوفا اني اتعرف على حد في الجامعة واصمم اتجوزه".

ب-وهناك أسر ترغب في تزويج الفتاة حتى لو من شريك غير مناسب خوفا من تقدمها في العمر مما يسبب خلافاً مستمرا بين الفتاة وأسرتها؛ حيث يكون لدى الفتاة معايير معينة للاختيار لا تتناسب مع معايير الأهل؛ فترغب الفتاة في شريك مناسب ثقافيا واجتماعيا حتى لو لم يكن متيسر ماديا، في حين قد يرغب الأهل في عكس ذلك، ويرون أن المادة أهم من التعليم والثقافة. وقد قالت احدى الحالات في هذا الشأن:(ه-م، ٣٠ سنة، تعليم جامعي، لا تعمل، ريف، مستوى اقتصادي مرتفع) "أنا أهلى كانوا موافقين على معظم اللي اتقدمولي لانهم زي ما بيقولوا مرتاحين ماديا، لكن أنا ملقتش فيهم الشريك المناسب لأن التوافق التعليمي والثقافي عندي أهم ودي نقطة الخلاف بيني وبين أهلي".

ت-وقد تتمثل القيود الأسرية أيضاً في رغبة الأهل في تزويج الفتاة لأحد الأقارب حفاظاً على التقاليد العائلية حتى لو لم يوجد بين هؤلاء الأقارب من يناسب الفتاة خاصة إذا حصلت الفتاة على قسط وافر من التعليم، وهنا إما أن ترضخ الفتاة لرغبة الأهل وتتزوج من القريب غير المناسب، أو تظل على موقفها الرافض له فتتأخر في الزواج وتظل في خلاف مستمر مع الأهل: قالت الحالة: (م-م، ٣٤ سنة، تعليم جامعي، لا تعمل، ريف، مستوى اقتصادي متوسط): "عقدة حياتي ان عندي ابن عم عايز يتجوزني وهو ولا تعليم

ولا وظيفة محترمة وأهلى عايزني اتجوزه بالعافية علشان عمي ميزعلش وكل ما يتقدم انسان مناسب يرفضوه بسببه مفيش حل غير انه يتجوز وللاسف صعب حد كويس يوافق عليه".

ث-ومن القيود الأسرية أيضاً: تدخل الأهل في الاختيار وفرض آرائهم المغايرة لآراء أبنائهم ما يؤدي إلى تأخر الزواج حتى إيجاد حل يرضي الطرفين. فكثيرا ما تتعارض وجهات نظر الآباء مع وجهات نظر أبنائهم بسبب تراكم الخبرات لدى الأهل ونظرتهم البعدية وخوفهم على بناتهم يجعلهم يتعجلون فكرة الزواج طالما توفر الشريك المناسب من وجهة نظرهم، بينما يكون لدى الفتيات تصور متخلف للشريك يجعلها لا تتفق في الرأي مع رأي الأسرة؛ حيث تزداد توقعات الفتيات في الشريك إلى الحد الذي يصل إلى المثالية؛ حيث تقارن الفتاة نفسها بصديقاتها أو أقربائها فتبحث عن شركاء مثاليون مما يجعلها تؤخر قرار الزواج لفترات طويلة حتى تصادف الشخص المنشود، وقد تلغي فكرة الزواج تماما اذا لم يتم العثور عليه، أو تلجأ لتقديم بعض التنازلات وهو ما يفسر الارتباط بين التقدم بالعمر والتنازل عن بعض المعايير المرغوبة في الشريك مثل السن او المستوى الاقتصادي او الاجتماعي وعدم أسبقية الزواج.

ونستنتج من ذلك أن هناك قيوداً أسرية تواجه الفتاة عند اتخاذ قرار الزواج؛ ذلك أن هيكل الأسرة وحجمها وانتمائها الطبقي والاجتماعي وما يترتب على ذلك من عادات وتقاليد يفرض قيوداً على قرار الفتاة في عملية الإختيار للزواج مثل: فنجد الضغط الاجتماعي من ناحية الآباء للحفاظ على مكانة مرموقة في الأسرة والدائرة الاجتماعية مما يجعلهم يبحثون عن رفيق يلبي هذه المعايير (ينتشر ذلك بشكل كبير بين عائلات الريف ذوي المكانات المرتفعة والثروات الكبيرة حيث يصمم الآباء على تزويج الفتيات من أزواج في نفس المستوى المادي أو أعلى حرصاً على ثروة العائلة حتى لو كانت الفتاة غير متعلمة ولا تعمل)؛ فترفض الأسرة أي خاطب لا يتناسب مع مستوى العائلة مما يؤثر على توقيت زواج الفتاة. إضافة إلى تدخل الأهل في الاختيار ومحاولة فرض

آرائهم المغايزة لرأي الفتاة في ظل ازدياد توقعات الفتيات في الشريك إلى الحد الذي يصل إلى المثالية؛ فتقارن الفتاة نفسها بصديقاتها أو أقربائها فتبحث عن الشريك المثالي مما يجعلها تؤخر قرار الزواج لفترات طويلة، وقد تلغي فكرة الزواج تماما اذا لم يتم العثور عليه، أو تلجأ لتقديم بعض التنازلات وهو ما يفسر الارتباط بين تأخر سن الزواج والتنازل عن بعض رغباتها في الشريك. كما أن بعض الآباء يرغبون في تزويج الفتاة من الأقارب، بينما غالبية الفتيات لا يفضلون زواج الاقارب بسبب كثرة المشكلات وتأثيرها على طبيعة العلاقات القرابية، أو عدم مناسبتهم لمستوى الفتاة التعليمي أو المهني.

وتتفق هذه النتيجة بصورة أساسية مع دراسة كلا من (Wrekat، ٢٠٠٦) التي توصلت أن هناك سلوكيات إيجابية نحو رفض الزواج الحديث وهي: الزواج المبكر، الزواج المدبر، الزواج المتأخر، لكن تدخل الأسرة في عمليات الاختيار تعد من القيود التي تواجة الفتيات عنذ اتخاذ قرار الزواج وهي من الأسباب التي تُسهم في تأخر سن الزواج. ويؤكده مقولة **القيود** التي يواجهها الأفراد عند اتخاذ القرارات. يمكن أن تكون القيود مادية، مثل الوقت أو المال أو الموارد؛ أو مؤسسية مرتبطة بالجماعات والهياكل الاجتماعية، مثل القوانين أو القواعد أو المعايير المفروضة من قبل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد وأولها جماعة الأسرة.

٣- <u>القيود المؤسسية (الاجتماعية):</u> هناك العديد من القيود المؤسسية المرتبطة بالمجتمع ومؤسساته وهياكله الإجتماعية التي تواجه الفتاة عند اتخاذ قرار الزواج وقد تؤخر قرار الزواج؛ ومنها مجموعة القيود التي تمسكت بها ٨ حالات (٤٠٪ من العينة)، وهي: **(**عدم الرغبة في السكن مع أهل الزوج ابتغاءً للاستقلالية – الخوف من الزواج بسبب عدم وجود نماذج جيدة للزواج، وانتشار الخلافات، وكثرة حالات الطلاق والعنف وغياب الاستقرار والمودة في البيوت**)**. وقد تتسبب هذه القيود في تقليل المقبول من المعروض من فرص الزواج لدى الفتيات وبالتالي تأخير سن الزواج. ولكن تبرر الفتيات تمسكهن

برغباتهن وعدم الرضوخ لهذه القيود بأن التأخر في الحصول على فرصة زواج مناسبة لرغباتهن ويتحقق فيها التكافؤ كما يرينه أفضل من التعجل بالتنازل عن رغباتهن والقبول بأي فرصة زواج قد يترتب عليها فشل هذه العلاقة وعدم اكتمالها.

أ-من القيود المؤسسية: رغبة الفتاة في الاستقلال بمسكن الزوجية وعدم الرغبة في السكن مع أهل الزوج؛ حيث تشترط غالبية الفتيات على اختلاف مستوياتهن التعليمية والاقتصادية والاجتماعية الاستقلال الاسري بمسكن منفصل بعيداً عن أهل الزوج، أو ما يسمونه (بيت العائلة)؛ لما ينطوي عليه العيش في بيت مشترك مع أهل الزوج من مشاحنات مستمرة تؤدي إلى توتر العلاقة الزوجية وربما انتهائها. ولم يكن هذا الشرط من شروط قبول الزواج سابقا، لذلك يُعد من التغيرات الهيكلية التي لحقت بالأسرة وأثرت على الخيارات الزواجية، وبالتالي توقيت الزواج. حيث قالت الحالة: (ف-أ، ٣٨ سنة، تعليم جامعي، لا تعمل، ريف، مستوى اقتصادي منخفض) "صعب جدا اوافق اني أتزوج في بيت عيلة بسبب انعدام الخصوصية وتدخلات الأهل اللي بتنغص الحياة الزوجية، كل النماذج اللي اعرفهم اتجوزوا في بيت عيلة مش مرتاحين وحياتهم كلها مشاكل"

ب- وتساعد الاقامة في الحضر على تخفيف حدة القيد المتعلق بالسكن مع أهل الزوج؛ حيث يرتبط السكن الحضري في المدن بالمعايير التي تشجع التأني في الاختيار، والاختيار الفردي للشريك، وتكوين الأسر النووية كما يقل الضغط الاجتماعي الذي تشعر به الفتيات الذين يعيشون في المدن حيث توجد أنماط حياة متعددة للاختيار من بينها، ويتميز السكن في المدن بسيطرة أكبر للأسرة على خيارات الزواج الفردي مقارنة بالسكن في المناطق الريفية، حيث يعيش الأقارب على مقربة من بعضهم البعض ويتدخلون في زواج فتيات العائلة. حيث قالت الحالة: (م-ح ٢٧ سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل معيدة، حضر، مستوى اقتصادي متوسط) "انا اتخطبت ٣ مرات وفسخت الخطوبة لما حسيت بعدم توافق وفي كل مرة ماما وبابا كانوا بيسيبولي القرار ومكانوش بيفرضوا

عليا رأي ومكانش في تدخل من اي حد من القرايب لاننا عايشين في الحضر بعيد عن الأقارب ومفيش حد منهم بيتدخل في أي قرارات مصيرية خاصة الزواج"

ت-من القيود المؤسسية: **الخوف من الزواج بسبب عدم وجود نماذج جيدة للزواج وانتشار الخلافات، وكثرة حالات الطلاق والعنف وغياب الاستقرار والمودة في البيوت:**

ترى الكثير من الفتيات في الزواج أنه قاتل للسعادة، وأنه السبب في ضياع الأحلام وتخليهم عنها، وتدعم النماذج المحيطة بهم من الأهل والأصدقاء والجيران والمعارف ووسائل الإعلام هذه الفكرة؛ فمن التجارب المحيطة بالفتيات لا توجد نماذج ملهمة تشجع على اتخاذ قرار الزواج، وانما تدعم النماذج المحيطة هذه الفكرة الراسخة في أذهانهم، وهي صورة المتزوجين غير السعداء، والذين تمتلئ حياتهم بالمشاكل، فمنهم من تتحمل وتستمر في علاقة الزواج من اجل الأبناء، أو بسبب عدم وجود عائل لها في حال لجأت الى الانفصال، ومنهم من تلجا إلى الطرق غير المشروعة وإلى إقامة العلاقات مع أفراد آخرين، وهذه الصورة من شأنها أن تدعم الفكرة السلبية الموجودة في أذهان الفتيات وتُسهم في تبريرهم للتأني في اتخاذ قرار الزواج، او تفضيل العزوف عن الزواج تماماً.

حيث قالت الحالة: (ل-ف، ٣٩ سنة، تعليم جامعي، تعمل باحثة بمركز البحوث، حضر، مستوى اقتصادي متوسط) " انا مش رافضة فكرة الجواز بس كل ما بشوف قلة تحمل المسؤولية والأهمال من قبل بعض الرجال بخاف أكون حالة فاشلة من حالات الزواج، وبخاف أختار الشخص غير المناسب، مش عايزة أكون ضحية من ضحايا المنفصلين ، عارفة أهمية الزواج، بس مش بعرف أمنع نفسي من التفكير في الوقوع في مصيدة الفشل الزوجي".

وقالت أخرى: (م-م، ٣٤،جامعي، لا تعمل، ريف، متوسط "انا اخدت القرار خلاص مش هتجوز، أنا كرهت الجواز من كتر اللي شوفته مع اخواتي واصحابي، اختي الاصغر مني منفصلة بطفلتين ومتبهدلة في المحاكم علشان تاخدلهم نفقة، وصحباتي معظمهم منفصل أو في مشاكل مستمرة".

نستخلص من ذلك: تعدد القيود المؤسسية التي تتدخل في اتخاذ قرار الزواج لدى الفتيات وتنوعها بين قيود تتعلق برغبة الفتاة في الاستقلال بمسكن الزوجية وعدم الرغبة في السكن مع أهل الزوج؛ لما ينطوي عليه العيش في بيت مشترك مع أهل الزوج من مشاحنات مستمرة تؤدي إلى توتر العلاقة الزوجية وربما انتهائها. ويُعد هذا الشرط من التغيرات الهيكلية التي لحقت بالأسرة وأثرت على الخيارات الزواجية، وبالتالي توقيت الزواج. وتساعد الاقامة في الحضر على تخفيف حدة القيد المتعلق بالسكن مع أهل الزوج؛ حيث يرتبط السكن الحضري بالمعايير التي تشجع على الاختيار الفردي للشريك، وتكوين الأسر النووية، كما توجد أنماط حياة متعددة للاختيار من بينها، مقارنة بالسكن في المناطق الريفية، حيث يعيش الأقارب على مقربة من بعضهم البعض ويتدخلون في زواج فتيات العائلة. كذلك من القيود: الخوف من الزواج بسبب عدم وجود نماذج جيدة للزواج وانتشار الخلافات، وكثرة حالات الطلاق والعنف وغياب الاستقرار والمودة في البيوت: حيث تجد الفتيات في الزواج أنه قاتل للسعادة، وتدعم النماذج المحيطة بهم من الأهل والأصدقاء والجيران والمعارف ووسائل الإعلام هذه الفكرة للمتزوجين غير السعداء، والذين تمتلئ حياتهم بالمشاكل، فإما ان تتحمل وتستمر في علاقة الزواج من اجل الأبناء، أو بسبب عدم وجود عائل لها، أو تلجا إلى الطرق غير المشروعة وإلى إقامة العلاقات مع أفراد آخرين، وهذه الصورة من شأنها أن تدعم الفكرة السلبية الموجودة في أذهان الفتيات وتُسهم في تبريرهم للتأني في اتخاذ قرار الزواج، أو تفضيل العزوف عن الزواج تماماً. وهو ما يتفق ودراسة **Huda A Alhajjaj (2021)** التي أشارت إلى الأسباب الاقتصادية والإجتماعية المؤثرة على قرارات الفتيات المتعلقة بالزواج، وتؤكده مقولة **القيود المؤسسية** التي يواجهها الأفراد عند اتخاذ القرارات. ممثلة في القوانين أو القواعد أو المعايير المفروضة من قبل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد وأولها جماعة الأسرة. ويمكن أن تؤثر القيود على مجموعة البدائل الممكنة التي يمكن للأفراد الاختيار من بينها، فضلا عن التكاليف

والفوائد المرتبطة بكل بديل يمكن أن تكون القيود خارجية أو داخلية، اعتمادًا على ما إذا كانت مفروضة من البيئة أو تحددها اختيارات عوامل أخرى.

٤-القيود الثقافية: من القيود ذات التأثير في قرارات الفتيات المتعلقة بالزواج هي القيود الثقافية؛ حيث ترتبط بالنسق القيمي للمجتمع وعاداته وتقاليده وأعرافه الإجتماعية والتي تلعب دورا رئيساً في ممارسات الأفراد وتفاعلاتهم وعلاقاتهم الإجتماعية، فضلا عن انها تحكم قرراتهم نظرا لإرتباطها بمعايير الجماعة وضميرها الجمعي. ولذلك أشارت ٥ حالات ٢٥٪ من العينة لمدى تأثير هذه القيود الثقافية على قراراتهم وخاصة القرارات المتعلقة بالزواج، وتتمثل هذه القيود هي: (طول مدة التعليم والانشغال بالوظيفة-الرغبة في تحقيق الذات أولاً حتى لو توفرت فرص زواج مناسبة خوفاً من أن تعرقل مسؤوليات الزواج مسيرة تحقيق الذات-الاصرار على الزواج من شباب مماثل في المستوى التعليمي والمهني-التطور التكنولوجي وحدوث تغير في بعض العادات والتقاليد انعكست على عادات وتقاليد الزواج وهو ما لا يتفهمه الأهل). وقد تقف هذه القيود عائقا أمام اتخاذ قرار الزواج إذا كانت لا تلبي لدى الفتيات احتياجاتها التعليمية الثقافية والمهنية ولا تتناسب مع مبرراتها العقلانية في الاختيار، وبالتالي تأخير سن الزواج. وتتمثل القيود الثقافية في الآتي:

أ- طول مدة التعليم والإنشغال بالوظيفة: ذلك أن التحولات المهمة في البُنى والهياكل الاجتماعية؛ مثل النمو في التحصيل العلمي للإناث، وتقلد الوظائف والإنشغال بالحياة المهنية ساهم بشكل ملحوظ على قرار الزواج، وتشكيل توقيته حتى أوجد علاقة لا يمكن تجاهاهل بين التعليم والعمر الذي تتزوج فيه الفتاة؛ فتميل الفتيات اللاتي يخططن لإستكمال دراستهن الجامعية وفوق الجامعية إلى تأجيل زواجهن لوقت لاحق. وقد قالت الحالة (م-ح، ٢٧ سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل،حضر، مستوى اقتصادي متوسط) "التعليم بالنسبة للبنت بقى طوق النجاة فى ظل انعدام الثقة بين الشباب وتوتر علاقات الزواج اللي بقت ملحوظة اوى في مجتمعنا التعليم والوظيفة أهم على الأقل هتأمني ماديا

حتى لو تزوجت والزواج فشل يكون عندي الوظيفة اللي تأمني ومتخلنيش اتقبل وضع سيئ لمجرد ان مفيش بديل ليه".

هذا إلى جانب أن التعليم يوسع مدارك الفتاة، ويساعد على التفكير العقلاني، والاستعداد لتحمل مسؤولية الزواج لذلك كثيراً ما تشترط الفتاة أن تتم تعليمها الى الحد الذي ترى فيه أنها أصبحت مستعدة لبدء حياة أسرية بشكل جيد، كما تشترط في الشريك ألا يكون أقل منها في المستوى التعليمي؛ حتى يتوافق معها فكريا ولا يشعر بانتقاصها له، بالرغم من ان التوافق في المستوى التعليمي قد لا يكون شرطا أساسيا لنجاح الزواج ولكنه عامل مهم لإنجاحه. وقد تؤدي مدة ومستوى التعليم إلى تشكيل توقيت الزواج. كما تساهم الفجوة في المستوى التعليمي بين الذكور والإناث في تأخر الزواج. فالذكور قد لا يحصلون على قدر كافٍ من التعليم بينما تحصل الفتيات على تعليم زائد عن الحد، مما يتسبب في تأخير الزواج. حيث تستغرق الفتاة وقتاً للعثور على شريك يلبي معاييرهم. قالت الحالة (س-أ، ٤٨ سنة، تعليم فوق جامعي، تعمل،حضر، مستوى اقتصادي مرتفع): "الزوج لازم يكون متعلم تعليم كويس يؤهله لوظيفة مرموقة، ومثقف وطموح وللأسف النماذج دي في مجتمعنا قليلة جدا بين الشباب عن الفتيات، يعني الفتيات أكثر اهتماما بالتعليم والوظيفة واكثر اصراراً على تحقيق طموحها المهني وده بيخلي في صعوبة في ايجاد الشريك المناسب لحد ما الفتاة بتوصل لسن يخليها مكتفية بوظيفتها ووضعها الاجتماعي اللي حققته واللي الزواج مش هيزودها حاجة عنه بالعكس كان ممكن جدا يعطله"

ب- الرغبة في تحقيق الذات أولاً حتى لو توفرت فرص زواج مناسبة خوفاً من أن تعرقل مسؤوليات الزواج مسيرة تحقيق الذات: ترتب على شدة اهتمام الفتيات بالتعليم والوضع المهني؛ أن استغرقت في رغبتها في نمو ذاتها حيث وجدت قيمتها ومكانتها في تفوقها العلمي والوظيفي، فأصبح حرصها على ما حققته من مكتسبات علمية ووظيفيه كفيلا بتبريرها تأجيل الزواج الذي قد يكون سببا رئيسا في عرقلة مسيرة هذه التقدم الذي بذلت

جهداً في تحقيقه. **قالت الحالة(ح-ع، ٣٦ سنة، تعليم جامعي، تعمل، ريف، مستوى اقتصادي متوسط): "أنا لاقيت نفسي في تعليمي وشغلي حسيت اني مختلفة في طريقة تفكيري واهتماماتي حتى طريقة لبسي ونظرتي للحياة ، التعليم طور جدا من طريقة تفكيري وتقديري لنفسي وللأمور خاصة في ظل بيئة ريفية النظرة فيها للفتاة على انها زوجة وأم. بقيت مترددة جدا في قرار الزواج لاني خايفة يضيع مني كل المكتسبات دي"**

ت- <u>الإصرار على الزواج من شباب مماثل في المستوى التعليمي والمهني</u>: يترتب هذه القيد على ما سبقه من قيود ثقافية؛ حيث أن ما حققته الفتاة من تعليم ووضع مهني وما ترتب عليه من مكتسبات ضاعف من إصرار الفتاة على أن يكون الشريك على نفس المستوى من التعليم والثقافة والوعي والوضع المهني إن لم يكن أعلى؛ حتى يستطيع تقديرها وفهمها والاعتراف بأهمية دورها في تأسيس زواج ناجح قائم على التواصل الفعال، والفهم المشترك لطبيعة الحياة الزوجية ومتطلباتها ويساعد في إنجاح هذه العلاقة.

ث- <u>التطور التكنولوجي وحدوث تغير في بعض العادات والتقاليد انعكست على عادات وتقاليد الزواج وهو ما لا يتفهمه الأهل</u>: أثرت الثورة الرقمية والعلاقات الافتراضية في الفضاء الرقمي كثيرا على شكل العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفئات ومنها فئة الشباب من الجنسين فأثرت على درجة الثقة المتبادلة بين الطرفين؛ فقد سهل الواقع الافتراضي للشباب من الجنسين اتصالا افتراضيا قد يأخذ أحيانا أشكال غير مقبولة اجتماعياً مما أثار الشكوك وهز الثقة في نفوس الفتيات تحديداً من ناحية وجود علاقات سابقة لدى الشريك وهو ما يجعل الفتاة تتأني في اتخاذ قرار الزواج لحين تجد الشريك الذي تتوسم فيه حسن الخلق بعيدا عن العلاقات الافتراضية المشبوهة. وأدي هذا في النهاية إلى تأخير وقت الزواج، والرغبة في إثبات نفسها أكثر حتى تحقق أمانها بنفسها، بدلا من أن تنشد الأمان في ظل رجل لحين التخلص من أزمة الثقة هذه، أو حتى العزوف عن فكرة الزواج تماما. **قالت الحالة (ه-ه ٣٩سنة، جامعي، تعمل، ريف، مستوى اقتصادي متوسط): "اللي بسمعه عن اللي بيحصل على النت من تعارف بين**

الشباب وكلام خارج وصور وفيديوهات ومقابلات خلاني معنديش ثقة في حد أبدا وبفكر كتير جدا لما يتقدم أي شاب واتخطبت قبل كده وعملت أكاونت فيك وكلمته منه علشان اختبره وللأسف فشل في الاختبار وده زود عدم الثقة عندي".

نستنتج من ذلك أن: القيود الثقافية التي تبرر بها الفتاة تأخرها في اتخاذ قرار الزواج تتمثل في: (طول مدة التعليم والانشغال بالوظيفة-الرغبة في تحقيق الذات أولاً حتى لو توفرت فرص زواج مناسبة خوفاً من أن تعرقل مسؤوليات الزواج مسيرة تحقيق الذات-الاصرار على الزواج من شباب مماثل في المستوى التعليمي والمهني-التطور التكنولوجي وحدوث تغير في بعض العادات والتقاليد انعكست على عادات وتقاليد الزواج وهو ما لا يتفهمه الأهل). وهي قيود تؤثر على مجموعة البدائل الممكنة التي تختار بينها الفتيات. وتزداد هذه القيود بين الفتيات العاملات والحاصلات على قسط وافر من التعليم القاطنات في الحضر أكثر من نظيراتهن قاطنات الريف غير العاملات. وهو ما يتفق ودراسة Aleksandra Rabenda (2022) التي بلورت سبب تأجيل الزواج في المعايير الاقتصادية للشباب والتحولات الثقافية؛ أي تغيير الظروف الثقافية والاجتماعية لما بعد الحداثة. كما يتفق ودراسة Amnh Awad (2020 التي أوجزت أسباب تأخر زواج الفتاة إلى: عدم التقارب في المستوى الفكري والتعليمي والاجتماعي، واختلاف منطقة السكن، ورغبة الفتاة استكمال تعليمها. **وهو ما تؤكده مقولة المعتقدات**: وهي الاحتمالات الذاتية التي يعينها الأفراد لحالات أو نتائج مختلفة من العالم. ويفترض أن تكون المعتقدات متوافقة مع المعلومات والأدلة المتاحة. ويتم مراجعة المعتقدات السابقة بناءً على معلومات جديدة. **ومقولة القيود** التي يواجهها الأفراد عند اتخاذ القرارات. خاصة القيود المعيارية. وتؤثر القيود على مجموعة البدائل الممكنة التي يمكن للأفراد الاختيار من بينها، فضلا عن التكاليف والفوائد المرتبطة بكل بديل يمكن أن تكون القيود خارجية أو داخلية، اعتمادًا على ما إذا كانت مفروضة من البيئة أو تحددها اختيارات عوامل أخرى.

المحور الرابع:- التحسين في عملية الاختيار الزواجي من قِبل الفتيات **إما بتعظيم المنفعة، أو تقليل التكلفة حتى يتم اتخاذ القرار السليم.**

يتطلب اتخاذ قرار الزواج قدرة على المفاضلة بين إيجابيات وسلبيات المعروض من الزواج حتى يتسنى القيام بعملية التحسين وذلك بتقليل السلبيات او زيادة الايجابيات وهذا يتوقف على طبيعة ما يواجه الفتيات من قيود مادية، أو إجتماعية وثقافية، أو عاطفية كالتالي:

١-في حالة القيود المادية: (في حالة انخفاض المستوى المادي للشريك مع توافر حسن السمعة والخلق: هل تحاول الفتاة بتقليل السلبيات المتمثلة في ضعف المستوى الاقتصادي بالتقليل من متطلبات الزواج المفروضة على الشريك مقابل ما فيه من ايجابيات)، أقرت ٧ حالات بمعدل ٣٥٪ من العينة بأن انخفاض المستوى المادي كسلبية في عملية اتخاذ قرار الزواج ممكن التغاضي عنه وتجاوزه في حالة توفر ايجابيات لها الدور الأكبر في عملية استقرار الزواج واستمراره مثل حسن السمعة والخلق المشهودة للشريك ذلك أن ارتفاع المستوى المادي في غياب العوامل المهمة الأخرى مثل حسن الخلق والتوافق الاجتماعي ليس ضماناً للحفاظ على علاقة زواج ناجحة؛ ذلك ان كثير من الحالات التي انتهت علاقة الزواج بالانفصال تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع ومع ذلك لم يعصمهم ارتفاع المستوى المادي من انتهاء علاقة الزواج. **حيث قالت الحالة (م-ع، ٤٤ سنة، تعليم تحت متوسط، لا تعمل، ريف، مستوى اقتصادي منخفض): "الأخلاق الطيبة في الزوج أهم من الفلوس، أنا أصلا من أسرة فقيرة يعني متعودة أعيش في ظروف مادية صعبة، يعني ميفرقش بالنسبة لي ان اللي يتقدم لي يكون فقير طالما أخلاقه كويسة وسمعته طيبة"**. وقالت أخرى **(د-أ، ٤٠ سنة، فوق جامعي، تعمل، حضر، مرتفع): "حسن المعاملة والسمعة والأخلاق الطيبة في الزوج أهم من مستواه المادي، هستفيد أيه لما يعيشني في مستوى مرتفع بس معاملتة واخلاقه سيئة، وبعدين أنا عندي فلوس**

وبشتغل وأقدر أساعد لو لقيت شريك يحترمني ويقدرني هتكون الفلوس اخر حاجة أفكر فيها"

٢-وفي حالة القيود الاجتماعية والثقافية: (في حالة عدم توافر التوافق الاجتماعي والتعليمي والمهني مع توفر الجانب العاطفي مثلا: هل تتمسك الفتاة بالارتباط العاطفي كجانب ايجابي وتتغاضى عن التوافق الاجتماعي او تحاول اقناع الشريك بتطوير مستواه العلمي والمهني من باب تعظيم المنفعة)، اتفق مع هذا الترجيح المتعلق بتقبل عدم التوافق الاجتماعي والتعليمي والمهني مع توافر الارتباط العاطفي ٣ حالات بمعدل ١٥٪ من العينة؛ التي رأت أن الزواج القائم على أساس عاطفي حتى في غياب التوافق الاجتماعي والثقافي هو الأفضل؛ لأن توافر الرباط العاطفي هو الذي يساعد على تقبل أي سلبيات وتجاوزها، في حين أن غياب الرباط العاطفي من أحد الطرفين أو كليهما قد لا يشعره بقيمة أي إيجابيات أخرى مهما كانت مهمة. فعملية التحسين هنا ستقوم بالاعتماد على الايجابيات المتمثلة في توافر الارتباط العاطفي وتعظيم فائدته والتغاضي عن السلبيات المتمثلة في غياب التوافق الاجتماعي والتعليمي والمهني. **قالت الحالة (أ-ي،٣٨سنة، جامعي، لا تعمل، حضر، مستوى اقتصادي مرتفع): "بالنسبالي الرباط العاطفي أهم شرط في الزواج، اتعرض عليا كتير شركاء متوافقين معايا ماديا وعلميا بس محستهمش، مش هعرف أعيش مع حد مش مرتبطة به عاطفيا مهما كان مستواه الاجتماعي او الثقافي يمكن علشان مش ناقصني حاجة غير الجانب ده بس أنا مش عارفة أعمل غير كده"**

٣-وفي حالة القيود العاطفية: (في حالة عدم توفر ارتباط عاطفي بين الشريكين مع توفر الجانب المادي والتوافق الثقافي والاجتماعي هل تقلل الفتاة من السلبيات بتغاضيها عن الارتباط العاطفي مع الشريك في مقابل توفر الايجابيات المتمثلة في توفر الجانب المادي والاجتماعي والثقافي): أجمعت ١٠ حالات ٥٠٪ من العينة على عدم التنازل عن التوافق الاجتماعي والثقافي وان الارتباط العاطفي وحده لا يكفي وأن تحسين عملية الإختيار

يقتضي هنا تقليل السلبيات بالتغاضي عن الارتباط العاطفي طالما يتوفر التوافق الاجتماعي والثقافي لأنه الأهم في استمرار الزواج واستقراره؛ ومن واقع التجارب المحيطة ذهبت الحالات أن معظم من اعتمد على الارتباط العاطفي في اتخاذ قرار الزواج من معارفهم وأصدقائهم وجيرانهم دون أخذ التوافق الاجتماعي والثقافي في الاعتبار قد انتهت علاقاتهم اما بالشجار المستمر او الانفصال ولم يحفظ الارتباط العاطفي هذه العلاقة من الانهيار، **حيث قالت الحالة (ن-ز، ٣٠ سنة، فوق جامعي،تعمل،حضر، مستوى اقتصادي متوسط): "في العصر المادي الصعب اللي عايشينه ده لازم نحكم عقلنا أكتر من العاطفة في الاختيار للزواج احنا في زمن محتاج امكانيات علمية ومهنية ومادية تساعده يعيش ويستمر في ظل منافسة رهيبة على البقاء"** حتى أن هذه الحالات فضلت زواج الصالونات عن الزواج عن ارتباط عاطفي حيث يوفر لهم زواج الصالونات حرية الاختيار والتحرر من قيد الارتباط العاطفي الذي قد يقودهم للتنازل عن أمور مهمة يجب أخذها في الاعتبار أثناء الإختيار. **حيث قالت الحالة (م-ح، ٢٧ سنة، فوق جامعي، تعمل، حضر): "بالنسبالي العاطفي تيجي بعد التوافق الاجتماعي والثقافي والمهني في الاهمية لان التوافق ممكن يخلق عاطفة لكن العكس صعب وانا جربت الخطوبة عن ارتباط عاطفي اكتر من مرة وفشلت علشان كده من وجهة نظري جواز الصالونات أفضل بيساعدنا نختار بحرية من غير ما قلوبنا تتحكم في عقولنا وتخلينا نتنازل عن امور صعب التنازل عنها في الارتباط"**

نستنتج من ذلك أنه؛ إذا **تعلقت سلبيات المعروض من الزواج بانخفاض المستوى المادي مقابل حسن السمعة والخلق والتوافق الاجتماعي**: رجحت كفة الايجابيات، ويتم التقليل من أثر السلبيات، إما بمساهمة الفتاة في توفير احتياجات منزلها خاصة عندما تكون عاملة أو مرتفعة المستوى الاقتصادي، أو تدبر أمر بيتها بالمتاح من المال في حالة عدم عملها طالما أن علاقة الزواج في حالة استقرار وتفاهم واحترام متبادل بين الطرفين وهو الأهم من الماديات. وقد رجحت عملية تحسين الاختيار هذه بتقليل أثر

انخفاض المستوى المادي للشريك الفتيات التي نشأت في ظروف اقتصادية صعبة، ولم تتوفر لها فرص الزواج حتى ارتفع سنها وتعيش في بيئة ريفيه تستنكر على الفتاة كبر السن دون زواج، أو الفتيات التي تعيش في الحضر حياة مرفهة مرتفعة المستوى الاقتصادي وكبر سنها دون زواج فتبحث في الزواج عن حسن المعاملة أكثر من المادة.

واذا تعلقت السلبيات بنقص التوافق الاجتماعي والثقافي والمهني مقابل توافر الرباط العاطفي: نجد الاقلية هي التي ترجح هنا التغاضي عن السلبيات نظرا لدورها الأهم في استقرار الزواج، ولم يوافق على تقبل نقص التوافق الاجتماعي والثقافي مقابل توافر الرباط العاطفي سوي الفتيات التي تعيش في بيئة متحضرة مرتفعة المستوى الاقتصادي وترى أنه لا ينقصها مال ولا مكانة وانما ينقصها العاطفة. والتي رأت أن الزواج القائم على أساس عاطفي حتى في غياب التوافق الاجتماعي والثقافي هو الأفضل؛ لأن توافر الرباط العاطفي هو الذي يساعد على تقبل أي سلبيات وتجاوزها، في حين أن غياب الرباط العاطفي من أحد الطرفين أو كليهما قد لا يشعره بقيمة أي إيجابيات أخرى مهما كانت مهمة. فعملية التحسين هنا ستقوم بالاعتماد على الايجابيات المتمثلة في توافر الارتباط العاطفي وتعظيم فائدته والتغاضي عن السلبيات المتمثلة في غياب التوافق الاجتماعي والتعليمي والمهني.

واذا ارتبط الامر بنقص الارتباط العاطفي باعتباره جانب سلبي يؤثر على قرار الاختيار في حين يتوفر التوافق الاجتماعي والثقافي: كجانب ايجابي فإن تحسين عملية الاختيار تتم هنا بالتغاضي عن السلبيات طالما تتعلق بالجانب العاطفي وتعظيم قدر الإيجابيات التي تتعلق بتوفر التوافق الاجتماعي والثقافي وهو الأهم من وجهة نظرهن كفاعلين عقلانيين في ضوء ما توفر لهن من معلومات متاحة وخبرات سابقة. وتمثلت لعملية التحسين هذه الفتيات التي تحظى بمستوى تعليمي ومهني مرتفع ولازلن في سن يسمح لهن بالتأني في الاختيار وعدم تقبل أي سلبيات طالما لازال هناك وقت للجمع بين كل الايجابيات من وجهة نظرهن. **وهو ما يتفق ودراسة سحر الجوهري ٢٠٢٠** التي

توصلت إلى مجموعة من المقترحات للقيام بعملية تحسين الاختيار منها: تعديل اتجاهات وسلوك الفتيات نحو الزواج، وفي مقدمتها التنازل عن بعض تطلعات الزواج، وتعديل مواقف الشباب وسلوكياتهم تجاه الزواج، وفي مقدمتها التواضع. الرضا بقليل من الجمال والمال في الفتاة ما دامت مقتضيات الدين مستوفاة، وتعديل مواقف الأسر تجاه الزواج، بما في ذلك الاعتدال في أمور الخطوبة والمهر والنفقات والزواج وتصميم الدورات والندوات ومحاضرات في الجامعات والمراكز البحثية تتعلق بمسألة تأخر سن الزواج وهذا من شأنه أن يحسن عملية الاختيار. وهو ما **أكدته مقولة التحسين** حيث يقوم الفاعلون باعتبارهم صناع قرار عقلانيون في تحسين عملية الاختيار؛ وتساعدهم في ذلك المعلومات المتاحة لديهم وفي ضوء التجارب السابقة، والتغيرات الهيكلية، ومستجدات العصر، على اتخاذ قرارات عقلانية والقيام بعملية التحسين بتقليل السلبيات أو زيادة الإيجابيات في ضوئها.حيث يتم اختيار البديل الأفضل من المجموعة الممكنة، مع الأخذ في الاعتبار تفضيلات الفرد ومعتقداته وقيوده. ويتم ذلك إما بتعظيم المنفعة، وهو تمثيل عددي للتفضيلات؛ أو عن طريق تقليل التكلفة، وهو تمثيل عددي للقيود.

النتائج العامة للدراسة:

١- أثبتت النتائج كفاءة مقولة **"أن الأفراد هم** فاعلون عقلانيون **يقومون باختياراتهم بناءً على تفضيلاتهم والمعلومات المتاحة لهم"**. وأنهم لا يتأثرون بالعواطف أو التحيزات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على حكمهم. فهم صناع قرار عقلانيون يقومون بتقييم جميع الخيارات المتاحة بعناية قبل اتخاذ القرار. حيث أن الفتيات لديهن القدرة على عمل موازنة بين فوائد وتكاليف كل مبرر من مبررات اختياراتهن الزواجية بحسب مستوياتهن الإقتصادية والتعليمية ومحل إقامتهن؛ وتؤدي بهن عملية الموازنة إلى أن يلجئن إلى تأجيل وتأخر سن الزواج حتى يحصلن على الفرصة المناسبة حيث تختبر الفتيات الزواج قبل خوض التجربة؛ (ينطبق ذلك على الفتيات اللائي حصلن على قسط وافر من التعليم ويقطن الحضر

أكثر من الفتيات متوسطي التعليم اللائي يقطن الريف)؛ فيؤخرونه لحين ظهور النتائج وهو ما يتعارض مع قواعد ومفاهيم مؤسسة الزواج المتعارف عليها والقائمة على محاولة خلق بيئة أسرية مثالية وبناء علاقة صحية وناجحة قائمة على الرضا والود دون تقييدها بشروط، او بفترات زمنية واختبارات تعيق نجاحه. وقد بررت الفتيات ذلك التأخر في سن الزواج أن له فوائده لهن أهمها: -تعزيز النضج والاستعداد للالتزام بمسؤوليات الزواج. التي رجحتها عدد ١١ فتاة على اختلاف مستوياتهن التعليمية والاقتصادية في الريف والحضر بنسبة (٥٥٪ من العينة) حيث يقدرن أهمية الاستعداد للزواج حفاظاً على استقراره واستمراره.- والاستمرار في التعليم والاستقرار المالي والتأسيس الوظيفي. ٦فتيات ٣٠٪ من المتعلمات اللائي يسكن الحضر حيث يساعد السكن في الحضر على تحقيق هذا الطموح عكس السكن في الريف. -تحسين فهم توافق الشركاء وأهداف الحياة. ٢ فتاة ١٠٪ من العينة -التنمية الشخصية والسعي لتحقيق التطلعات الفردية. ١ فتاة ٥٪ من العينة. وهاتان الفائدتان رجحتهن الفتيات ذوات المستوى الاقتصادي المرتفع ويشغلن مناصب مرموقة حيث يسود بينهن فكرة تحقيق الذات أكثر من المستويات الاقتصادية الأقل. وهو ما يتفق ونتائج دراسة Bhawna Vijay (2024) أن فوائد تأجيل الفتيات للزواج تتمثل في: تعزيز النضج العاطفي والاستعداد للالتزام بشراكة مدى الحياة. كذلك؛ التنمية الشخصية والسعي لتحقيق التطلعات الفردية؛ وذلك بالتركيز على النمو الشخصي، ومتابعة التعليم، والطموحات المهنية، واستكشاف الاهتمامات الشخصية قبل الالتزام بالزواج. فضلاً عن الاستقرار المالي والتأسيس الوظيفي؛ مما يوفر أساسًا أقوى لعائلاتهم المستقبلية. وأكدته مقولة الأفراد فاعلون عقلانيون كما ذكرنا عاليه.

٢- كما تأكدت كفاءة مقولة تحليل التكلفة والعائد: التي تؤكد أنه عند الاختيار، يقوم الأفراد بموازنة فوائد وتكاليف كل خيار. وتشير الفوائد إلى النتائج الإيجابية التي

تنتج عن اختيار معين، في حين تشير التكاليف إلى النتائج السلبية. وأن الأفراد يختارون الخيار الذي يحقق أعلى فائدة صافية، وهو الفرق بين إجمال الفوائد والتكاليف. ففي ضوء تبرير الفتيات بأن تأجيل الزواج لحين الحصول على فرص مناسبة لطموحاتهن له بعض الفوائد، فهم يقرون أيضاً أن له في الوقت نفسه بعض التكاليف إلا أنهم يوازنون بينها وبين العوائد ويختارون أعلى فائدة صافية. وهذه التكاليف بحسب ترتيب الفتيات لأكثرها أثراً هي: توتر العلاقات الاجتماعية للفتاة ٧ فتيات بنسبة ٣٥٪ من العينة من كل المستويات الاقتصادية والتعليمية (وتزداد بين المتعلمات العاملات أكثر من متوسطي التعليم غير العاملات) سواء يقطنون الريف والحضر يتفقون على أن تأخر سن زواجهم كان سبباً في توتر علاقاتهم مع الكثيرين. والوصمة الإجتماعية بالعنوسة ٥ فتيات، ٢٥٪، وهذه تعاني منها الفتيات اللائي يقطنون الريف أكثر من الحضر خاصة اذا لم تكن تعمل حيث يحميها العمل من الوصم بالعنوسة ويضع حولها هالة من الاحترام، وانخفاض معدل المواليد والقضاء على حلم الأمومة ٥ فتيات بنسبة ٢٥٪ من العينة، وهذه تتفق فيها الفتيات المنتميات لمستويات تعليمية واقتصادية ومهنية متفاوتة والذين يسكنون الريف والحضر يتفقون على أن تأخر سن الزواج يثير قلقهم من امكانية تحقيق حلم الأمومة من عدمه إلا أن الفتيات قاطني الحضر يرون انه من الممكن تعويض ذلك بفكرة الاحتضان وهي مقبولة في الحضر أكثر من الريف. والفجوة بين جيل الآباء والأبناء ٣ فتيات بنسبة ١٥٪ من العينة. وهو ما يتفق ودراسة كلا من: Kelani Karamat. (2016 ،Gündoğdu, A. H., & والتي أشارت كلاهما إلى العوائد والتكاليف لتأخر الزواج والتي تتمثل في: العوائد: تحقيق التمكين الإقتصادي، فضلا عن اختيار الوقت المناسب للنمو الشخصي، وفرص التعليم والعمل الجيدة، والصحة العقلية الجيدة، والنضج في العلاقة الزوجية، جودة الشريك، الاستقرار الزواجي. والتكاليف وهي؛ معدل المواليد، والخلاف بين

الزوجين، وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والعقم، والتأثير النفسي والاجتماعي وتأثير التوتر.

٣- وتأكدت مقولة أن الأفراد لديهم معلومات كاملة عن الخيارات المتاحة لهم وعواقبها؛ ويقومون بتقييم إيجابيات وسلبيات كل خيار، ثم اختيار الخيار الذي يوفر أكبر قدر من الفوائد. كما أن لديهم كمية محدودة من الموارد، مثل الوقت والمال والطاقة. ولذلك، يجب عليهم اتخاذ خيارات تتوافق مع مواردهم. ومقولة **تعظيم المنفعة:** التي تفترض أن الأفراد يتخذون خيارات تزيد من منفعتهم أو مصلحتهم الذاتية. فهم يزنون تكاليف وفوائد كل خيار ثم يختارون الخيار الذي يعمل على تعظيم رفاهتهم بشكل عام. فالمنفعة هي مقياسًا للرضا أو السعادة التي يستمدها الفرد من خيار معين. فالفتيات تؤجل فكرة الزواج عندما تزيد المنفعة عن التكلفة لبقائهن عزباء وهن من يحددن ذلك في ضوء ما يتوفر لديهن من معلومات كاملة عما هو متاح لديهن من خيارات، وما لديهم من موارد، حيث يقع اختيارهن على ما يتناسب مع ما لديهم من موارد. وهو ما يتفق مع دراسة_ Julie Zissimopoulos (2004؛ أن الأفراد يؤخرون الزواج عندما تنخفض التكلفة النسبية لبقاء العزباء وتزيد المنفعة. ببساطة، فإن تحقيق الأهداف التعليمية والمهنية لشخصين متزوجين أكثر صعوبة في المتوسط من تحقيق الأهداف المهنية لشخصين غير متزوجين. حيث أن المرأة التي تختار الزواج وإنجاب الأطفال لها خصائص مختلفة غير ملحوظة من النساء اللواتي لا يفعلن ذلك.

٤- وعن تفضيلات الفتيات في عملية الاختيار: تفضل الفتيات العازبات الزواج من شركاء محتملين بناءً على بعض سمات رأس المال البشري المثالية مثل التعليم والثقافة والعمل، وحسن الخلق والالتزام بعلاقة أحادية الزواج. فنجد أن ٣٠٪ من الحالات خاصة ذوات المستوى التعليمي أو الاقتصادي المرتفع سواء يسكنون الريف أو الحضر؛ يفضلن أن يكون الشريك من نفس المستوى العلمي والوظيفي

أو أعلى لأن الأصل هو التبادل المتكافئ القائم على التوافق العلمي والثقافي والوظيفي. ولم ترغب ٢٥٪ من العينة في سن تحت ٣٠ سنة سواء يسكنون الريف أو الحضر في أن يصبحن زوجة ثانية. ويفضلن في الاختيار شخص خلوق وملتزم لم يتزوج من قبل؛ حيث يجدن أن الفتاة التي تبدأ حياتها زوجة ثانية تكون منتقصة الحقوق، وسهل التضحية بها في حال تعارض وجودها مع رغبات الزوجة الأولى. وفضلت ٢٠٪ العاملات من العينة الشخص الذي سيوفر لهم دخلاً شخصيًا منتظمًا خاصة إذا كانت تعمل وأراد لها أن تترك العمل؛ حيث تجد الفتاة في وظيفتها ملاذها الآمن في حالة فشل حياتها الزواجية وبالتالي فالتنازل عن الوظيفة يحتاج إلى التأني في الاختيار أو الحصول على تأمين بديل لها. وكانت العوامل الأقل أهمية من حيث التفضيلات التي أخذتها الفتيات العازبات في الاعتبار عند اختيارهن للذكور المؤهلين هي: الطبقة الاجتماعية المتشابهة؛ حيث اختارتها ١٥٪ من أفراد العينة، والفروق العمرية سواء أصغر أو أكبر أو من نفس العمر حيث كانت من تفضيلات ١٠٪ فقط من أفراد العينة. وفي عملية الاختيار ذهبت معظم أفراد العينة من مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية أن زواج الصالونات يتيح فرصة الاختيار العقلاني أكثر من الزواج العاطفي(الحر).

٥- وأثبتت النتائج أيضاً كفاءة مقولة **التفضيلات**: أن الأفراد لديهم تفضيلات ثابتة توجه عمليات صنع القرار الخاصة بهم والتي يرتبونها، والتفضيلات هي التقييمات الذاتية التي يمتلكها الأفراد على البدائل المختلفة. فالفتيات لديهن تفضيلات في عملية الاختيار وهذه التفضيلات تخضع لعوامل مثل التعليم والعمل والتوفر الديموغرافي؛ فانتشار التعليم العالي بين الشابات يعزز الاستقلال الاقتصادي وبالتالي يدعم عملية البحث عن الزواج. (ولذلك نلاحظ ازدياد تأخر الزواج لدى الفتيات المتعلمات العاملات اللائي يقطن الحضر عن متوسطي التعليم أو الحاصلات على تعليم مرتفع غير العاملات ويقطن الريف حيث يساعد الإستقلال

الإقتصادي للفتاة فضلاً عن الاقامة الحضرية على انتظار الشريك المناسب أكثر من الاقامة الريفية). وتستطيع هؤلاء النساء البحث لفترة أطول عن زوج متعلم مثلهن ولكن إذا كانت المنطقة المحلية تفتقر إلى الأزواج المناسبين، فإن احتمالات الزواج تتضاءل إذا تم الالتزام الصارم بقاعدة التوافق التعليمي. وبالتالي فإن تحقيق التفضيلات الزوجية يخضع للتوافر الديموغرافي للأزواج المفضلين بحيث إذا لم تتوافر هذه التفضيلات في الشركاء المتوافرين في المحيط المكاني سيؤدي ذلك إلى زيادة صعوبة الحصول على فرصة زواج مناسبة في ضوء ما لدى الفتيات من تفضيلات، وبالتالي تساهم في تأخير الزواج. أي أنه إذا حافظت الفتيات على تفضيلات معينة بشأن الخصائص المرغوبة في شريك الحياة، فإن نقص هذه السمات في السكان الذكور المحليين من شأنه أن يقلل من فرص الزواج (أو يزيد من سن الزواج). وهنا قد تلجأ الفتاة إلى التنازل أو التقليل من التفضيلات التي تبحث عنها في الشريك. والموافقة على الزواج من أزواج غير متماثلين أو الزواج من رجال من مكانة أدنى. أو التخلي عن فكرة الزواج تماما والبقاء بغير زواج. **وهو ما يتفق ودراسة** Kwabena Asomanin Anaman (2003) التي أكدت أن الإناث العازبات يفضلن الشركاء المحتملين من فئتهن العمرية ولكن ليس بالضرورة من الطبقة الاجتماعية الخاصة بهن. **ودراسة Amena Zehra Al 2017)** التي أظهرت أن الفتيات تقدر الاستقرار المالي والتعليم والثقة بالنفس والذكاء والهيمنة والمكانة الاجتماعية الأعلى من وضعهن.

٦- **ومن خلال نتائج البحث تأكدت مقولة القيود** التي يواجهها الأفراد عند اتخاذ القرارات. يمكن أن تكون القيود مادية، مثل الوقت أو المال أو الموارد؛ أو مؤسسية، مثل القوانين أو القواعد أو المعايير. **فهناك قيوداً مادية اقتصادية تواجه الفتاة عند اتخاذ قرار الزواج**؛ تتمثل في تجهيز بيت الزوجية حيث تشارك أسرة الفتاة بنصيب كبير في التجهيز مما يعرقل عملية الزواج ويتسبب في تأخر سن

الفتاة عند الزواج، خاصة في الريف المصري الذي ينتشر به عادات التفاخر في تكاليف الزواج حيث أشارت ١٥٪ من الحالات الى تأخر سن الزواج لهذا السبب. وهو ما يتفق ودراسة رهام جميل (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن المحددات الاقتصادية لعبت دورا بارزا في عزوف الشباب عن الزواج، وتمثلت هذه المحددات بالنسبة للفتاة في عادات التفاخر في متطلبات الزواج وتكاليفها.

٧- **وتأكيدا لمقولة القيود أيضاً في التفسير تبين أن هناك قيوداً إجتماعية مؤسسية وثقافية تواجه الفتيات عند اتخاذ قرار الزواج ويمكن أن تؤثر القيود على مجموعة البدائل الممكنة التي يمكن للأفراد الاختيار من بينها، فضلا عن** التكاليف والفوائد المرتبطة بكل بديل **يمكن أن تكون القيود خارجية أو داخلية، اعتمادًا على ما إذا كانت مفروضة من البيئة أو تحددها اختيارات عوامل أخرى. ومن هذه القيود:**

أ- **القيود الأسرية** التي أشارت إليها ٤ حالات (٢٠٪ من العينة) كلهن من الريف مستويات اقتصادية وتعليمية متوسطة ومرتفعة: حيث أن هيكل الأسرة وحجمها وانتمائها الطبقي والاجتماعي وما يترتب على ذلك من عادات وتقاليد يفرض قيوداً على قرار الفتاة في عملية الإختيار للزواج مثل: الضغط الاجتماعي من ناحية الآباء للحفاظ على مكانة مرموقة في الأسرة والدائرة الاجتماعية مما يجعلهم يبحثون عن رفيق يلبي هذه المعايير؛ فترفض الأسرة الريفية ذات المكانة والثروة أي خاطب لا يتناسب مع مستوى العائلة حيث يصمم الآباء على تزويج الفتيات من أزواج في نفس المستوى المادي أو أعلى حرصاً على ثروة العائلة حتى لو كانت الفتاة غير متعلمة ولا تعمل، مما يؤثر على توقيت زواج الفتاة. إضافة إلى تدخل الأهل في الاختيار ومحاولة فرض آرائهم المغايزة لرأي الفتاة في ظل ازدياد توقعات الفتيات في الشريك إلى الحد الذي يصل إلى المثالية؛ فتقارن الفتاة نفسها بصديقاتها أو أقربائها فتبحث عن الشريك المثالي مما يجعلها تؤخر قرار الزواج

لفترات طويلة، وقد تلغي فكرة الزواج تماما اذا لم يتم العثور عليه، أو تلجأ لتقديم بعض التنازلات وهو ما يفسر الارتباط بين تأخر سن الزواج والتنازل عن بعض رغباتها في الشريك. كما أن بعض الآباء يرغبون في تزويج الفتاة من الأقارب، بينما غالبية الفتيات لا يفضلون زواج الاقارب بسبب كثرة المشكلات وتأثيرها على طبيعة العلاقات القرابية، أو عدم مناسبتهم لمستوى الفتاة التعليمي أو المهني. وتتفق هذه النتيجة بصورة أساسية مع دراسة كلا من (Wrekat (Mutairi, 2009)، ٢٠٠٦) التي توصلت أن القيود الأسرية التي تواجة الفتيات عند اتخاذ قرار الزواج هي تدخل الأهل في اختيار الشريك المناسب ومعارضة آراء الفتيات في عملية الإختيار وذلك من الأسباب التي تُسهم في تأخر سن الزواج.

ب- **القيود الاجتماعية المؤسسية؛** التي تتعلق **ب**رغبة الفتاة في الاستقلال بمسكن الزوجية وعدم الرغبة في السكن مع أهل الزوج؛ ٨ فتيات بنسبة ٤٠٪، فضلن ذلك، وأصبحت هذه الرغبة منتشرة بين فتيات الريف والحضر على السواء خاصة المتعلمات تعليم عالي والعاملات؛ لما ينطوي عليه العيش في بيت مشترك مع أهل الزوج من مشاحنات مستمرة تؤدي إلى توتر العلاقة الزوجية وربما انتهائها. ويُعد هذا الشرط من التغيرات الهيكلية التي لحقت بالأسرة وأثرت على الخيارات الزواجية، وبالتالي توقيت الزواج. وتساعد الاقامة في الحضر على تخفيف حدة القيد المتعلق بالسكن مع أهل الزوج؛ حيث يرتبط السكن الحضري بالمعايير التي تشجع على الاختيار الفردي للشريك، وتكوين الأسر النووية، كما توجد أنماط حياة متعددة للاختيار من بينها، مقارنة بالسكن في المناطق الريفية، حيث يعيش الأقارب على مقربة من بعضهم البعض ويتدخلون في زواج فتيات العائلة. كذلك **الخوف من الزواج بسبب عدم وجود نماذج جيدة للزواج** وانتشار الخلافات، وكثرة حالات الطلاق والعنف وغياب الاستقرار والمودة في البيوت: حيث تجد الفتيات في الزواج أنه قاتل للسعادة، وتدعم النماذج المحيطة بهم من الأهل والأصدقاء

والجيران والمعارف ووسائل الإعلام هذه الفكرة للمتزوجين غير السعداء، والذين تمتلئ حياتهم بالمشاكل، فإما ان تتحمل وتستمر في علاقة الزواج من اجل الأبناء، أو بسبب عدم وجود عائل لها، أو تلجا إلى الطرق غير المشروعة وإلى إقامة العلاقات مع أفراد آخرين، وهذه الصورة من شأنها أن تدعم الفكرة السلبية الموجودة في أذهان الفتيات وتُسهم في تبريرهم للتأني في اتخاذ قرار الزواج، او تفضيل العزوف عن الزواج تماماً. وهو ما يتفق ودراسة **Huda A Alhajjaj (2021)** التي أشارت إلى الأسباب الاقتصادية والإجتماعية المؤثرة على قرارات الفتيات المتعلقة بالزواج.

٨- **وتشارك مقولة المعتقدات مقولة القيود في تفسير القيود الثقافية وتشير مقولة المعتقدات إلى(**الاحتمالات الذاتية التي يعينها الأفراد لحالات أو نتائج مختلفة من العالم. ويفترض أن تكون المعتقدات متوافقة مع المعلومات والأدلة المتاحة. ويتم مراجعة المعتقدات السابقة بناءً على معلومات جديدة.**) ومن القيود الثقافية** التي تبرر بها الفتاة تأخرها في اتخاذ قرار الزواج تتمثل في: (طول مدة التعليم والانشغال بالوظيفة-الرغبة في تحقيق الذات أولاً حتى لو توفرت فرص زواج مناسبة خوفاً من أن تعرقل مسؤوليات الزواج مسيرة تحقيق الذات-الاصرار على الزواج من شباب مماثل في المستوى التعليمي والمهني-التطور التكنولوجي وحدوث تغير في بعض العادات والتقاليد انعكست على عادات وتقاليد الزواج وهو ما لا يتفهمه الأهل). وتزداد هذه القيود بين الفتيات العاملات والحاصلات على قسط وافر من التعليم القاطنات في الحضر ذوات المستوى الاقتصادي المتوسط والمرتفع أكثر من نظيراتهن قاطنات الريف غير العاملات كما اتضح من العينة ٥ حالات ٢٥٪؛ حيث تساعدهم مراكزهم المهنية المرموقة على تحقيق ذواتهن اعتماداً على أنفسهن بعيداً عن الزواج. وقد ساعد على بلورة هذه الأفكار التغيرات الهيكلية في بنية المجتمع حيث التحرر على أثر هذه التغيرات من العادات والتقاليد

المرتبطة بالزواج وهو ما يتفق ودراسة Aleksandra Rabenda (2022) التي بلورت سبب تأجيل الزواج في المعايير الاقتصادية للشباب والتحولات الثقافية؛ أي تغيير الظروف الثقافية والاجتماعية لما بعد الحداثة. كما يتفق ودراسة Amnh Awad (2020) التي أوجزت أسباب تأخر زواج الفتاة إلى: عدم التقارب في المستوى الفكري والتعليمي والاجتماعي، واختلاف منطقة السكن، ورغبة الفتاة استكمال تعليمها.

٩- أثبتت النتائج فعالية **مقولة التحسين** في التفسير حيث يقوم الفاعلون باعتبارهم صناع قرار عقلانيون في تحسين عملية الاختيار؛ وتساعدهم في ذلك المعلومات المتاحة لديهم وفي ضوء التجارب السابقة، والتغيرات الهيكلية، ومستجدات العصر، على اتخاذ قرارات عقلانية والقيام بعملية التحسين بتقليل السلبيات أو زيادة الإيجابيات في ضوئها؛ حيث يتم اختيار البديل الأفضل من المجموعة الممكنة، مع الأخذ في الاعتبار تفضيلات الفرد ومعتقداته وقيوده. ويتم ذلك إما بتعظيم المنفعة، وهو تمثيل عددي للتفضيلات؛ أو عن طريق تقليل التكلفة، وهو تمثيل عددي للقيود. حيث تقوم الفتيات كصناع قرار عقلانيون بتحسين عملية الاختيار إما بتعظيم المنفعة، أو تقليل التكلفة بحسب طبيعة القيود كالتالي:

أ- إذا **تعلقت سلبيات المعروض من الزواج بانخفاض المستوى المادي مقابل حسن السمعة والخلق والتوافق الاجتماعي**: أقرت ٧ حالات بمعدل ٣٥٪ من العينة؛ وهن الفتيات اللائي نشأن في ظروف اقتصادية صعبة، ولم تتوفر لها فرص الزواج حتى ارتفع سنها وتعيش في بيئة ريفيه تستنكر على الفتاة كبر السن دون زواج، أو الفتيات التي تعيش في الحضر حياة مرفهة مرتفعة المستوى الاقتصادي وكبر سنها دون زواج فتبحث في الزواج عن حسن المعاملة أكثر من المادة. اتفقن على أن انخفاض المستوى المادي كسلبية في عملية اتخاذ قرار الزواج ممكن التغاضي عنه وتجاوزه في حالة توفر ايجابيات لها الدور الأكبر في عملية استقرار

الزواج واستمراره مثل حسن السمعة والخلق المشهودة للشريك ذلك أن ارتفاع المستوى المادي في غياب العوامل المهمة الأخرى مثل حسن الخلق والتوافق الاجتماعي ليس ضماناً للحفاظ على علاقة زواج ناجحة؛ ذلك ان كثير من الحالات التي انتهت علاقة الزواج بالانفصال تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع ومع ذلك لم يعصمهم ارتفاع المستوى المادي من انتهاء علاقة الزواج. وتري الفتاة انه بامكانها هنا أن تحسن من عملية الاختيار بأن تقلل من التكلفة المترتبة عليه إما بمساهمة الفتاة في توفير احتياجات منزلها خاصة عندما تكون عاملة أو مرتفعة المستوى الاقتصادي، أو تدبر أمر بيتها بالمتاح من المال في حالة عدم عملها طالما أن علاقة الزواج في حالة استقرار وتفاهم واحترام متبادل بين الطرفين وهو الأهم من الماديات.

ب- **واذا تعلقت السلبيات بنقص التوافق الاجتماعي والثقافي والمهني مقابل توافر الرباط العاطفي:** نجد الاقلية من الفتيات ترجح هذا الاختيار ٣حالات ١٥٪ من العينة وهن فتيات ينتمين لمستوى اقتصادي مرتفع ويعيشون حياة مرفهة؛ حيث تتقبل الفتاة نقص التوافق الاجتماعي والثقافي مقابل توافر الرباط العاطفي وترى أنه لا ينقصها مالاً ولا مكانة وانما ينقصها العاطفة. والتي رأت أن الزواج القائم على أساس عاطفي حتى في غياب التوافق الاجتماعي والثقافي هو الأفضل؛ لأن توافر الرباط العاطفي هو الذي يساعد على تقبل أي سلبيات وتجاوزها، في حين أن غياب الرباط العاطفي من أحد الطرفين أو كليهما قد لا يشعره بقيمة أي إيجابيات أخرى مهما كانت مهمة. فعملية التحسين هنا ستقوم بالاعتماد على تعظيم المنفعة المتمثلة في توافر الارتباط العاطفي وتعظيم فائدته والتغاضي عن السلبيات المتمثلة في غياب التوافق الاجتماعي والتعليمي والمهني.

ت- **واذا تعلق الامر بنقص الارتباط العاطفي باعتباره جانب سلبي يؤثر على قرار الاختيار في حين يتوفر التوافق الاجتماعي والثقافي كجانب ايجابي:** فإن تحسين

عملية الاختيار تتم هنا بتعظيم المنفعة المتعلقة بتوفر التوافق الاجتماعي والثقافي، والتغاضي عن السلبيات طالما تتعلق بالجانب العاطفي ذلك أن التوافق الاجتماعي والثقافي من وجهة نظر ١٠ حالات ٥٠٪ من العينة هو الأهم من وجهة نظرهن كفاعلون عقلانيون في ضوء ما توفر لهن من معلومات متاحة وخبرات سابقة. وتمثلت لعملية التحسين هذه الفتيات التي تحظى بمستوى تعليمي ومهني مرتفع ولازلن في سن يسمح لهن بالتأني في الاختيار وعدم تقبل أي سلبيات طالما لازال هناك وقت للجمع بين كل الايجابيات من وجهة نظرهن. **وهو ما يتفق ودراسة سحر الجوهري ٢٠٢٠** التي توصلت إلى مجموعة من المقترحات للقيام بعملية تحسين الاختيار منها: تعديل اتجاهات وسلوك الفتيات نحو الزواج، وفي مقدمتها التنازل عن بعض تطلعات الزواج، وتعديل مواقف الشباب وسلوكياتهم تجاه الزواج، وفي مقدمتها التواضع. الرضا بقليل من الجمال والمال في الفتاة ما دامت مقتضيات الدين مستوفاة، وتعديل مواقف الأسر تجاه الزواج، بما في ذلك الاعتدال في أمور الخطوبة والمهر والنفقات والزواج وتصميم الدورات والندوات ومحاضرات في الجامعات والمراكز البحثية تتعلق بمسألة تأخر سن الزواج وهذا من شأنه أن يحسن عملية الاختيار. **حادي عشر: التوصيات**

١- تنظيم المجلس القومي للمرأة بكل فروعه ندوات توعية للفتيات بأهمية الزواج وتكوين الأسرة وخطورة فكرة العزوف عن الزواج أو تأخيره على الأسرة والمجتمع.

٢- تفعيل دور الجامعات في عقد البرامج الإرشادية التدريبية للتخلص من الأفكار السلبية لدى الشباب عن الزواج.

٣- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بعمل مبادرات توعية للأهالي لتطوير ثقافة المجتمع بتكاليف الزواج ومتطلباته المرتفعة.

٤- مشاركة المجلس القومي للأمومة والطفولة بعقد ورش عمل توعوية للشباب والشابات حول أهمية الزواج والحفاظ على الأسرة. ولا تقتصر فقط على الجانب الاجتماعي والنفسي، وانما تركز على أهمية التخطيط السليم واتخاذ القرار المناسب، والتكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة فيما يتعلق بزواج الإناث.

٥- إدخال تعليم العلاقات في نظام التعليم العام، وتقديم المشورة العامة بشأن الزواج للشباب.

٦- التوسع في اجراء بحوث تتناول الآثار الاجتماعية لعزوف الشباب بنوعيه عن الزواج ومخاطره على الأسرة والمجتمع للوقاية من آثاره الضارة على استقرار المجتمع وتماسكه.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إياد محمد فياض عماوي: معايير اختيار شريك الحياة لدى الشباب الفلسطيني في محافظة طولكرم، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الاغواط، المجلد ٧،العدد ٢٩،) ٢١-٣١ مارس، ٢٠١٨ ، ص٢٣.

٢. بن السايح مسعودة (٢٠١٨). الإختيار الزواجي لدى طلبة جامعة الأغواط الجزائر: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٤٢، ٧١٢-٧٢٦.

٣. الحسين بن حسن السيد، معايير اختيار شريك الحياة وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٥، ص٢٢.

٤. رهام جميل أبو رومي: (٢٠١٥) العوامل المؤثرة في عزوف الشباب الأردني عن الزواج "در اسة ميدانية المقالة ٣ " المجلد ٤٣، يوليو - سبتمبر (أ) - الرقم المسلسل للعدد ٣، يوليو ٢٠١٥، الصفحة 99-120 حوليات آداب عين شمس

٥. محمد بيومي خليل مفهوم الذات وأساليب المعاملة الزواجية وعلاقتهما بالتوافق الزواجي، مجلة كلية التربية بالرقاريق ١٩٩٠

٦. محمد جلال حسين(٢٠١٩): معاييرالاختيارالزواجي لدى عينة من الشباب المصري وعلاقتها ببعض المتغيرات: دراسة ميدانية في ألانثروبولوجيا الاجتماعية، مجلة أنثروبولوجيا ٠٤١-٢٤٣٧ ISSN-P: مجلد: ٠٥ عدد: ١٠ السنة ٢٠١٩ :٢٥٨٨-٢٣٢٥ISSN-E، كلية الدراسات إلافريقية العليا،جامعة القاهر ة، مصر

٧. منال الغزاوي (٢٠٢٠): العزوبية من منظور جندري :دراسة ميدانية تحليلية في مدينة عمان، مجلة جامعة النجاح للأبحاث،(العلوم الإنسانية)، مجلد ٣٤(٧).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abu Saleh, Maher. (2013). Factors Affecting Age at First Marriage in Nablus Governorate. Journal of Al - Najah University for Research (Humanities). Vol. 27 (1).

2. Aleksandra Rabenda-Nowak,(2022) Causes and Consequences of Postponing the Decision to Marry in the Opinion of Young Adults, Journal of Education Culture and Society No. 2.
3. Alison Karasz, et al(2010), The Rational Choice Model in Family Decision Making at the End of Life, The Journal of Clinical Ethics 21(3):189-200, DOI:10.1086/JCE201021302.
4. Al-Jalbana, M. (2017). "*The delay in the age of marriage and its imlilications for the social relations between the sexes in Jordanian society (Amman city is a model).*" Unliublished lihD Dissertation. Mohammed V University, Rabat.
5. Al-Jawhari, Sahar Ali Abbas. (2020). The personal variables of the university girl associated with the problem of unemployment and delayed marriage. : a field study applied to female students in Department of Sociology and Social Service. King Abdulaziz University Magazine - Arts and Humanities King Abdulaziz University, M28, P10, 1-22. 7. 6
6. Al-Mutairi, Hanan. (2009). Social and economic factors associated with delayed marriage age in Saudi youth - field study on a sample of young people in Jeddah, unpublished master thesis, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.
7. Amena Zehra Ali et al: (2017),A Study of Changing Trends in Potential Life-Partner Selection, JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE RESEARCH 11(2):2345-2354, 11(2):2345-2354.DOI:10.24297/jssr.v11i2.6053
8. Amnh Awad: (2020) The Reasons and Effects of the Late Age of Marriage among Females in the City of Ajloun from their Point of View January 2020, International Journal of Educational Science and Research 10(6):29-42, DOI:10.24247/ijesrdec20204.
9. Assaad, R., Binzel, C., and Gadallah, M. (2010). Transitions to employment and marriage among young men in Egypt. Middle East Development Journal 2(1): 39–88. doi:10.1142/S1793812010000162.
10. Bhawna Vijay(2024), Exploring the Dynamics of Late Marriage: The Role of Education in Shaping Marital Timings, International Journal For Multidisciplinary Research · Volume 6, Issue 2, March-April 2024 DOI: 10.36948/ijfmr.2024.v06i02.16726.

11. Claudia Geist: (2017) Marriage Formation in Context: Four Decades in Comparative Perspective, social sciences, Department of Sociology, University of Utah, 380 S 1530 E RM 301, 2017.
12. Debra Satz and John Ferejohn (1994), Rational Choice and Social Theory , The Journal of Philosophy, Vol. 91, No. 2, pp. 71-87 URL: http://www.jstor.org/stable/2940928 Accessed: 13/09/2010 10:00.
13. Ghislandi, S, et al. (2020). Empowering girls, delaying marriage: Exploring the role of marital age and education on domestic violence in India. IIASA Working Paper. Laxenburg, Austria: WP-20-002
14. Gomana Mohammed Ramadan(2020), Socialization and criteria for girls' choice of life partner, https://egjsw.journals.ekb.eg/article_317054_3605e6238d776702cb43b9a781c0806c.pdf
15. Gündoğdu, A. H., & Bulut, S. (2022). The Positive and Negative Effects of Late Marriage. Open Journal of Depression, 11, 63-71. https://doi.org/10.4236/ojd.2022.114005
16. Harkness, G. (2020). Changing Qatar—culture, citizenship, and rapid modernization. New York University Press.p.150.
17. Hecht &Stephanie C. (2012). Marriage: A History. Retrieved from http://molly.kalafut.org/marriage/marraige-types.html. Steward, B. (n.d.). Historical Background of Churches in Nigeria. Lagos: International Press.
18. Helen McCabe(2022),Forced Marriage and Modern Slavery: Analysing Marriage as a "Choiceless Choice". JOURNAL of MODERN SLAVERY A Multidisciplinary Exploration of Human Trafficking Solutions Volume 7, Issue 2, 2022 EARLY RESEARCHERS Special Edition.
19. https://fastercapital.com/topics/applications-of-rational-choice-theory-in-society.html
20. **Huda A Alhajjaj (2021)**: Perceptions of Jordanian Society towards the Late Age of Marriage among Young People and its Effects, Academy of Entrepreneurship Journal (Print ISSN: 1087-9595; Online ISSN: 1528-2686), 2021 Vol: 27 Issue: 3.
21. Jane Mills; (1989), Womanwords: A Vocabulary of Culture and Patriarchal Society, the University of Virginia, Publisher, Longman, 1989, Digitized, 7 Jul 2008.

22. Julie Zissimopoulos, (2004) :Are There Gains to Delaying Marriage? The Effect of Age at First Marriage on Career Development and Wages.
23. Kaiponanea T. Matsumura (2017), Choosing Marriage , University of California, Davis [Vol. 50:1999, pp. 1999-2066. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2978855.
24. Karlyna (2022), Rational Choice Theory of Decision Making in Marriage and Divorce, https://gradesfixer.com/free-essay
25. Kelani Karamat.(2016), Perceptions on Implications of Delayed Marriage: A Case Study of Married Adults in Kuala Lumpur. International Journal of Social Science and Humanity, Vol. 6, No. 8, August 2016. DOI: 10.7763/IJSSH.2016.V6.713.
26. Kwabena Asomanin Anaman(2003),Analysis of Marital Choice of Women in an Urban Community in Bandar Seri Begawan, First Published 2003 by Universiti Brunei Darussalam Jalan Tungku Link Bandar Seri Begawan BE1410 Brunei Darussalam Copyright © 2003 authors.
27. Maria Curie-Skłodowska: (2015), Towards a lexicographic account of GIRL: forms, meanings and values, Journal of Language and Cultural Education, 2015, 3(3) ISSN 1339-4584 SlovakEdu, DOI: 10.1515/jolace-2015-0017.
28. Marriage and its changing patterns. Block-2 Family Marriage and Kinship, Issue Date: 2017. Publisher: IGNOU, https://msbrijuniversity.ac.in/assets/uploads/newsupdate/Unit-7.pdf.
29. Menelaos Apostolou12020, Singles' Reasons for Being Single: Empirical Evidence From an Evolutionary Perspective | Volume 11 | Article 746 doi: 10.3389/fpsyg.2020.00746
30. Michael Hechter(1997), sociological rational choice theory, 23:191–214 Copyright °c 1997 by Annual Reviews Inc. All rights reserved.
31. Monica Sharma(2020), Psychological concomitants of delayed marriage: A study of millennial, The International Journal of Indian Psychology ISSN 2348-5396 (Online) | ISSN: 2349-3429 (Print) Volume 8, Issue 2, DOI: 10.25215/0802.038 http://www.ijip.in.

32. Nagaraj, V. (2019). 6 Tips to Fill the Generation Gap between Parent and Child. https://parenting.firstcry.com/articles/6-tips-to-fill-the-generation-gap-between-parent -and-child.
33. Kristen Walsh (2021).NowUKnow: Why Millennials Refuse to Get Married.
34. Paul Milgrom(2004),Introduction to Choice Theory Jonathan Levin and Paul Milgrom, The first version was by Antonio Rangel in Fall 2000. Those original notes were edited and expanded by Jon Levin in Fall 2001 and 2004,
35. Rania Salem:(2016) The gendered effects of labour market experiences on marriage timing in Egypt http://www.demographic-research.org/Volumes/Vol35/11/ DOI: 10.4054/DemRes.2016.35.11
36. Rashad, H., et al. (2005). Marriage in the Arab World. population Reference Bureau 2005. https://www.prb.org/wp-content/uploads/2005/12/MarriageInArabWorld_Eng-1.pdf
37. Slany, K. (2022). [Alternative forms of marriage and family life in a post-modern world]. Zakład Wydawniczy „Nomos."
38. Smith, D.J. (2007). Modern Marriage, men's Extramarital Sex, and HIV Risk in Southeastern Nigeria. *American Journal of liublic Health, 97*(6), 997-1005. p.1001
39. Stark, R. (1998). Sociology. U.S.A.: Wadsworth Publishing.p. 364.
40. Trends of Youth towards some aspects of traditional and modern marriage (field study on Mo'tah University students, Studies, Educational Sciences, Volume 33, no. 2006, Amman-Jordan.
41. U.S. Census Bureau, Statistical Abstract of the United States. (٢٠٢١). Marital status
42. Wrekat, Ayed. (2006). Trends of Youth towards some aspects of traditional and modern marriage (field study on Mo'tah University students, Studies, Educational Sciences, Volume 33, no. 2006, Amman-Jordan.
43. Wyndow, P., Li, J., & Mattes, E. (2013). Female empowerment as a core driver of democratic development: A dynamic panel model from 1980 to 2005. World Development, 52, 34–54. https://doi.org/10.1016/j. worlddev.2013.06.004

تقارير دولية:

44. https://www.capmas.gov.eg 2023.
45. Marriage Trends in the Middle East;(2017) A Fact Sheet. www.healthymarriageinfo.org FS-8-11_1185 National Healthy marriage resource center.
46. Survey, 2021. Du XinyuFang Yun.
47. U.S. Census Bureau, Statistical Abstract of the United States. (2021). Marital status
48. of the population by sex and age: (Current Population Reports, P20-547).Washington, DC: Author. (مكتب الإحصاء الأمريكي، الملخص الإحصائي للولايات المتحدة، 2021)
49. http://studies.alarabiya.net, Al-Arabia Institute For studies